

عودة تركيا إلى الشرق

الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية

ميشال نوفل

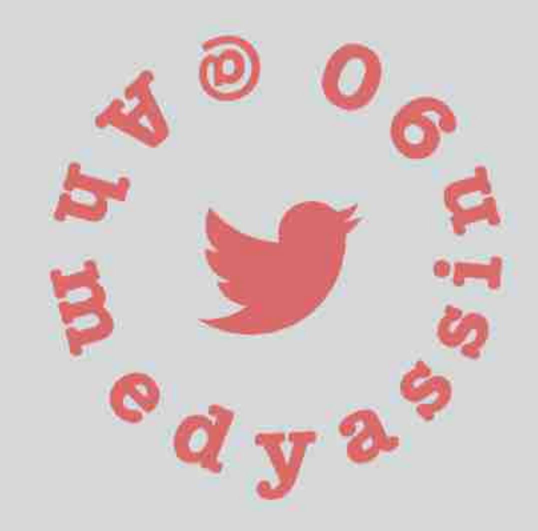
عودة تركيا
إلى الشرق

الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية

ميشال نوفل






@Ahmedyassin90



الطبعة الأولى
1431 هـ - 2010 م



ISBN: 978-614-421-236-3

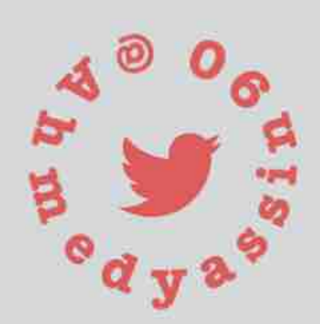


عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص. ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

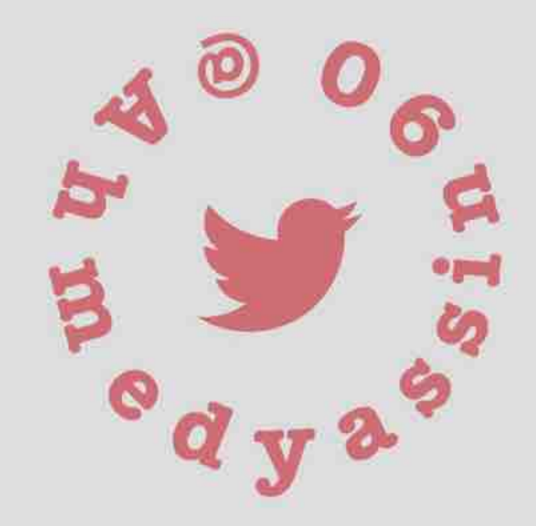
لتنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611+)
الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611+)



المحتويات






@Ahmedyassin90

تقديم

أهمية هذا الكتاب أن كاتبه من أهل الاختصاص في الشأن التركي وله إسهامات دراسية كبيرة في هذا المجال قبل أن تصبح تركيا موضة أكاديمية ومحط اهتمام لكل باحث ومراقب وكاتب.

أهمية هذا الكتاب تكمن أيضاً في توقيته، فتركيا اليوم موجودة في كل قضية ومسألة شرق أوسطية بشكل خاص، وفي الأقاليم المحيطة بالشرق الأوسط، وهي تقوم بسياسة خارجية أقل ما يمكن وصفها بأنها حاملة لدينامية كبيرة وتتسم بالمبادرة وليس برد الفعل.

يعرض الكاتب أهم عناصر وسمات التحول التركي وبروز ما يسميه بالعثمانية الجديدة مذكراً بمنعطفات مؤثرة وأساسية في التغيير التركي، منها دون شك ما بدأ عام 1980 من انفتاح اقتصادي شكل بداية لبناء توازن ضروري بين الدولة والمجتمع عبر البوابة الاقتصادية، وتكرس لاحقاً عبر البوابة الثقافية مع إعادة إعطاء الإسلام مكانته السياسية والمجتمعية في تركيا. كما يركز الكاتب في دراسته على أحداث أخرى تحمل صيغة استثنائية في بلورة جذور السياسة الخارجية التركية واهتمام تركيا بأتراك الخارج وبما يعرف بالعالم التركي، ما جعل لجمهوريات آسيا الوسطى أهمية خاصة أيضاً في السياسة التركية.

هذه اللحظات المؤسسة في سياسة تركيا الجديدة ألقى عليها الكاتب ضوءاً كاشفاً وضرورياً لفهم الديناميات السياسية الداخلية والخارجية حالياً، خاصة عندما يقدم قراءته لانتشار حركة التوليف التركي الإسلامي التي تقدم مصالحة بين ركائز ثلاث في الشخصية التركية وهي الكمالية والقومية والإسلام، كما تشكل حسب الكاتب مقاربة تركية أيديولوجية للإسلام، ويسلط الضوء بشكل خاص على معادلة تقول إن الدين هو جوهر الثقافة بينما الثقافة هي شكل من الدين، ما شكل أساس المصالحة بين الدين والسياسة في تركيا، وطبع الإسلام السياسي التركي بسمات مختلفة في حركته وخاصة في السلطة مقارنة مع الإسلام السياسي في المنطقة. ويعرض الكاتب عبر قراءته التاريخية والسوسيولوجية التاريخية للتجربة الإسلامية في السلطة في مراحلها المختلفة، وكل منها حامل لحزب سياسي يعبر عن هذه التجربة مستفيداً من قصور وأخطاء المرحلة التي سبقته، انطلاقاً من حزب الرفاه، إلى حزب الفضيلة، إلى حزب العدالة والتنمية الذي تعتبره قيادته أنه شبيه بأحزاب الديموقراطية المسيحية الأوروبية فيما يتعلق بالعلاقة

بين الدين والسياسة. الدراسة القيمة أيضاً تركز على تحول الدور التركي من دور الوكيل الإقليمي إلى دور الوسيط الإقليمي، وكذلك الأقاليمي، أي عبر المناطق المختلفة التي تشكل مجالات أساسية في اهتمام السياسة التركية، فإذا كان التغيير التركي هو الشرط الضروري والأساسي لسياسة خارجية مختلفة، فإن سقوط الاتحاد السوفياتي وما انطوى على هذا السقوط من تحولات دولية وإقليمية وسقوط حاجز العروبة التي كانت معادية لأسباب تاريخية وعقائدية معروفة لتركيا؛ وللدقة لا نقول كل أشكال العروبة بل عروبة معينة، والتحولات الأيديولوجية والاستراتيجية والسياسية في الشرق الأوسط، كلها شكلت عناصر جذب. كما يعرض الكاتب بشكل واضح لهذا التحول التركي، فمن علاقات استراتيجية خاصة مع إسرائيل إلى علاقات خفَّ زخمها دون شك وفقدت الخاصية التي كانت تميزها عن باقي علاقات الدول الإسلامية مع تركيا؛ لكن ذلك لا يعني حدوث قطيعة في تلك العلاقات بل إعادة تموضع عبر البوابة الفلسطينية بشكل خاص، والهوية الإسلامية الاستراتيجية بشكل عام، التي تحددها بوابة النزاع العربي الإسرائيلي. وتركيا أيضاً لم تعد التلميذ الطائع في البيت الأميركي الأطلسي، بل بلورت في سياستها الجديدة عملية إعادة تموضع ضمن التحالف الاستراتيجي المستمر في علاقاتها مع واشنطن، وليس ذلك بالشيء غير الطبيعي ما دام أن المفهوم الأطلسي قد تغير، كما أن وظائف حلف شمال الأطلسي تخضع للتغير.

لكن الأهم الذي يدل عليه الكاتب بشكل خاص يتعلق بالسياسة التركية الجديدة في الشرق الأوسط، فتركيا مبادرة للحضور المبكر والاستباقي في كل أزمة أو نزاع قديم أو جديد أو متجدد للعب دور الوسيط في إطار سياسة احتواء النزاعات وإدارتها وخفض منسوب التوتر فيها، والعمل بشكل مباشر أو مع أطراف أخرى بشكل مباشر ولا أدل على ذلك من تذكر موقع تركيا في لائحة صراعات وخلافات ونزاعات المنطقة. وتركيا أيضاً عبر نظرية "تصفير الخلافات" مع الجوار، برزت في ديناميكية ناشطة لصياغة علاقات جديدة مختلفة مع كل من سوريا وإيران والعراق، علاقات شكلت قطيعة مع ماض من التوتر وفتحت الباب أمام تأسيس مدخل تعاوني شامل من الأمن إلى السياسة إلى الاقتصاد.

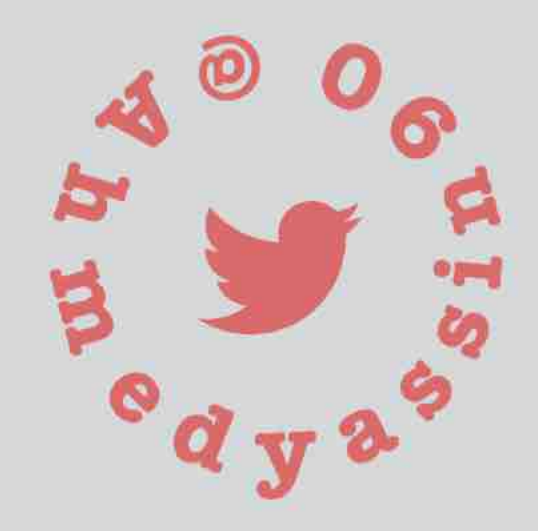
سمة أخرى أساسية في السياسة التركية تشكل قطيعة مع الماضي وتعكس برغماتية السياسة الجديدة، هي سياسة المصالحات مع أرمينيا بشكل خاص، ومع الأكراد، رغم المطبّات التي ما زالت تؤثر على الأخيرة. بعد آخر ركزت عليه الدراسة وهو الانخراط التركي الفاعل إقليمياً

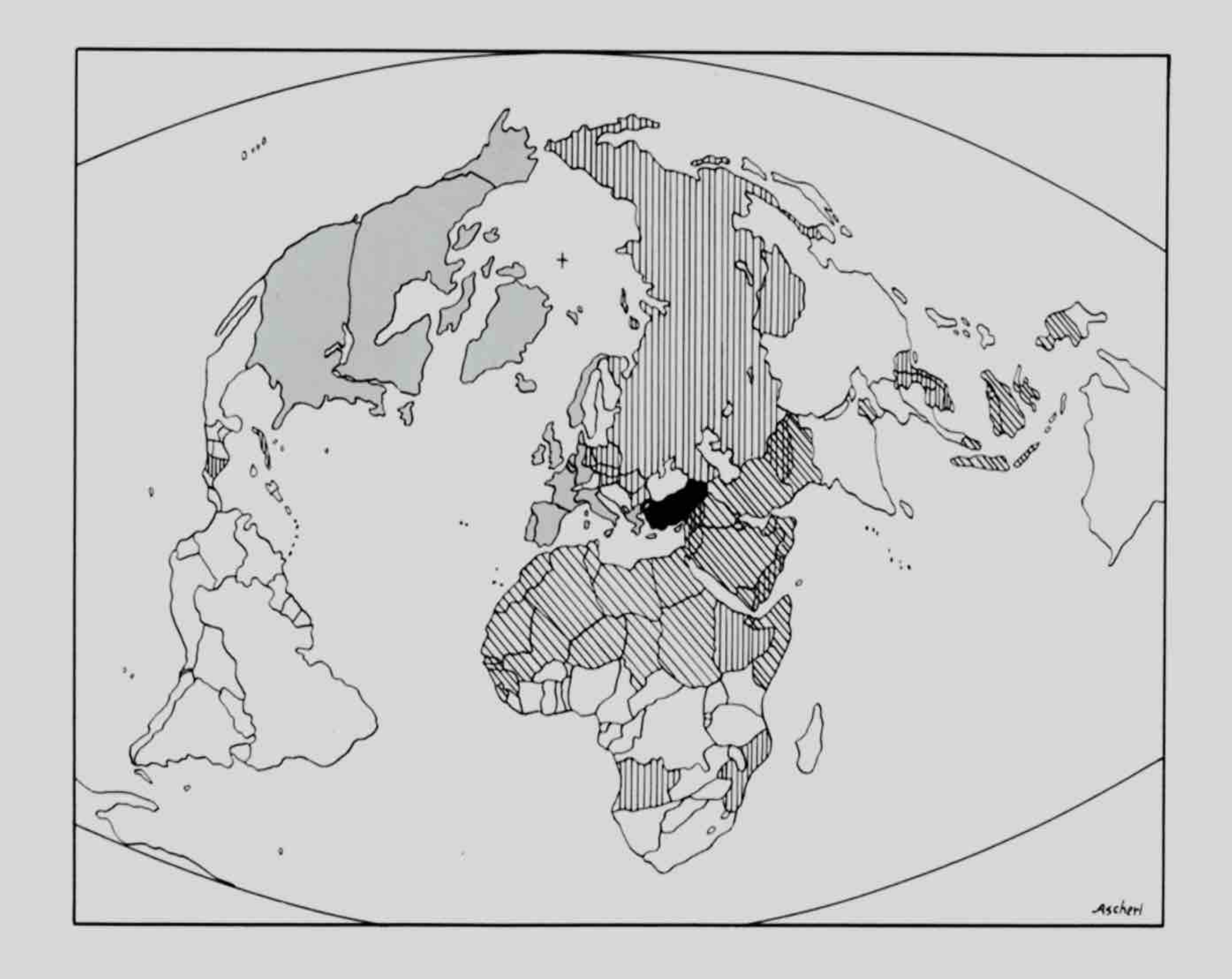
ودولياً، ويعكس اهتمام تركيا بمسألة أساسية صارت تطبع العلاقات الدولية منذ مطلع هذه الألفية وهي مسألة حوار الثقافات والحضارات حيث كانت تركيا مع إسبانيا سباقة إلى إطلاق مشروع تحالف الحضارات كبديل من حالة صدام الحضارات ومخاطره.

في ما يبدو أنه بالطبع الملف الأهم وهو الشرق الأوسط تقدم الدراسة قراءة تحليلية شاملة للسياسة التركية تجاه العراق واهتزاز الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، عندما حجبت تركيا دعمها للولايات المتحدة لحظة الغزو الأميركي للعراق، إلى جانب بالطبع الانخراط التركي المختلف نوعياً وحجماً في المسألة الفلسطينية، فضلاً عن السياسة التركية المتوازنة والناشطة في العلاقات مع إيران، وهي سياسة يمكن وصفها بسياسة المشي على حبل مشدود بسبب طبيعة الصراع في هذا الملف وموقع الأطراف المتصارعة في الشرق الأوسط ودولياً.

باختصار إنها دراسة قيمة حول تركيا التي تكتشف من جديد وبشكل ديناميكي عمقها الاستراتيجي وتنخرط في هذا العمق في دبلوماسية ناشطة مرنة ومتحركة في دور الموازن والمطمئن والمحاور والمسهل، وهي وظائف متكاملة حيناً ومتداخلة أحياناً. فتركيا الجديدة هي تركيا الشرق أوسطية والآسيوية والإسلامية والأطلسية والأوروبية. وتركيا في كل من هذه الفضاءات الاستراتيجية أمام تحديات كبيرة، تحديات تصيغها متغيرات تركيا الداخلية ومتغيرات إقليمية وأخرى دولية فاعلة في الإقليم المعني. هذه بعض الأسئلة والمحاور التي يحاول أن يجيب عنها الكتاب، وبعض المحاور التي يلقي عليها الضوء الكاشف في تركيا "الإقليمية"، وتركيا "الدولية"، وتركيا بشكل خاص "العثمانية الجديدة".

د. ناصيف حتي


@Ahmedyassin90


Ascherl

تركيا في العالم

بمثابة تمهيد

ظهر التغيير الأساسي في السياسة التركية عام 1980 عندما شرعت الدولة في فتح الأبواب للنظام الاقتصادي العالمي، فأطلقت حركة السوق وحررت نظام التجارة الخارجية وكان التبدل في مفهوم التصنيع في المرحلة الأولى في التحول الاستراتيجي على مستوى نظرية الدولة. وسجلت عملية إعادة الترتيب البنيوي للسلطة التي اعتمدت منذ عام 1983 نجاحا ظهرت نتائجه الأولى في تحسّن صدقية البلاد في الأسواق العالمية.

وفي نطاق السياسة الخارجية، استمر تأكيد انتماء تركيا إلى العالم الغربي، خصوصا طلب الانضمام إلى الأسرة الأوروبية، فيما كان يجري توثيق الروابط الاقتصادية والتجارية بالعالم العربي والإسلامي. وتمكنت تركيا من "تعويض" تقلص قيمتها الإستراتيجية بنظر قادة العالم الغربي أواخر الثمانينيات نتيجة للتحولات التي أسفرت عن انهيار الأنظمة الشيوعية شرق أوروبا وتفكك الاتحاد السوفياتي. فقد جاء الغزو العراقي للكويت عام 1990 ليعيد تذكير الغرب الحريص على إمداداته النفطية بأهمية أنقرة الحيوية بالنسبة إلى أمنه؛ ومن جهة أخرى انفتحت آفاق جديدة أمام الدبلوماسية التركية نتيجة التفكك الكامل للاتحاد السوفياتي وانعكاساته في منطقتي القوقاز وآسيا الوسطى حيث تعيش شعوب لها جذور مشتركة مع أتراك الأناضول؛ وتم الإعتراف فعلا بظهور "عالم تركي" كان خارج حسابات الرؤية الرسمية، وهو عالم يشمل 6 جمهوريات مستقلة إضافة إلى تتارستان داخل الاتحاد الروسي والأقليات التركية في البلقان والعراق وإيران والصين، ما يعني إن مسؤوليات جديدة باتت تترتب على الطبقة السياسية والمجتمع المدني في تركيا.

مع مطلع 1992 صارت تركيا مثابة القطب الجاذب في مجال جيوسياسي واسع يمتد من البلقان غربا إلى حدود الصين شرقا، واكتسبت السياسة الخارجية التركية أبعادا جديدة تفرض على أنقرة التصرف كقاطرة لدفع "الجمهوريات التركية" المستقلة حديثا إلى حضن النظام العالمي، وقد تحقق ذلك فعلا عام 1992.

كان على تركيا أن تطور وتعدل توجهات سياستها الخارجية على وقع ديناميات البيئة العالمية المتحولة عقب أفول الحرب الباردة، خصوصا أن عدم تبلور نظام عالمي جديد تتفرع عنه نظم إقليمية فرعية جديدة، تسبب بتهديدات أمنية جدّيّة لتركيا في المحيط الجيوسياسي الشامل

الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز. وعليه عملت المؤسسة الحاكمة في تركيا لصوغ مقاربة جيوثقافية تجعل تاريخها الإمبراطوري العثماني وميزات موقعها الجيوسياسي المحوري رصيدا ايجابيا في مرحلة إعادة بناء النظرية السياسية للدولة.

في هذه الأثناء، تبين أن الكمالية تجاوزها تقادم الزمن، شأنها في ذلك شأن الأيديولوجيات الشمولية المنهارة في الاتحاد السوفياتي سابقا وفي بلدان شرق أوروبا. كذلك تبين إن الأيديولوجيا الرسمية الجديدة التي تبنتها المؤسسة العسكرية التركية قبل أن رتقدم على تنفيذ انقلاب1980، ترفع لواء الكمالية وتستند عمليا إلى مفهوم "ثقافة وطنية" تمد جذورها في الدين الإسلامي. ولقد كان للجنرالات ورواد التيار القومي- الديني الفضل في مواكبة "الوعي الاجتماعي (الذي) تجاوز التطور الاقتصادي" لإدخال دروس الدين "في إطار الدروس الإجبارية في المدارس الابتدائية والثانوية"، وهو تدبير نصّت عليه المادة 24 من دستور 1982. إلى أن جاء منعطف 30 حزيران 1986 وتم تكريس "التوليف التركي- الإسلامي" سياسة رسمية في مجال "الثقافة الوطنية" ترفع شأن التجربة العثمانية وتضع الأسس لإرادة تأكيد تركيا كقوة إقليمية كبرى عقب انقلاب الأوضاع في محيطها الجيوسياسي: تفجّر يوغوسلافيا، تفكك الاتحاد السوفياتي، والتقلبات في القوقاز وحرب الخليج.

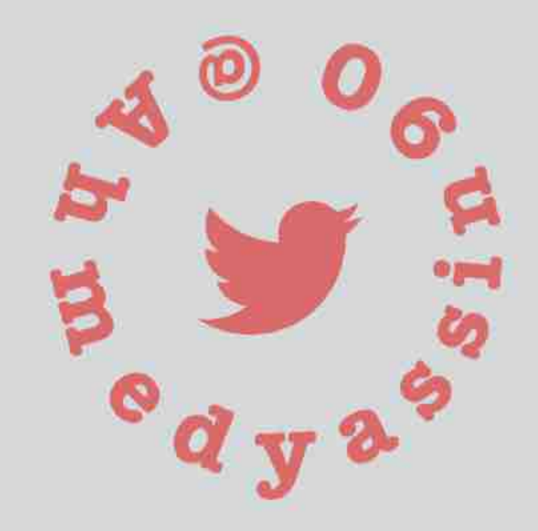
وينطوي "التوليف التركي- الإسلامي" على محاولة لاستعادة الرصيد الجيوسياسي للتجربة العثمانية على نحو يسمح بتجاوز سلبيات الحقبة الكمالية، ولاسيما منها الانعزالية والقطيعة مع الموروث الإسلامي والعثماني والانكفاء إلى المربع الجغرافي الأناضولي، وإعادة ربط تركيا "العثمانية الجديدة بحاضنتها التاريخية والتمحور حول محيطها الجيوسياسي والجيوثقافي، مقدمة لإعادة هندسة العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط وإعادة الشراكة الإستراتيجية مع العرب.

وهكذا، فإن رفض تركيا التعاون مع الولايات المتحدة الأميركية تمهيدا لغزو العراق عام 2003، كان بمثابة الكاشف للاتجاهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية استنادا إلى نظرية "العمق الاستراتيجي" التي وضعها الدكتور احمد داوود اوغلو منذ تسلم حزب العدالة والتنمية زمام الأمور في تشرين الثاني 2002. وتفترض رؤية "العثمانية الجديدة" لحزب العدالة والتنمية والتي تنهل مقاربة الرئيس التركي الراحل تورغوت اوزال، استحضار ارث "القوة العظمى" العثماني وإعادة تعريف مصالح البلاد القومية والإستراتيجية، ما يقود إلى ضرورة النظر إلى تركيا بصفة

كونها قوة إقليمية كبرى تتحرك دبلوماسيتها النشطة في اتجاهات عدة محورها الانخراط المتزايد في شؤون الشرق الأوسط على قاعدة التقارب مع العرب والمسلمين.

هذا الكتاب يتناول تطور السياسة الخارجية التركية في إطار إعادة بناء النظرية السياسية للدولة، مركزا على الإحاطة بالحقل الثقافي- الأيديولوجي لمشروع التوليف التركي- الإسلامي، ومحاولا تفكيك الجهاز ألمفاهيمي للتصور "العثماني الجديد" وتبدل وظيفته السياسية بين مرحلة وأخرى منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، وصولا إلى دبلوماسية حكومة اردوغان التي تظهر مفارقة صارخة إن قورنت بالانعزال التركي التقليدي والابتعاد عن شؤون الشرق الأوسط وقضاياه الساخنة.


روسيا
بلغاريا
البحر الاسود
جورجيا
ارمينيا
ترابزون
اذربيجان
اسطنبول
يريفان
جبل
ارارات
ارزوروم
انقرة
تركيا
بحيرة فان
ناغورني
كاراباخ
ملاطيا
ازمير
ديار بكر
ايران
اضنه
البحر المتوسط
سوريا
العراق
صفر ٢٠٠ كلم


@Ahmedyassin90

تركيا في محيطها الجغرافي المباشر

الفصل الأول

تركيا وصعود "العالم التركي"

كان التهديد السوفياتي هاجساً مهيمناً على السياسة الخارجية التركية منذ الحرب العالمية الثانية، عندما تبين أن المغالاة في نزعة التماثل بأوروبا والغرب تمنع تركيا من إدراك التطور الحاصل في النظام العالمي عقب وفاة ستالين، وتحول دون الانفتاح على العالم الثالث. وقد واجهت البلاد، نتيجة لذلك، صعوبة في التكيف مع الانفراج، ولم تتمكن خلال تلك المرحلة من الاندماج في التقسيم العالمي الجديد للعمل. وبقي الدور التركي مهمّشاً نسبياً حتى الثمانينيات من القرن العشرين حيث تكيفت تركيا على نحو أفضل مع التقسيم العالمي للعمل.

التغيير الأساسي في تركيا الكمالية بدأ عام 1980، عندما شرعت الدولة في فتح أبواب البلاد للنظام الاقتصادي العالمي، فأطلقت حركة السوق وحررت نظام التجارة الخارجية. وكان التبدل في مفهوم التصنيع المرحلة الأولى في التحول الاستراتيجي، على مستوى نظرية الدولة والمجتمع في آن. وتبين أن سياسة إعادة الترتيب البنيوي للسلطة، التي اعتمدت منذ عام 1983 رؤية اقتصادية للعلاقات الدولية، قد حققت نجاحاً نسبياً، نظراً إلى تحسين صدقية البلاد في الأسواق العالمية وارتفاع مستوى الصادرات وضبط مشكلة الديون. أما القول بالنجاح النسبي، فإنما مرده إلى السلبيات التي ترافق هذه الدينامية، وأبرزها الدور الهامشي للزراعة والكلفة الاجتماعية المرتفعة.

وفي نطاق السياسة الخارجية، استمر تأكيد انتماء تركيا إلى العالم الغربي، وخصوصاً طلب الانضمام إلى الأسرة الأوروبية، وذلك على الرغم من توثيق الروابط الاقتصادية بالعالم العربي والإسلامي. وهكذا، فإن النخبة التقليدية (البيروقراطية المدنية[1] والعسكرية) التي تتمسك بالنموذج الغربي وترى في الإسلام خطراً، ظلت تتطلع إلى المشاركة في عملية البناء الأوروبي لفوائدها السياسية، في حين رأت النخبة الجديدة التي اندفعت إلى واجهة الأحداث بفضل تجربة الرئيس تورغوت أوزال وحزب "الوطن الأم" في هذه المشاركة المتعثرة مزايا تجارية في الدرجة الأولى.

وقد تمكنت تركيا بفضل ظاهرتين متباينتين من حيث الطبيعة والأهمية، من "تعويض" تقلص قيمتها الاستراتيجية بالنسبة إلى العالم الغربي في أواخر الثمانينيات، نتيجة للتحولات التي

أسفرت عن انهيار الأنظمة الشيوعية شرق أوروبا وسقوط معادلة يالطا. فمن جهة، جاء الغزو العراقي للكويت في 1990 الذي أعاد تذكير الغرب الحريص على إمداداته النفطية، بأهمية أنقرة الحيوية بالنسبة إلى أمنه؛ ومن جهة أخرى كانت هناك الآفاق الجديدة التي انفتحت أمام دبلوماسية أنقرة نتيجة للتفكك الكامل لـ "الإمبراطورية" السوفياتية وانعكاساته في القوقاز وآسيا الوسطى، حيث تعيش شعوب لها جذور مشتركة مع أتراك الأناضول فضلاً عن الروابط القوية التي تعززها تيارات التبادل عبر المجتمعات. وعلى رغم وجود قيود قوية وكثيرة كانت تلجم احتمال صعوده فقد تمّ الإقرار بظهور "عالم تركي" كان محجوباً عن الرؤية التاريخية.

ويمثل هذا العالم، المتواصل جغرافياً من البلقان إلى سنجان (تركستان الشرقية)، والشامل سكانياً نحو 150 مليوناً من الناطقين التركية، حالة جيوستراتيجية أخذت تزداد أهمية يوماً بعد يوم، علماً أن الإشارة إلى "العالم التركي" كانت أمراً مشبوهاً في تركيا منذ تأسيس الدولة الحديثة في العشرينيات من القرن الماضي، باعتبار أن هذا المفهوم اكتسب دلالة سلبية لارتباطه بالحركات القومية التركية (تجمع الشعوب التركية) أو الحركات الطورانية (وحدة الشعوب التركية المغولية والفنلندية - المجرية في مواجهة النزعة السلافية)، وهي حركات وطروحات احتكرها اليمين القومي المتطرف في تركيا ودانها مصطفى كمال رسمياً. وانطلاقاً من الحرص على إنقاذ "منطقة القلب" من الإمبراطورية العثمانية المنهارة، ضمن الحدود التي رسمها "الميثاق الوطني"، تخلى أتاتورك عن أي تطلعات إلى الأجزاء غير التركية من السلطنة، مثلما تجاهل الشعوب التركية في آسيا الوسطى، مركزاً جهده على بلاد الأناضول ومبتعداً عن الطموحات غير الواقعية في حينه لدعاة "الوحدة التركية الشاملة".

إلا أن النظرة إلى الدور المركزي لتركيا في أي تطورات تشمل الجمهوريات "التركية" في منطقتي القوقاز وآسيا الوسطى، تبدلت مع انفجار النزاع بين الأرمن والأذربيجانيين. وظهر هذا التبدل في وضوح مع الاضطرابات التي شهدتها جمهورية أذربيجان السوفياتية سابقاً في كانون الثاني 1990، والتي كانت ذروتها اقتحام القوات السوفياتية مدينة باكو. فقد وجدت تركيا نفسها فجأة "محاوراً" للشعب الأذربيجاني أو "أمة الأذريين الأتراك" خلال الأحداث المأسوية في باكو، بعدما نقلت قناة الاتصال التي أقيمت عبر الخطوط الهاتفية معاناة سكان باكو إلى الرأي العام في تركيا، وصار التلفزيون التركي بمثابة الناطق باسم الحركة القومية الأذرية طوال الأسبوع الدامي في باكو. وكشفت المأساة الأذربيجانية، عقب التقارب التركي - الأذربيجاني

الذي ظهر قبل أسابيع من انفجار أحداث باكو، العرى الوثيقة بين أتراك الأناضول والأتراك الأذريين، بحيث بات مستحيلاً على أي حكومة في أنقرة تجاهل أبعاد هذا التلاحم الشعبي.

وغداة الانتفاضة في أذربيجان، انتشرت في بعض الأوساط الأذرية والتركية شعارات مؤيدة للجامعة القومية التركية. وراح بعض الوجوه السياسية، مثل بولند أجاويد وسليمان ديميريل، يتبنّى لهجة لم تكن معهودة في خطابه خلال العقود الماضية، مبدياً تعاطفه العميق مع الشعب الأذربيجاني وآخذاً على الحكومة التركية امتناعها عن اتخاذ موقف حازم من مشكلة أذربيجان. وعلى هذا النحو وضعت في التداول مفاهيم جديدة، مثل الهوية التركية (الشعور بالانتماء إلى أسرة واحدة إثنية - ثقافية) والإسلام و"القومية الثقافية"، وذلك على الرغم من التحفظات الرسمية في أنقرة (الأذريون هم من الشيعة، ونحن من السنّة) أو الاعتبارات التكتيكية، مثل تجنب إثارة حفيظة القيادة السوفياتية سابقاً.

هناك حدثان ينطويان على أهمية استثنائية بالنسبة إلى تطور السياسة الخارجية التركية عبر السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وهما الأزمة القبرصية (1974) وحملة الدمج القسري التي تعرضت لها الأقلية التركية في بلغاريا اعتباراً من عام [2]1985. وأسفر الحدث الأول عن سابقة في تاريخ الجمهورية التركية، وهي التدخل العسكري خارج حدود الأناضول، وتحديداً في شمال الجزيرة "لحماية الجماعة القبرصية التركية"؛ أما الحدث الثاني، فكان مناسبة لإطلاق حركة دبلوماسية واسعة لأنقرة في المحافل الدولية.

وقد ساهمت معضلة الأتراك في قبرص وبلغاريا في تغيير طريقة التفكير في شأن "أتراك الخارج" الذين يتجاوز عددهم الـ 80 مليوناً في مقابل نحو 51 مليوناً في حينه داخل "الوطن الأم". وقد تبين لاحقاً أن "أتراك الخارج" الذين تحركهم دوافع قومية، قد يرجحون الكفة في ميزان المستقبل إذا عدّينا أن المجتمع المدني في تركيا كان قطع شوطاً في تجاوز انعزالية التقاليد الكمالية، ورد الاعتبار إلى مشروع "جامعة الشعوب التركية" ومحورها العودة إلى الجذور التاريخية في آسيا الوسطى.

مجال جديد للنفوذ التركي

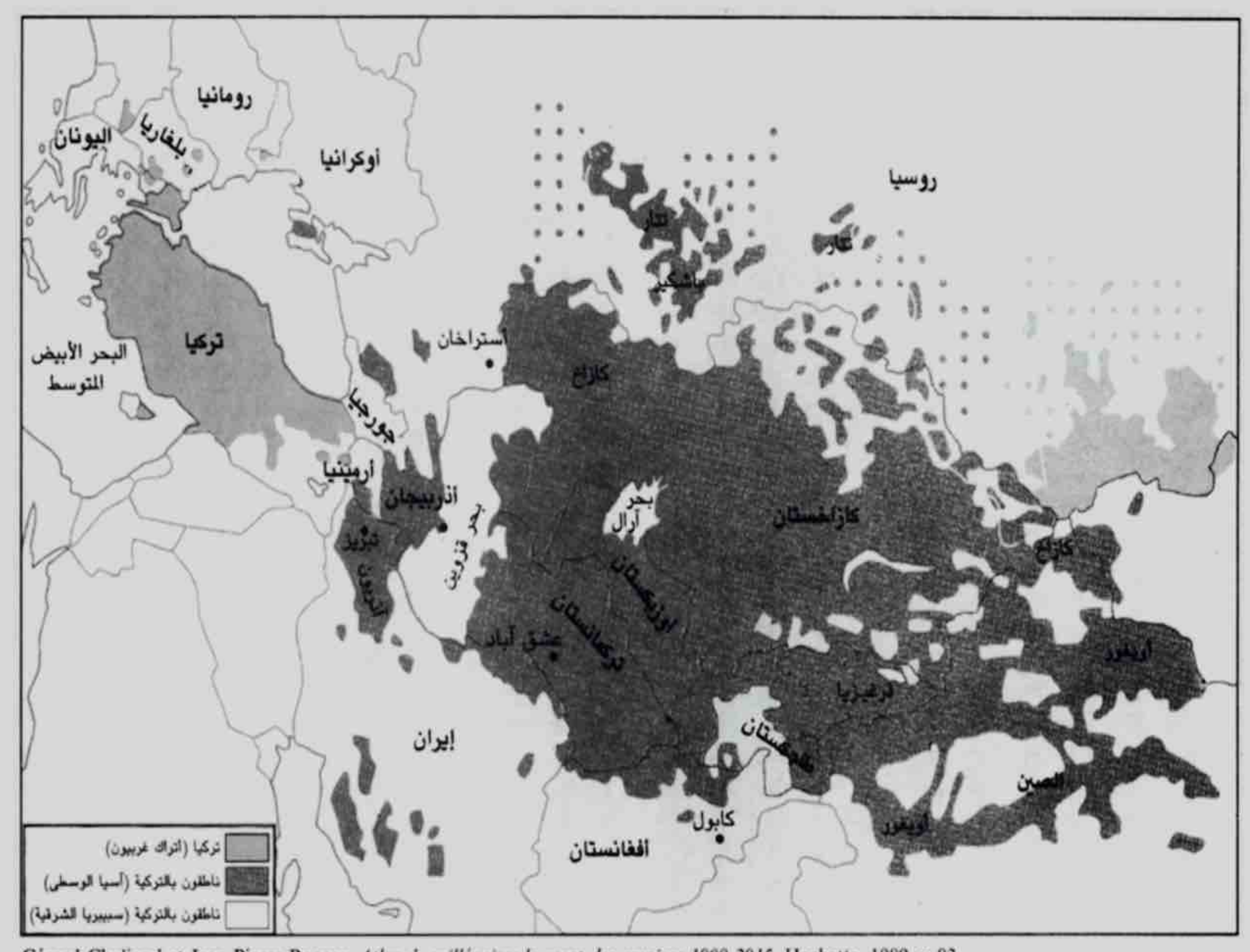
لقد أسفر تفكك الاتحاد السوفياتي عن نتيجة في غاية الأهمية بالنسبة إلى الدولة والمجتمع في تركيا، ألا وهي ظهور الجمهوريات المستقلة في آسيا الوسطى: كان اسمها في السابق "الجمهوريات الناطقة التركية (Turkic Republics) لكن التسمية صارت لدى الصحافة والرأي العام

"الجمهوريات التركية" (Turkish Republics) بعدما تجاوزت الأحداث مدلول العبارة الأولى. ومن هذا المنظار، يمكن القول إن تطور القاموس السياسي يعكس انقلاباً في المفاهيم السائدة، وتحديداً في مفهوم "الجامعة التركية" الذي يعبّر عن واقع ملموس لكتلة متجانسة نسبياً تضم إضافة إلى تركيا، خمس جمهوريات تركية مستقلة هي تركمانيستان وأوزبكستان وقرغيزستان وكازاخستان في آسيا الوسطى، وأذربيجان في القوقاز.

أكثر من ذلك، إن الإجماع على ظهور "عالم تركي" يشمل ست جمهوريات مستقلة، إضافة إلى تتارستان داخل الاتحاد الروسي والأقليات التركية في البلقان والعراق، فضلاً عن الاهتمام غير المعلن بمصير الأذريين والتركمان في إيران، يعني أن مسؤوليات جديدة باتت تترتب على الطبقة السياسية والمجتمع المدني في تركيا، بقدر ما تواجه حكومة أنقرة استحقاق اقتراح صيغة متكاملة للهياكل السياسية والثقافية والاقتصادية للجامعة التركية على "الجمهوريات الشقيقة".

وهكذا يكون انهيار الاتحاد السوفياتي، قد وفّر فرصة لتركيا لبناء مجال جديد للنفوذ في وقت حساس جداً بالنسبة إلى الرأي العام، نظراً إلى الخيبة الناجمة عن استبعاد طلب تركيا الانضمام إلى الأسرة الأوروبية، التي تتزامن مع التحديات التي تثيرها المسألة القومية الكردية منذ انتهاء حرب الخليج الثانية (1993). بكلام آخر، إن ظهور الجمهوريات التركية الجديدة أحدث صدمة إيجابية على الصعيد النفسي، في وقت كانت معنويات الرأي العام في تركيا في تراجع. وجاء الشعور بالانتماء إلى "عالم تركي كبير" ليضفي شيئاً من الثقة بالنفس والتفاؤل بالمستقبل، وهما عاملان ضروريان لمجتمع ديناميكي يعاني أزمة هوية. وعلى الرغم من أن القيادة التركية لم تكن مهيأة لمواجهة هذا النوع من التطورات، فإن أنقرة أصبحت رسمياً محط أنظار زعماء الجمهوريات الجديدة الذين راحوا يتوافدون عليها بمعدل رئيس واحد كل أسبوع.

ومع مطلع السنة 1992، صارت تركيا بمثابة القطب الجاذب لجمهوريات آسيا الوسطى، واكتسبت السياسة الخارجية التركية أبعاداً جديدة تفرض على أنقرة التصرف كقاطرة لدفع هذه الجمهوريات المستقلة حديثاً إلى حضن النظام العالمي. وقد تحقق ذلك فعلاً في براغ مطلع 1992، عندما حصلت الجمهوريات الجديدة على عضوية "مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا"، وذلك بفضل الجهود التي بذلتها أنقرة لهذه الغاية. كذلك، بادرت أنقرة بعرض قضية هذه الدول على الأمم المتحدة، في إطار السعي إلى بت مسألة عضويتها في المنظمة العالمية.



Gérard Chaliand et Jean-Pierre Rageau *Atlas du millénaire: la mort des empires 1900-2015*, Hachette, 1989, p 83.

وفي هذا السياق، ظهرت تركيا فجأة كأنها مركز الثقل في مجال جيوستراتيجي واسع يمتد من البلقان وحوض بحر إيجه غرباً إلى حدود الصين شرقاً عبر البحر الأسود وآسيا الوسطى، بعدما كان الكلام يدور سابقاً على تقلص أهميتها الاستراتيجية في نظر الغرب، نتيجة للعاصفة السياسية التي اجتاحت أنحاء أوروبا الشرقية عام 1989 وبلغت الذروة في سقوط جدار برلين وانهيار الإمبراطورية السوفياتية.

طبعاً، إن الدور التركي في آسيا الوسطى يكتنفه الغموض، لأن الكثير في هذا المجال يتوقف على مستقبل القوة الروسية، وتالياً على مستقبل العلاقات التركية - الروسية، فضلاً عن الروابط التي تشد كلاً من إيران وروسيا إلى بلدان آسيا الوسطى، ولا سيما منها تلك المطلة على بحر قزوين. وليس سراً أن تركيا تأخذ في الحسبان أن روسيا لديها مصالح كبيرة في المنطقة، بل حضور مباشر عبر جالياتها التي تمسك مفتاح الخدمات في معظم جمهوريات آسيا الوسطى، كما أنه لا يمكن تركيا أن تتجاهل كون التحديث على النمط الروسي، ظاهرة أساسية في آسيا الوسطى أنتجت للسلطة نخباً "قومية شيوعية" تقيم علاقات معقدة مع النخبة الروسية.

كذلك، إن الدينامكية التركية التي تؤدي فيها بورجوازية الأعمال دوراً رئيسياً، والتي جعلت الانفتاح على آسيا الوسطى في مرتبة الأولوية المطلقة، كانت من النوع الذي يثير المخاوف لدى الأميركيين والأوروبيين. ولا يكفي لتهدئة هذه المخاوف، أن تحدد تركيا لنفسها دور "الوكيل الإقليمي" للمصالح الغربية في آسيا الوسطى، ذلك أن التفاهم على تقسيم العمل هو وليد ظروف قد تتغير بعد حين: الاعتراف بأهمية الانفتاح التركي على جمهوريات آسيا الوسطى يخدم حاجة أميركا إلى وسيط قادر على كسر حالة الغربة عن هذه المنطقة، مثلما أن الغطاء الغربي للدور السياسي الإقليمي لتركيا، يعكس اضطرار الولايات المتحدة إلى التعاون مع أنقرة لعدم ترك الميدان مفتوحاً أمام إيران التي تمنحها الجغرافيا السياسية للمنطقة تفوقاً طبيعياً.

يبقى أن تركيا كانت مهيأة للاضطلاع بدور حاسم في قيادة هذا المجال الجيوسياسي نحو الارتباط بالنظام العالمي الجديد، على الأقل في المستقبل المنظور. ومثل هذا الدور كان يبدو كافياً في ذاته لزيادة وزن تركيا في الدائرة الإقليمية، وخصوصاً أن الطبقة السياسية التركية كانت تدرك أكثر فأكثر أن أنقرة يمكنها أن تضطلع حيال أوروبا أو الغرب عموماً بدور حلقة وصل. وكان متوقعاً أن يتسبب ظهور "العالم التركي" في هزات متلاحقة على مستوى المجتمع في تركيا

والمجتمعات الأخرى في آسيا الوسطى لكن كان من الصعب تحديد طبيعة هذه الظاهرة وأبعادها والنتائج. وفي حين أن قوى هائلة أفلتت من قيودها، بدأت المحاولات لفهم الأبعاد والاحتمالات والخيارات في منطقة قد تشهد تقلبات كبيرة في المستقبل.

المشكلة الكردية إلى الواجهة

إن التحولات الجيوسياسية التي أسفرت عن تفكك الاتحاد السوفياتي، جعلت المشكلة الكردية في تركيا تتطور خلال أشهر، بحيث صارت مشكلة عالمية. وكان هذا التطور يبدو موازياً لصعود الدور التركي في المجال الجيوستراتيجي الممتد من البلقان إلى الأناضول والقوقاز فآسيا الوسطى، كأن القوى التي تمانع في اضطلاع تركيا بدور كبير عبر ربط شرق أوروبا بآسيا الوسطى، كانت تعمل لدفع المشكلة الكردية إلى الواجهة، باعتبار أنها عقبة لا يمكن تجاوزها عند بلوغ هذا الدور مرحلة إعادة بناء ما يشبه المجال الإمبراطوري العثماني. لذلك، فإن كثيرين من المراقبين في أنقرة استبعدوا إمكان التوصل إلى حلول مبكّرة للمشكلة الكردية، ما لم تتعلم تركيا كيف تتعايش مع تفاعلات هذه المشكلة، في انتظار تسوية ترتبط بعملية إعادة ترتيب خريطة الشرق الأوسط.

الواقع، إن ظهور الدول التركية الجديدة في آسيا الوسطى والقوقاز، وتحول تركيا نفسها قطباً جاذباً لـ "العالم التركي"، يمدان النزعة القومية التركية بروح هجومية. وهذه الظاهرة بدورها توقظ القومية التركية من سباتها، بقدر ما تساهم في إيجاد المناخ الملائم سياسياً وفكرياً لتحريك مشروع "الجامعة التركية". وكان من شأن تفاقم النزعة القومية التركية، نتيجة لمشاعر الاعتزاز بالقوة التي توفرها علاقات الارتباط بعالم كبير تتولى تركيا فيه دور الزعامة الأولى، أن يضفي على الموقف التركي من المسألة الكردية طابعاً قومياً متشدداً، الأمر الذي يجعل تسوية هذه المسألة أكثر تعقيداً.

وبهذا الصدد، عرفت أنقرة اتجاهين متوازيين: الأول يدفع تركيا باعتبارها عضواً في النظام الأوروبي عبر "مؤتمر التعاون والأمن في أوروبا" ومؤسسات أخرى مثل المجلس الأوروبي، وعبر الإصرار على العضوية الكاملة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، يدفعها إلى معالجة المشكلة الكردية وفقاً للمقاييس العالمية النابعة من ميثاق حقوق الإنسان، أو طبقاً للأحكام والمبادئ المتعلقة بحقوق الأقليات.. إلخ. وهذا في ذاته يمثل مقاربة للمسألة الكردية. أما الاتجاه الثاني، فقد راح يتماهى مع بروز النزعة القومية المتطرفة في المجتمع التركي، داعياً إلى التعامل مع المسألة

الكردية في ضوء المبادئ والرؤى القومية التركية، أي ثوابت الدولة المركزية الواحدة التي لا تقبل الانفصال أو الفيدرالية، أو حتى الاعتراف بأقلية قومية. ولأن الاتجاهين كانا في حال نزاع، فإن الغلبة لأي من المقاربتين كانت رهن تطورات داخلية، وإن كانت تتأثر بعوامل خارجية إقليمية ودولية.

عودة إلى قضية أذربيجان

كانت مسألة قره باغ، الأكثر حساسية بالنسبة إلى تركيا في تلك الأيام، وربما تمثل "قضية تركيا" أكثر منها قضية أذربيجان. وفي وقت من الأوقات، ظهرت في تركيا أصوات تطالب بالتدخل عسكرياً في القوقاز لحماية الأذربيجانيين، لكن السياسة الرسمية لأنقرة التي بدت متأنية في هذا الشأن، تمسكت بالوسائل الدبلوماسية لحل النزاع المتفاقم.

وأهمية مسألة قره باغ، أنها تتجاوز النزاع المحلي بين أرمينيا وأذربيجان في القوقاز، لتضع مستقبل الدور الإقليمي لتركيا على المحك: فإما العودة إلى نوع من السياسة العثمانية، أو الانكفاء إلى سياسة "تركية". ويعني الخيار الأول أن الدور والموقع الجديدين لتركيا يستمدان حيويتهما من التطورات في البلقان، بقدر ما يرتبطان بظهور الجمهوريات التركية في آسيا الوسطى. ذلك أن تفكك يوغوسلافيا، ومن ثم استقلال جمهورية البوسنة والهرسك، وتحول ألبانيا إلى الديموقراطية واقتصاد السوق، تسمح كلها لتركيا باستعادة دور المرجعية بالنسبة إلى المسلمين في البلقان. وإذا أضفنا إلى الصورة حالة مقدونيا، تظهر الحدود العثمانية القديمة في البلقان عندما كانت سلوفينيا وكرواتيا جزءاً من الإمبراطورية النمساوية - المجرية قبل الحرب العالمية الأولى، بينما كانت مقدونيا والبوسنة وألبانيا جزءاً من الإمبراطورية العثمانية. لكن هذا جانب من الصورة التي تكشف، في جانب آخر، حركة جديدة للمحاور تضع التحالف بين الصرب واليونان في مواجهة المحور الذي قام على تقاطع المصالح بين ألبانيا والبوسنة ومقدونيا وبلغاريا. وحاولت تركيا مساعدة بلدان المحور الثاني على حل مشاكلها، علماً أن روابط وثيقة تشدها إلى البوسنة ومقدونيا وألبانيا، وسط تحسن العلاقات البلغارية - التركية. في المقابل، وجدت اليونان نفسها مطوقة من ألبانيا والبوسنة ومقدونيا، وهي كانت انتهجت خطاً معارضاً لتفكيك الفيدرالية اليوغوسلافية، من منطلق الخوف المرضي على وحدتها أمام مقدونيا مستقلة. والى جانب إحياء بؤر الصراع القديمة في البلقان وخطوط التماس القومية والدينية والإثنية، فإن اللافت في هذا المشهد كانت تطورات الملف التركي - اليوناني وخصوصاً محاولة أثينا اللعب على ورقة التقارب

مع إيران[3] بعدما استعادت إسطنبول "العثمانية" من أنقرة "الكمالية" دور القطب الجاذب بالنسبة إلى المجموعات الإسلامية في البلقان.

ونستخلص أن تركيا كانت تتوفر على أدوات عمل لإحياء الأسلوب العثماني في إدارة العلاقات الخارجية، إنما من باب تأمين دوائر النفوذ وليس التوسع بالمفهوم الإمبريالي. وعلى هذا الأساس، تصبح أرمينيا وجورجيا داخل دائرة النفوذ التركية، ويكون على أنقرة في حال اتباعها سياسة عثمانية من نمط جديد التزام موقف متوازن بين أذربيجان وأرمينيا يمكّنها من الاضطلاع بدور أكبر في منطقة القوقاز[4].

أما الاكتفاء بانتهاج سياسة "تركية "فحسب، فإنما يعني أن تأخذ جانب أذربيجان ضد أرمينيا، الأمر الذي يهدد باستحالة القوقاز منطقة تجاذب بين تركيا المسلمة والعالم المسيحي، كما هي الحال في قبرص، الأمر الذي قد يوقعها في عزلة تؤدي إلى خسارتها الدور الذي تتطلع إليه، من آسيا الوسطى إلى البلقان.

وبصورة إجمالية أكثر، كان على تركيا أن تكَيف توجهات سياستها الخارجية في ضوء تحولات البيئة العالمية المضطربة الناتجة عن زوال ترتيبات الحرب الباردة، خصوصاً أن عدم تبلور نظام عالمي جديد وما يفترض أن يتفرع عنه من ترتيبات إقليمية جديدة تسببا بتهديدات أمنية جدَية في المحيط الجيوسياسي لتركيا، خصوصاً في الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز[5]. وبناء على ذلك، طورت تركيا مقاربة استراتيجية تحوّل بموجبها تاريخها العثماني وموقعها الجغرافي المحوري رصيداً إيجابياً في مرحلة إعادة بناء النظرية السياسية للدولة، يساعد بدوره في التحرر من الشروط التي فرضتها القوى الكبرى على تركيا لدى تأسيس الجمهورية في العشرينيات من القرن الماضي، وهي الشروط المتعلقة بالمجال الجغرافي للسياسية التركية، أي أن تكون للدولة سياسة واحدة ضمن حدود المربع الأناضولي، وأن ترفض الموروث العثماني والإسلامي، وأن تنأى بنفسها عن الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز.

وإلى جانب توافر الأساس القومي لسياسة تركيا كقوة إقليمية وترسخه تدريجياً منذ تسعينيات القرن الماضي في ظل استقرار النظام السياسي بفضل الحلول المرضية التي قدمت للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، أخذ الانطباع يتعزّز بان قاعدة التوافق العام تتوسع حيال مواضيع جوهرية مثل أسس الدولة والمجتمع. وظهر أن الأهمية التي يعلقها أتراك تركيا على "الأشقاء" في آسيا الوسطى لا تحتل المرتبة الأولى من انشغالاتهم، على رغم الاختراق الحقيقي

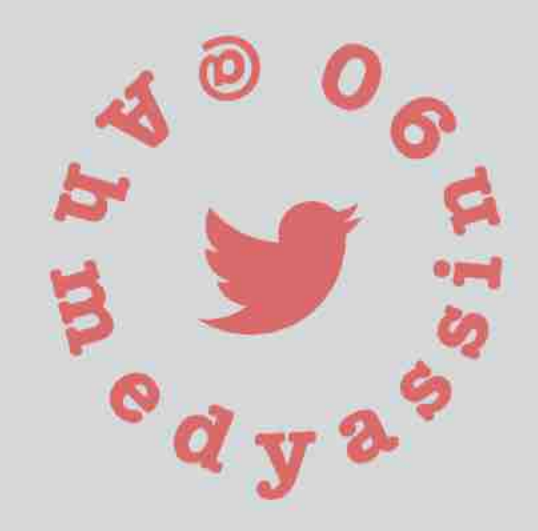
الذي سجلته تركيا في اتجاه دول آسيا الوسطى بفضل خطوط اتصالات جوية مباشرة وشبكة اتصالات دبلوماسية واقتصادية وثقافية. ويمكن القول إن قدرة الأتراك على التعبئة حيال الجوار بدوائره المتعددة تختلف تبعاً للمقاييس التالية:

- المقياس التاريخي: هل كانوا جزءاً من الإمبراطورية العثمانية أم لا؟
- المقياس الديني: هل هم مسلمون أم لا؟
- المقياس الإثني - اللغوي: هل هم ناطقون بالتركية أم لا؟

وتبلغ الحساسية حدها الأقصى عندما تجتمع هذه المقاييس؛ وهذه كانت حال أتراك بلغاريا الذين لجأ مئات الألوف منهم إلى إسطنبول، أو حال الأتراك القبارصة الذين تدخل الجيش التركي لإنقاذهم. لكن المشاعر تصبح أقل حدة عندما يتعلق الأمر بمسلمين ناطقين بالتركية لم يكونوا قط طرفاً في التجربة العثمانية، وهذه بالتحديد حال أتراك آسيا الوسطى.

والنتيجة أن الأتراك، أياً تكن أهمية الرهان على آسيا الوسطى، لا تعنيهم هذه المنطقة بمقدار ما تعنيهم الشؤون البلقانية أو القبرصية أو الفلسطينية أو العراقية؛ فآسيا الوسطى ليست في الدائرة الأولى للحسابات التركية التي يمكن أن نسميها "العثمانية الجديدة" وربما ليست حتى في الدائرة الثانية، دائرة الجوار المباشر الذي يشمل أذربيجان.

كل هذه الملاحظات لا تعني أن التقارب بين تركيا وآسيا الوسطى لا ينطوي على بعد حقيقي، إنما يتعين الاتفاق على قيمة هذا البعد. حتى التسعينيات من القرن الماضي، كان انتشار الأفكار المتعلقة بجامعة الشعوب التركية يقتصر على قطاع ضيق من المجتمع التركي يحلم بعظمة "العرق" أو يشده الحنين إلى "الوطن المفقود"، إلى أن صار الشعور بالهوية الثقافية التركية الجامعة أمراً عادياً، وأخذ أتراك الأناضول للمرة الأولى في تاريخهم يتحدثون بحرية عن وجود "عالم تركي" على الطريقة التي نتحدث فيها عن "عالم عربي". وفي ظل أزمة كادت أن تكون وجودية بالنسبة إلى الجمهورية التركية، لأن نهاية الثمانينيات لم تشهد انهيار الإمبراطورية السوفياتية وتشكل جمهوريات مستقلة في آسيا الوسطى والقوقاز فحسب، بل شهدت أيضاً انقضاء الحرب الباردة الذي كان يهدد تركيا بتقليص أهميتها الاستراتيجية وتهميشها بعدما طرقت رسمياً باب أوروبا في نيسان 1987 ووجدت نفسها خائبة من هذه الجهة. وجاء التموضع على المسرح الجديد الذي تمثله آسيا الوسطى بعامل توازن تدعمه العودة إلى الرابطة التركية على أساس مشروع "التوليف التركي الإسلامي".


@Ahmedyassin90

الفصل الثاني

حركة التوليف التركي الإسلامي

تعود بدايات حركة التوليف التركي الإسلامي إلى مطلع الستينيات من القرن الماضي حين تأسس "معهد الأبحاث حول الثقافة التركية" الذي سيصبح مع صدور الدورية الشهرية "الثقافة التركية" عقب 1970 أداة مهمة لنشر أيديولوجيا التوليف التركي - الإسلامي. وفي العام 1970 نفسه أنشأ المؤرخ إبراهيم قفص أوغلو "بيت المثقفين" الذي سيصبح المؤسسة الأكثر نشاطاً في نشر أفكار التوليف التركي - الإسلامي، خصوصاً فكرة "الثقافة الوطنية" وهي رؤية للتاريخ تقيم توليفاً بين الكمالية والقومية والإسلام.

طبعاً إن دراسة هذا التيار الأيديولوجي ليس بالمهمة السهلة، إذ إنه ليس امتيازاً لعائلة سياسية محددة أو حزب معين، بل إن خطابه من إنتاج أوساط متعددة تتمايز بالأهمية التي تعطيها لمرجعيتها الكمالية أو الإسلامية. وفي العديد من المؤلفات والصحف والمجلات الثقافية تطرح أيديولوجيا التوليف نفسها بوضوح، في حين تُظهر بخفر خطابها التاريخي المدرسي والأكاديمي. أما علاقاتها بالسلطة فهي تتسم أيضاً بالغموض إلى درجة أنه يصعب الحديث عن أيديولوجيا للدولة، في حين تظهر سماتها على الخطاب المنتج من هذه المؤسسة الرسمية أو تلك[6].

مفهوم التوليف

يمكن تعريف عملية التوليف التركي - الإسلامي بأنها مقاربة تركية أيديولوجية للإسلام، لكن عوض أن تقترح انكفاء إلى القيم القرآنية وحدها، فإنها تطرح عودة إلى "الثقافة الوطنية" التركية باعتبارها نتاجاً للتوليف بين الماضي الخاص لعائلة الشعوب التركية من جهة، والإسلام من جهة أخرى. واستناداً إلى هذه النظرة، فإن الإسلام قد تفاعل مع الثقافة التركية التي من دونه كان من المستحيل أن تستمر، لكن الثقافة التركية أمنت بدورها الحماية والقوة للإسلام الذي من دونها كان يمكن أن يتعرض للجمود. وهكذا فإن خطاب التوليف التركي - الإسلامي يستند بقوة إلى التاريخ، خصوصاً الحقبة التاريخية والأماكن التاريخية التي يرى أنها شاهد على اللقاء بين الهوية التركية والإسلام: المجال الممتد بين جبال الأورال وبحر قزوين، والهضبة الإيرانية - الأفغانية، والأناضول من القرن التاسع إلى القرن الحادي عشر.

إذاً، التوليف أيديولوجيا قومية تعلن عن نفسها بهذه الصفة وتحدد الشخصية التركية بالإسلام كمرجعية دينية وأخلاقية ومكون للهوية. لكن القائلين بالتوليف لا يسعون من خلال اعتماد الإسلام مرجعية إلى إنشاء سلطة لرجال الدين: مقاربتهم للإسلام كمرجعية قيمية هي جزء لا يتجزأ من سياسة دولة، مثلما تعتمد القيم المسيحية مرجعاً لتيارات أوروبية محافظة، منها الديموقراطية المسيحية في إيطاليا أو ألمانيا على سبيل المثال.

وتجدر الإشارة إلى أنه غداة رحيل أتاتورك عام 1938، أفسح نظام الحزب الواحد الذي أرسى قاعدته مصطفى كمال، لمحاولة انتقال إلى الديموقراطية التعددية التي رأت النور عام 1945، وسمح المناخ السياسي الجديد بظهور تيار "قومي - ديني"[7] يعبر عن نفسه بانتشار واسع للمجلاّت. وعلى هذا النحو، ظهر على المسرح بين العامين 1945 و1950 تيار ديني يناهض الفكر الرسمي ويمثله نجيب فاضل قساكوريك. عام 1950 خسر الكماليون الانتخابات وانتقلت السلطة إلى الحزب الديموقراطي.

وكانت السياسة الثقافية في هذه الفترة تظهر تماسكاً ضعيفاً بسبب التعارض الشديد بين رئيس الوزراء عدنان مندريس ورئيس الجمهورية جلال بايار، غير أن الحركات الدينية لاقت تشجيعاً عبر إعادة فتح "مدارس أمام خطيب" وسلسلة من التدابير تعيد النظر بالمفهوم الكمالي للعلمنة[8].

ويعترف منظرو "التوليف" للكمالية بفضل إعادة الإيمان بالشخصية التركية، لكنهم ينتقدون بشدة الحقبة "الإنسانية" باعتبارها "السنوات الضائعة" التي تفوقت خلالها "وجهة النظر الغربية التي صارت رسمية على أيدي حزب الشعب الجمهوري" بعد فتح "بيوت الشعب" التي كانت تنشر بحسب هؤلاء المنظرين، الفكر الماركسي[9]. وفي 1960-1961 تأسس نادي المثقفين (إيدنلار كلوبو) حيث سيتاح للقوميين والمتدينين أن يتناظروا، وهو مكان للمناقشة بين التيارين المحافظين يرتاده بعض المؤرخين مثل عثمان طوران وإسماعيل حامي داينشمند.

وقد أُغلق النادي عام 1965. لكن رداً على النشاط الثوري عام 1968، أنشئت "النوادي المثالية" (أولكواوجاكلارو). كذلك تنادى القوميون تحت وطأة النشاط الثوري المتعاظم في الجامعات، إلى عقد مؤتمرين وترجمة شعار المؤرخ إبراهيم قفص أوغلو: "بالنظر إلى المخاطر الكبيرة التي تتهددهم، فإن الأتراك يحتاجون إلى هبّة شجاعة وحركة تتأسس على عقيدة".

مهمة بيت المثقفين

وفي هذا السياق، تأسس "بيت المثقفين" (إيدنلار أوجايو) في 14 أيار 1970 تحت قيادة إبراهيم ققص أوغلو، وكان معظم المؤسسين من الجامعيين والعلميين مثل المؤرخ محرم أرغني، والكاتب أحمد كبكلو، والاقتصادي نفضت يالشنتاش الذي سيصبح لاحقاً رئيساً للنادي وأحد المسؤولين لسنوات عن اليومية القومية "تركيا". وكانت هذه المؤسسة في هذه الفترة التي بدت تركيا فيها مهددة، تسمح للقوميين والمتدينين بدوزنة وجهات نظرهم حول التوليف التركي - الإسلامي "مصدر الشخصية بل وجود الإنسان التركي والأمة التركية"[10]. وعلى رغم الأجواء السياسية المتوترة بشدة، كلّفت المؤسسة نفسها مهمة إلقاء نظرة باردة على الأحداث والمشاكل ورسم آفاق حلول في المدى الطويل، كما نظمت لهذه الغاية ندوات واجتماعات علمية ومؤتمرات وخلوات.

وظهرت خلال الفترة نفسها حركة دينية تحت عنوان "جمعية نشر العلم" راحت تنسج علاقات وثيقة بـ "بيت المثقفين". وتحولت هذه الجمعية خلال فترة قصيرة إلى مؤسسة وقفية تضم بين أعضائها الأوائل الرئيس المقبل للجمهورية تورغوت أوزال. وعلى هذا النحو، ضم "بيت المثقفين" مكوّنين للفكر التركي المحافظ، ديني وقومي، وتوزع أعضاؤه على منظمات تتصل بالتيارين. وسوف نرى أن هذه الدوائر ستشهد نمو وجهات نظر تعتبر أن الحركة "الإنسانية" بوصفها عصب الإمبريالية الغربية مضرة للأمة التركية بمفهومها للتاريخ، وللإسلام أيضاً بروحها العلمانية. والخلاصة أن الدين الذي يطبع الشخصية التركية بطابعه، يجب أن يُضم إلى القيم الوطنية الأخرى.

وبحسب المتعاطفين مع النادي، فإن عملية إضفاء الصبغة الغربية على الثقافة التركية تمت من طريق وزارة التربية الوطنية والإذاعة والتلفزيون وبعض المؤسسات الثقافية الكبرى مثل مؤسسة اللغة التركية (TDK)[11]، وأعرب هؤلاء في أيار 1980 عن الرغبة في أن تتشدد الدولة في الإشراف على هذه المؤسسات[12]. لذلك فإن بيت المثقفين الذي عبر بسلام محنة الانقلاب العسكري في أيلول 1980، تلقى تكريساً من السلطة الانقلابية التي "أضفت صفة رسمية على مكان الدين في المجتمع في الوقت الذي كانت تعزز عبادة الكمالية"، جاعلة التعليم الديني إجبارياً في المدارس على كل المستويات، وتاركة الحرية لانتشار مدارس "إمام - خطيب" الدينية التي عرفت منذ ذلك الوقت نمواً مذهلاً[13]. واقترحت منظمة التخطيط التابعة للدولة (DPT) في 1983 إصدار "تقرير حول الثقافة الوطنية" من أجل زيادة وتحديد إشراف الدولة على السياسة

الثقافية، في حين أقرت "مؤسسة أتاتورك العليا للثقافة واللغة والتاريخ" التي أنشئت بموجب دستور 1982، سياسة في 1986 اعتبرتها الصحافة في حينه تكريساً لأفكار بيت المثقفين[14].

وفي نهاية 1986 قامت طائرات عسكرية تابعة لسلاح الجو التركي بإلقاء مناشير رسمية في المناطق الشرقية والمناطق الجنوبية الشرقية من البلاد تتضمن آيات قرآنية وأحاديث شريفة تدعو المؤمنين إلى إطاعة السلطة الرسمية والتوحد ضد المتمردين[15].

في غضون ذلك، بدأ "رئيس الدولة" الجنرال كنعان أفرين بتلاوة آيات قرآنية في كل خطبة رسمية، حتى الخطب التي كان يدافع فيها عن مبدأ العلمانية[16]. كذلك، أعلن أن "الدين الإسلامي هو توحيدي بما يكفي للسماح لنا بتجاوز صعوباتنا المقبلة". وثمة رقمان يرسمان صورة توضيحية لسياسة الجنرالات في مجال التربية الدينية: عدد التلاميذ في مدارس "إمام - خطيب" ارتفع بنسبة 65 في المئة بين 1980 و1984، في حين أنه تدنّى في المدارس الرسمية بنسبة 1 في المئة. كذلك، أن عدد الفتيات في مدارس "إمام - خطيب" ارتفع إلى 26 في المئة عام 1984 بعدما سجل 9 في المئة عام [17]1980.

مقاربة جديدة للسياسة

وتبدو هذه السياسة الجديدة للجنرالات التي تعلن تمسكها بالكمالية رسمياً فيما تستند عملياً إلى مفهوم "ثقافة وطنية" تستمد مصادرها من الدين الإسلامي، منسجمة مع مقاربتهم العامة التي يمكن عرضها كالتالي[18]:

1. إن التدبير الوحيد الذي أقره نظام الحكم للحؤول دون عودة الفوضى، يكمن في سلسلة المحظورات الصارمة المتعلقة بالأركان الأربعة للمجتمع المدني في تركيا: الجامعات، والنقابات، والهيئات المهنية، والأحزاب السياسية. لم يتخذ أي إجراء اجتماعي اقتصادي لتصحيح وضع الجماهير. ويكمل الدين الإسلامي السلسلة، باعتباره كابحاً اجتماعياً من جانب السلطة العليا.
2. إن الجنرالات وافقوا على السياسة الاقتصادية الليبرالية لتورغوت أوزال من خلال إتاحة الفرصة أمامه لتولي الماكينة الاقتصادية ومساندته في كل مبادراته. وكان من شأن هذه السياسة إنهاء سيطرة الدولة على الاقتصاد التي انتهجها مصطفى كمال. وتقرر العمل لتجنب ردود فعل محتملة من الجماهير و"بطريقة نظيفة".
3. يعلن الجنرالات تمسكهم الشديد بالمبادئ الكمالية في حين ترتدي هذه المقاربة الجديدة صبغة

كمالية لكونها تفرض من فوق. ونظراً إلى أن "الثقافة الوطنية" للجنرالات تستند إلى حد كبير على الدين الإسلامي، فإن هذا لا يقرّبها كثيراً من السياسة العلمانية الكمالية، لكن المقاربة النخبوية المعتمدة من الحكم العسكري في هذا الشأن تحمل فعلاً نبرة كمالية.

استناداً إلى مصادر مختلفة، فإن تحول أيديولوجيا "بيت المثقفين"، من طريق السياسة الجديدة للجنرالات إلى أيديولوجيا رسمية، صار أمراً واقعاً اعتباراً من العام 1986. وبحسب تقرير منظمة التخطيط، فإن السياسة الثقافية للدولة التركية يجب أن تعيد وتحمي "الثقافة الوطنية" التي تنهل مصدرين: "ثقافة السهوب" التي جاءت بها الشعوب التركية من آسيا الوسطى، من جهة، والدين الإسلامي من جهة أخرى؛ وأن الأتراك قاموا بالتوليف بين المصدرين لصوغ ثقافتهم الوطنية التي بلغت ذروتها في عصر السلطنة العثمانية، في حين أن العلاقات بالغرب "يجب أن تقتصر على الموارد والتقنية المفيدة للاقتصاد التركي". وُحددت العلاقات بين الثقافة والدين كالآتي:

"الدين هو جوهر الثقافة، بينما الثقافة هي شكل من الدين". هذه النظرة تُرجمت عملياً وعُممت رسمياً من خلال "مؤسسة أتاتورك العليا للثقافة واللغة والتاريخ" التي أنشئت بموجب القانون 2876 الصادر في آب 1983 وكلفت بصوغ الأيديولوجيا والثقافة الرسميتين، حيث إن السياسات التي يشرعها البرلمان في هذا المجال تكون قد اختيرت من ضمن البدائل التي تطورها "مؤسسة أتاتورك العليا" المولجة "تجديد عناصر الثقافة التي ستكون في أساس اختيار الأهداف وانتقاء وتطبيق السياسات الوطنية"[19].

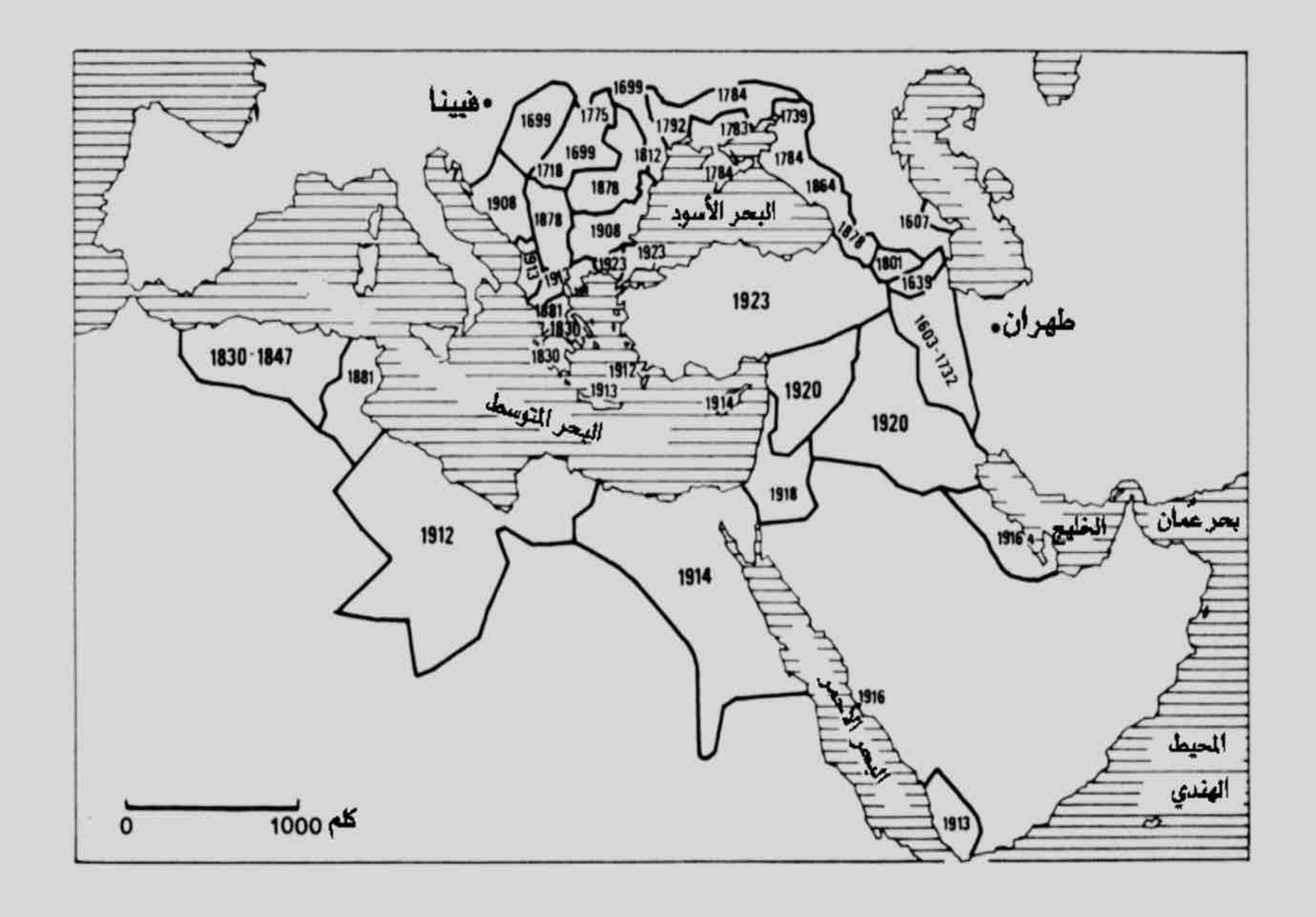
وعملت هذه المؤسسة على تنسيق نشاطات "المؤسسة التركية للتاريخ" (TTK) "والمؤسسة الألسنية" (TDK)، إما التقرير الصادر عن "مؤسسة أتاتورك العليا للثقافة واللغة والتاريخ" عقب جمعيتها العمومية العاشرة (حزيران 1986)، فإنه يعيد التذكير بالمكونين الآسيوي والإسلامي للثقافة التركية، ثم يحدد هيئات الدولة التي تقع عليها مسؤولية تنظيم الثقافة الوطنية وفي المقام الأول وزارة الثقافة والسياحة والشباب والأمانة العامة للجنة الأمن الوطني ومنظمة التخطيط والإدارة العامة للإذاعة والتلفزيون ومؤسسات التعليم العالي، وذلك انطلاقاً من الأطروحة التالية: "إن تركيا هي أحد البلدان التي تتمتع بالتراث الثقافي الأغنى (...) إن الأمة التركية هي المؤسسة والممثلة لحضارات السهوب، والحضارة الإسلامية والتوليف بينها. ولقد تولت طوال قرون القيادة والمسؤولية عن هذه الحضارات قبل عصر الأنوار وعرفت حضارة الأناضول وعرّفت عنها.

ولقد اعتمدت على الأقل أساساً لكثير من الحضارات مثل حضارات الصين ومصر والهند وبلاد ما بين النهرين". واعتبرت الصحافة تبني هذا التقرير الذي حمل عنوان "دراسة حول المناهج والمسؤوليات في تحديد عناصر الثقافة والسياسات الثقافية"، تكريساً للتوليف التركي - الإسلامي الذي جاء به "بيت المثقفين" بصفة كونه سياسة رسمية في حقل "الثقافة الوطنية".

الخطوط العامة للتوليف

من المفيد هنا الوقوف على الخطوط العامة لـ "التوليف" عبر مقتطفات مستلّة من مؤلف للبروفسور الهان تيكيلي[20] لعل ذلك يساعد في تقدير مدى صحة هذا التقويم.

1. إن المجتمع التركي هو ضحية قصف ثقافي. إن تأثير الغرب يعمل على تدمير "الثقافة الوطنية" التي تجد نفسها دون حماية. هذه الحالة هي نتاج المأساة التي عشناها قبل 12 أيلول 1980 (الانقلاب العسكري). إذا كنا نريد تجنب مثل هذه الأحداث المؤسفة، يجب إعادة تملك هذه الثقافة الوطنية وإعادة الحياة لها عبر تخطيط ثقافي.



فيينا
طهران
البحر الأسود
البحر المتوسط
البحر الأحمر
الخليج
بحر عمان
المحيط
الهندي
1699
1775
1784
1792
1783
1739
1812
1718
1878
1908
1864
1607
1923
1801
1639
1603-1732
1830-1847
1881
1830
1917
1913
1914
1920
1918
1912
1916
0
1000 كلم

2. إن الثقافة الوطنية هي في آن عنصر موحد للأفراد في المجتمع، والمؤهل الجوهري الذي يقيم التمايز بين الأمم. إن الأمة التركية سيكون في إمكانها التوصل إلى وحدة حقيقية عندما تكون هذه الثقافة الوطنية متوافرة للشعب.
3. الثقافة الوطنية في تركيا تنهل مصدرين: ثقافة آسيا الوسطى التي حملتها الشعوب التركية (ثقافة السهوب) والدين الإسلامي. الأتراك قاموا بالتوليف بين المصدرين وأنتجوا ثقافتهم الوطنية التي بلغت أوجها في الإمبراطورية العثمانية.
4. لكي ترتقي تركيا إلى مستوى التطور الغربي، يكفيها أن تأخذ من التكنولوجيا والحضارة الغربيتين، وهي ليست مجبرة على أن تأخذ ثانية من الغرب مجمل ثقافتها وأن تغير ثقافتها الخاصة الوطنية. تشويه الثقافة الوطنية من شأنه أن يبطئ المسيرة نحو الحضارة عوض أن يسرّعها. ليس وارداً أن الثقافة الوطنية تتغير، يمكن فقط إثراؤها شرط أن يبقى جوهرها دون تغير.
5. يفترض في الثقافة الوطنية أن تنشر من جانب الدولة بصورة مخططة. وليس من شأن هذه العملية أن تثير مشكلة للحرية الفردية. الأمة والدولة لهما الأولوية على الفرد. وفي أي حال، إن الثقافة الوطنية التركية لن تجعل الفرد يشعر بالحاجة إلى حرية فردية. لم تعرف تركيا قط مشكلة حقيقة حول الحرية. كل المطالب في شأن الحرية ظهرت كتقليد للغرب. الأمة التركية التي هي منذ قرون وريثة نظام الدولة الأرقى في العالم، طبقت العدل والفضيلة الحقيقية بصورة كاملة، وتالياً إن الفرد التركي تمتع دائماً بالحرية. المشكلة الوحيدة التي عرفتها الأمة التركية في شأن الحرية كانت حرية العيش في ثقافتها الخاصة.

ونجد العديد من سمات الأهداف الثقافية لأيديولوجيا التوليف التركي - الإسلامي في عدد من مقدمات كتب تعليم التاريخ في التسعينيات من القرن العشرين: وضع الثقافة في خدمة الدولة والقومية، ومقاربة التعليم (بما في ذلك التعليم العالي) باعتباره مدرسة للوطنية، وتنظيم التعبير الثقافي الإجمالي في اتجاه قومي وإثني، وتشجيع الأتراك في أوروبا على تجنب الانقطاع عن جذورهم، وأخيراً إظهار الدولة التركية الحرص على الاهتمام بـ "أتراك الخارج".

إن التفاعل بين مؤسسات الدولة وبيت المثقفين، ترافق مع إرساء علاقات وثيقة مع الجامعة، والمدرسة، والصحافة، ودور النشر، التي تدور في فلك "الثقافة الوطنية". غير أن التفاعل هذا

ليس كاملاً، وخطوط الصدع بين المكونات ليست واضحة ولا جامدة. وهناك على الدوام مؤشرات تدل على وجود محاور مقاومة كمالية وعلمانية في أوساط بعض دوائر الدولة. وعلى الرغم من أن التقرير المذكور يعد تكريساً للتوليف التركي - الإسلامي الذي يُنسب إلى منظريه قولهم في جلساتهم الخاصة أنهم يطمحون إلى التخلص من الكمالية، فإن الإحالة إلى أتاتورك لا مفر منها للتأكيد أن النظام الفكري الذي هو في أساس الجمهورية التركية هو الكمالية:

"إن فكر أتاتورك هو الذي يعطي دستورنا [1982] روحه وطابعه من البداية حتى النهاية. ولحماية هذا النظام الفكري الذي تستند إليه الجمهورية التركية، من الضروري اتخاذ تدابير لتفسيره وتطويره ونشره. ولذلك، فإن الكمالية هي في طليعة المبادئ الضرورية لتفسير كل عناصر الثقافة. (...) وكما أنه وفقاً لسياسة الكمالية الثقافية لا يمكن التخلي عن مبدأ "حماية ثقافتنا الوطنية"، فإنه من الضروري بالقدر نفسه تطوير ثقافتنا في ضوء قيم الثقافة العالمية"[21].

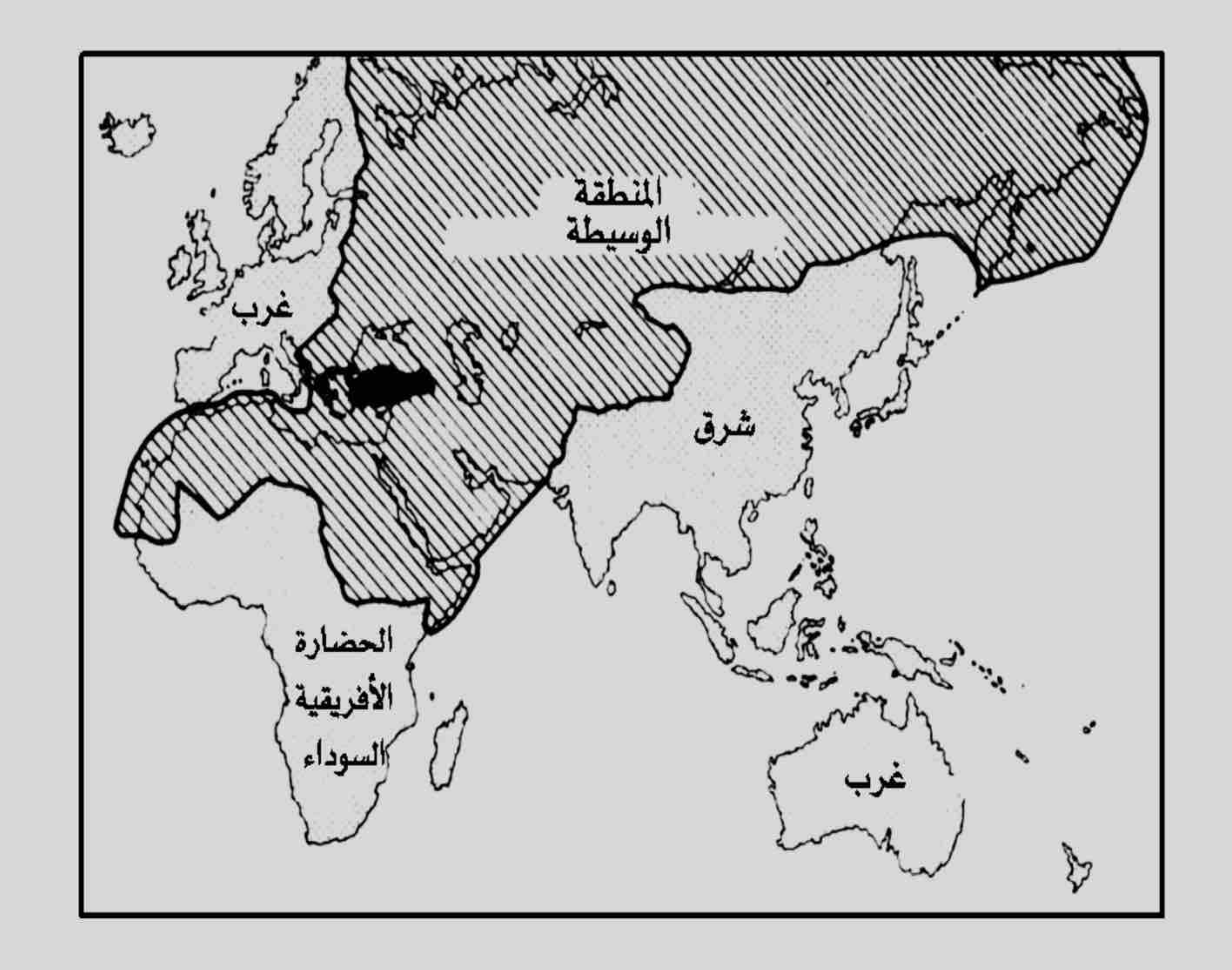
مثل هذه الموضوعات تستجيب ضرورة احترام تراث أتاتورك وإضفاء الشرعية على أي سياسة بإرسائها ضمن مبادئ كمالية، كما أن تقديم "فكر أتاتورك" على "الكمالية" يُحيل إلى شخصية المؤسس أكثر منه إلى الأيديولوجيا. والإحالة هذه تظل شكلية لأن الإشارة إلى تراث المؤسس كافية من دون الخوض في التطابق بين السياسة والأيديولوجيا. ويظل أتاتورك وشخصيته في تركيا من الرموز الراسخة في وقت يجري بناء أيديولوجيا أخرى استناداً إلى التوليف التركي - الإسلامي، ترفع شأن الإمبراطورية العثمانية إلى درجة تمجيد المجتمع العثماني وثقافته وذلك على نحو يجعل روّاد التوليف التركي - الإسلامي يأخذون على عاتقهم إرث "المنطقة الوسيطة"[22] الممتدة من شمال إفريقيا إلى تخوم الصين على رقعة جغرافية بين الشرق والغرب (من دون إعادة النظر بتحديث تركيا على النمط الغربي)، وينجحون تالياً في وضع الأسس الأيديولوجية لإرادة تأكيد تركيا كقوة إقليمية عقب انقلاب الأوضاع في محيطها المباشر: تفجر يوغوسلافيا، وتفكك الاتحاد السوفياتي، والتقلبات في القوقاز، وحرب الخليج[23].

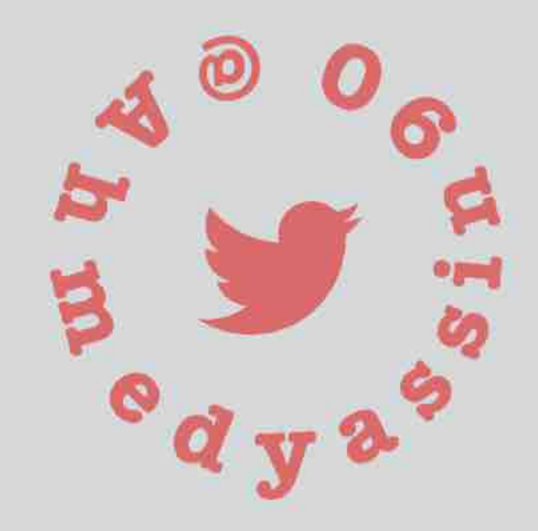
يبقى أن استعادة القيمة الجيوسياسية للتجربة العثمانية على نحو يتعارض مع سمات الحقبة الكمالية، ولا سيما منها الانعزالية والقطيعة مع الموروث العثماني والانكفاء إلى المربع الأناضولي، أيقظت اهتمام الرأي العام التركي بالمجموعات المسلمة في البلقان، خصوصاً في البوسنة ومقدونيا وألبانيا وبلغاريا، علماً أن منطقة البلقان يربطها بتركيا الإرث العثماني المشترك؛ في حين أن إعادة الاعتبار إلى الجامعة القومية التركية في سياق تفكك الإمبراطورية السوفياتية

وظهور الجمهوريات "التركية" الجديدة، أثار شغفاً بالأشقاء الناطقين بالتركية في القوقاز وآسيا الوسطى ما لبث أن تحول انفتاحاً يتجاوز انعزالية التقاليد الكمالية التي كانت تحذر صراحة من تبعات التورط في سياسات طورانية أو عرقية.

أما حيال العالم العربي، فإن إعادة أسلمة المجتمع التي شهدت حركة دفع كبيرة خلال الثمانينيات من القرن الماضي، أفضت تدريجاً إلى المصالحة مع العرب عقب تدهور مستمر للعلاقات التركية - العربية منذ 1916 وصدمة الافتراق بين الجماعتين التركية والعربية. وكان للتوليف الثقافي التركي - الإسلامي دوراً أساسياً في إعادة صوغ الهوية التركية وإدراك الأبعاد الجيوسياسية للانتماء الديني الواحد والتاريخ المشترك، ما ساعد في إطلاق دينامية تقارب مع العرب أسفرت عن تلاقح أكبر في حقل الأفكار والتصورات والسلوكيات، وحالت دون استمرار الصور السلبية المتبادلة وتاليا الشكوك المتبادلة حول النيات الحقيقية لكل طرف. وهكذا ستحل مكان صورة التركي المشوه للإسلام والمفرط بالتضامن الإسلامي، والتي نمّاها الاستشراق الغربي وتبنّاها بعض القوميين العرب، صورة التركي الملتزم الدفاع عن الإسلام ورد العدوان عن الديار الإسلامية المقدّسة، خصوصاً الحرم القدسي الشريف.

أخيراً، إن التوليف التركي - الإسلامي كان يعني باختصار عودة تركيا وريثة الإمبراطورية العثمانية إلى حاضنتها التاريخية، للتموضع في "عمقها الاستراتيجي" والتمحور حول محيطها الجيوسياسي والجيوثقافي مقدمة لإعادة هندسة العلاقات الإقليمية وإعادة الشراكة الاستراتيجية مع العرب لتحل مكان الشراكة الأمنية والاستراتيجية مع إسرائيل. وكان طبيعياً إذ ذاك، بنظر الأتراك أو العرب على حد سواء، إعادة اكتشاف المجال الجيوسياسي الوسيط بعمقه الديني والحضاري، كما كان طبيعياً أن تلتزم الحكومة التركية الانخراط في هذا المجال، ما دامت تتبنّى تراث الإمبراطورية العثمانية التي كانت أحد مراكز المنطقة الوسيطة في الماضي، وما دامت تركيا تملك الأطر والنظم الاقتصادية والمعرفية والشراكة العالمية التي تؤهلها لبناء "عثمانية جديدة".


المنطقة
الوسيطة
غرب
شرق
الحضارة
الأفريقية
السوداء
غرب


@Ahmedyassin90

الفصل الثالث

إعادة توجيه السياسات التركية

لم يكن وصول حزب إسلامي إلى مركز السلطة في تركيا (1996-1997)، للمرة الأولى منذ تأسيس الجمهورية قبل 70 عاماً، انقلاباً جذرياً في علاقة الدولة بالمجتمع في هذا البلد الإسلامي المحوري، وإن كان نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه المنحل نجح في تشكيل حكومة ائتلافية في أنقرة، وسط تهويل "الأصولية العلمانية"، وممانعة أوساط من الصفوة البيروقراطية ولا سيما البيروقراطية العسكرية، ذلك أن سلوك "الرفاه" يؤكد أنه التزم بشدة أصول الديموقراطية البرلمانية، عبر تحولاته التنظيمية، فيما الدولة الممثلة بنواتها الصلبة، المؤسسة العسكرية، أفادت كثيراً، منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي، من ظاهرة "عودة الدين" في البلاد لإعادة صوغ الأيديولوجيا الرسمية، استناداً إلى مفهوم "التوليف التركي - الإسلامي".

ويُسجّل للنخبة العسكرية التركية أنها أدركت باكراً ضرورة تجاوز الكمالية، لقصورها في تأطير الحياة اليومية في بلد أخذت تتسارع فيه وتيرة العمران المديني، في ظل اشتداد أزمة البحث عن الهوية والاستقطاب الاجتماعي الناتج من سياسة اقتصادية ليبرالية متوحشة.

فمنذ 1950، لم ينفك القطاع المديني من السكان عن النمو بوتيرة أسرع من القطاع الريفي الذي أخذ مع بداية الثمانينيات يتقلص بمقياس الأعداد المطلقة. وهكذا، فإن السكان المدينيين الذين صاروا يمثلون الأكثرية منذ 1985 انتزعوا الغلبة على نحو لا رجعة فيه، إذ بلغت نسبتهم 59 في المئة من السكان.

وكان طبيعياً أن تواجه تركيا الكثير من المشاكل الاجتماعية الملحة مع معدل نمو سكاني يبلغ 2,5 في المئة، ومعدل هجرة إلى المدن يبلغ 4,2 في المئة خلال الفترة 1970-1975 وصار عدد سكانها 45,4 مليون نسمة عام 1980[24]. والحديث عن "عجز الكمالية" التي تبلورت في الأصل لتأمين سلامة "تركيا أناضولية" يغلب عليها الطابع الريفي، يقود مباشرة إلى أزمة ركن أساسي من أركانها الستة، وهي "القومية والجمهورية والنزعة الشعبية، والعلمانية وتدخل الدولة والثورية"، ونقصد العلمانية التي حملت آثار الضعف الملازم للولادة. ويرجح أن يكون مرد ذلك إلى أن مصطفى كمال في محاولته علمنة البلاد، فرض نسقاً قانونياً وثقافياً يفتقد الأسس الاجتماعية. وهذا يعني بكلام آخر، أنه انشغل بالجوانب "الفوقية" للمسألة، في حين كان "اللقاح العلماني"

يحتاج إلى نقاط رسو في بنية اجتماعية أكثر رسوخاً. صحيح أنه كانت هناك بورجوازية مدينية ساندت مصطفى كمال، وأن "الكمالية" تمظهرت حول كتلة من الموظفين التابعين لوزارتي التربية والتعليم والصحة، واضطلعت بدور الناقل الاجتماعي للعلمنة؛ إلا أنه كان يفترض أن تكون للعلمانية قواعد اجتماعية على مستوى البنى الدينية. وواقع الحال أن الإصلاحات الكمالية الفوقية أسفرت في نهاية المطاف، عن تعزيز تيار المؤسسة الدينية الرسمية والتيارات الإسلامية الشعبية أو الصوفية.

حزب الرفاه، الشرعية والديموقراطية

لقد التزم حزب الرفاه أصول اللعبة الديموقراطية منذ البداية، كما تبنّى في السلطة الخطاب الرسمي وإن معدلاً. فقد كان هذا الحزب الإسلامي من أشد دعاة الشرعية في التيار الإسلامي التركي. وعلى رغم أن تاريخ ولادته يعود رسمياً إلى عام 1983، فإن تأسيسه يعود إلى تاريخ أسبق.

في 26 كانون الثاني 1970، اتفق 18 مهندساً ومحامياً وتاجراً وعالم دين على تأسيس حزب النظام الوطني، لكن المحكمة الدستورية أصدرت عقب انقلاب 1971 قراراً يقضي بحظر هذا الحزب. وفي 11 تشرين الأول 1972، اجتمعت هذه الكادرات مجدداً تحت اسم حزب الخلاص الوطني الذي حصل على 11,8 في المئة من الأصوات في الانتخابات النيابية التي أجريت في تشرين الأول 1973. وشارك حزب الخلاص الوطني في حكومة ائتلافية بقيادة حزب الشعب الجمهوري سابقاً، وصار أربكان نائباً لرئيس الوزراء في هذه الحكومة التي شكلها بولند أجاويد عام 1974. وبعد مضي أربع سنوات طرأ تحسن طفيف على أداء حزب الخلاص، وإن تكن النسبة المئوية لأصواته (8,6 في المئة)، قد تراجعت، وكذلك المقاعد النيابية، (24 مقعداً عوض 48). إلا أنه ظل حزباً رئيسياً، وشارك بهذه الصفة في حكومتين للائتلاف اليميني، قبل أن يحظّر حزب الخلاص على غرار بقية الأحزاب، ويعتقل قادته في إطار نظام الأحكام العرفية الذي أعلنته المجموعة العسكرية الحاكمة غداة انقلاب 1980. وأقصي نجم الدين أربكان، مثله مثل بقية الزعماء الوطنيين، عن الحياة السياسية، حتى سنة 1987 حين أُتيحت له مجدداً فرصة تولي قيادة حزب الرفاه الذي أسسه مناصروه. ومنذ ذلك الوقت بدأ حزب الرفاه صعوده السياسي انطلاقاً من تعزيز قاعدته الشعبية، عبر السيطرة على البلديات في شرق الأناضول، وحمل لواء الدفاع عن القطاعات الأكثر حرماناً وتهميشاً في المجتمع، إلى أن كانت انتخابات كانون الأول 1995 التي

جعلت من "الرفاه" الحزب الأول في البلاد.

ويشار إلى أن حزب الرفاه تشكل من الكادرات الوسطى لحزب الخلاص الوطني، لكن معارضة قادة الجيش حالت دون مشاركته في الانتخابات العامة عام 1973. وهنا بدأت مسيرته الطويلة من الأطراف الشرقية للبلاد إلى المركز، إذ حصل على 4,4 في المئة من الأصوات في انتخابات المجالس البلدية عام 1984، وعلى 7,2 في المئة في الانتخابات النيابية عام 1987، وعلى 9,8 في المئة في انتخابات المجالس البلدية عام 1989، وعلى 17 في المئة في الانتخابات النيابية عام 1991، ثم 19,07 في المئة عام 1994.

وخلال سنوات الديموقراطية البرلمانية، تفاعلت كادرات النظام/الخلاص/الرفاه مع تأثيرات حركة الإحياء الإسلامي. فقد شهد الفكر الإسلامي التركي أول تحول جذري له مع ترجمة مؤلفات سيد قطب وأبي الأعلى المودودي وحسن البنا وعلي شريعتي، وذلك في ظل المناخ المتحرر نسبياً في ستينيات القرن العشرين ثم كان للثورة الإسلامية الإيرانية في السبعينيات انعكاساتها على الأوساط الإسلامية التركية حيث تُرجمت سريعاً مؤلفات الإمام الخميني ومطهري وبهشتي. واندفعت الأوساط الإسلامية التقليدية في تركيا، تحت وطأة التفاعلات الإيرانية، إلى البحث عن مواقف سياسية مستقلة، فيما راح نوع من "العداء للإمبريالية" يظهر في أوساط الطرق الصوفية، وتحديداً النقشبندية، وفي أوساط حزب الخلاص الوطني.

وعندما عادت الأحزاب القديمة إلى الظهور على المسرح السياسي، فور إعادة الديموقراطية، (1983)، من خلال التسوية التي فرضها على المؤسسة العسكرية نجاح حزب الوطن الأم، بقيادة تورغوت أوزال، أطلقت حملة ضد أسلمة الإدارة والمجتمع، منبهة الإسلاميين إلى أنهم لم يعودوا لوحدهم على المسرح. في الوقت نفسه، ساهمت حملات العلمانيين في جعل الراديكاليين الإسلاميين أكثر تشدداً، فتصوروا أن تحالفاً مع التقليديين بات ممكناً. غير أن التقليديين ابتعدوا عنهم ليتقربوا من حكومة حزب الوطن الأم المحافظة (1983-1991). ومنذ حصول هذا الافتراق يمكن الحديث عن حالة إسلامية تشمل الكثير من الزوايا الصوفية والمدارس والمجموعات والأوساط التي تتبنّى مبادئ تنظيمية، ومواقف سياسية، ووجهات نظر ثقافية مختلفة تماماً، بل متناقضة، فضلاً عن وجود تيارات إسلامية تقليدية أو مكونات دينية قوية في صفوف حزبي اليمين العلماني، ("الوطن الأم" و"الطريق القويم"). وكان التقليديون يمثلون قاعدة الحالة الإسلامية التي يغرف منها "الرفاهيون". والتقليديون هؤلاء يتحلقون حول الطرق الصوفية، ولا

سيما منها الفرع المحلي الرئيسي للنقشبندية، الذي يحمل اسم جماعة إسكندر باشا، ويعتبر أكبر قاعدة انتخابية لحزب الرفاه، وربما التجمع الإسلامي الأكبر في تركيا.

التحديث وعودة الدين

لا تعني "عودة الدين" في تركيا في الثمانينيات من القرن العشرين فشل مشروع التحديث، كما لا تعني انتشار حالات التحول إلى الإسلام الأصولي أو الراديكالي. والدلالة الحقيقية لهذه الظاهرة العامة في مجتمعات الشرق الأوسط أن الدين بات ضرورياً للمجتمع، ويساعد في علاج مشكلة الهوية والأمن الكياني للأفراد، وأن الفكر الإسلامي يكتسب شرعية قانونية واجتماعية.

وخلال عملية التحديث في تركيا، برزت نخب إسلامية جديدة تتكوّن من كادرات لامعة قادمة من مؤسسات التعليم العلماني، ومعها كان الفكر الإسلامي ينساب في طريق "العودة إلى الجوهر" تحت تأثير مفكرين، مثل سيد قطب والمودودي. وفي نهاية الثمانينيات برز المثقفون المسلمون الجدد القادمون من جامعات النخبة، وناضل هؤلاء لاستعادة عقيدتهم الإسلامية، في ظل الانفتاح على كل الأطروحات التي تتناول مسألة "ما بعد الحداثة". وفي التسعينيات، أخذت المفارقة تتعمق بين الإسلاميين التقليديين الذين عمل كثيرون منهم مع اليمين المحافظ، والراديكاليين الذين لم يستطيعوا الخروج من عزلتهم كأقلية. وأصبحت الشرعية القانونية مبدأ ضرورياً لدعاة "الأسلمة من القاعدة"، ولذلك راحوا يناقشون قضايا عامة مثل الديموقراطية وحقوق الإنسان والحريات والتعددية.

وفي هذه الأثناء، تبين أن "الكمالية" تجاوزها الزمن، شأنها في ذلك شأن الأيديولوجيات الشمولية المنهارة في الاتحاد السوفياتي سابقاً، وفي بلدان أوروبا الشرقية. كذلك تبين أن الأيديولوجيا الرسمية الجديدة التي تبنّتها المؤسسة العسكرية التركية، قبل أن تقدم على تنفيذ انقلاب 1980، كانت ترفع لواء "الكمالية"، مع استنادها عملياً إلى مفهوم "ثقافة وطنية" تمدّ جذورها في الدين الإسلامي. ولقد كان للجنرالات الفضل في مواكبة تطور "الوعي الاجتماعي (الذي) تجاوز التطور الاقتصادي" لإدخال دروس الدين في "إطار الدروس الإجبارية في المدارس الابتدائية والثانوية"، وهو تدبير نصت عليه المادة 24 من دستور 1982، المعنونة "حرية الدين والمعتقد". إلى أن جاء منعطف 30 حزيران 1986 حيث تم تكريس مفهوم "التوليف التركي/ الإسلامي" سياسة رسمية في مجال "الثقافة الوطنية"، كما رأينا سابقاً.

وبدا في السنوات التي تشكل خلفية صعود التيار الإسلامي الإصلاحي، واتساع قاعدته

الشعبية، أن تركيا أخذت تعتاد أكثر فأكثر ممارسة الديموقراطية وتعدد الآراء السياسية، وذلك تحت وطأة القوة الدافعة لإصلاحات الرئيس الراحل تورغوت أوزال، الذي قام بعملية إعادة توجيه في العمق للسياسات التركية المحلية.

وكان لهذه العملية انعكاس مباشر في السياسة الخارجية. لذلك يعتبر أوزال الشخصية السياسية الأكثر نفوذاً على المسرح السياسي التركي منذ أتاتورك، علماً أن الآراء تتباين في شأن الدور الذي اضطلع به، لأن السياسات الجديدة والإصلاحات التي أشرف أوزال على إخراجها أُرسيت على قاعدة تشكلت تدريجاً عبر حقبة زمنية طويلة.

كانت دائرة التغيير الرئيسية الأولى تجديد التزام الديموقراطية في سياق الانقلاب العسكري الذي وقع صيف 1980، رداً على تفاقم الفوضى السياسية، وقد توافرت قبل ذلك للمؤسسة العسكرية أكثر من فرصة للتدخل بشدة في السياسات الداخلية عبر القبض على السلطة عندما كانت القيادة العسكرية العليا ترى أن البلاد تجنح نحو الفوضى، لكن تنسب إلى الانقلابيين العسكريين مجموعة من الدوافع المتباينة[25].

وأياً تكن الحكمة من هذه التدخلات العسكرية فإن الديموقراطية كانت في النهاية تتعزز وتتوسع، على ما يبدو، عقب كل انقلاب، بصرف النظر عن القوانين التي كانت تفرض فور وقوع الانقلاب. وقد ساهم هذا التطور التدريجي في نمو ديموقراطية أوسع إلى حد كبير رغم ما يعتورها من عيوب، وفي تعزيز مكانة تركيا بين الأمم التي تنظر إلى الديموقراطية باعتبارها قيمة أساسية.

وتتركز دائرة التغيير الثانية في المجال الاقتصادي وهي الأكثر جذرية لكونها تتمثل في التخلي عن السياسات القائمة على احتكارات الدولة، والانتقال إلى السوق الحرة. والسياسة الاقتصادية الجديدة لم تأتِ بدفع هائل لنمو الاقتصاد التركي فحسب، بل أضفت عليه توجهاً عالمياً من شأنه التأثير مباشرة في السياسة الخارجية التركية. وقد رأت تركيا فرصاً رئيسية جديدة لأسواقها في الشرق الأوسط، بما في ذلك الجزيرة العربية وشمال إفريقيا. وزادت السياسات الجديدة القائمة على التصدير اهتمام تركيا ليس بالشرق الأوسط فحسب، بل بالاقتصادات المتحولة في منطقة البلقان وحوض البحر الأسود، وفي الجمهوريات المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى والقوقاز. وإذ صار لتركيا توجهاً عالمياً لا سابق له في تاريخها، فإن المصالح الاقتصادية الخارجية كان لا بد لها أن تساهم في توسيع قاعدة صوغ السياسة الخارجية، وفي

رفد هذه العملية بعناصر جديدة من رأي عام واسع، بعدما ظلت السياسة الخارجية طويلاً حكراً على نخبة محترفة ومثقفة.

كانت تركيا تحتاج إلى إعادة النظر في مفهوم مصالحها القومية، على نحو لم تعهده من قبل، في وقت أخذ العالم مع أفول عصر الحرب الباردة، يعيد تقويم مفهوم المصالح القومية. وهنا نرى كيف أن الممارسة الديموقراطية ساهمت في إطلاق عملية إعادة بناء للسياسة خضعت خلالها جوانب كثيرة من التقاليد الكمالية لإعادة نظر مردها أن هذه الأيديولوجيا الخاصة بالدولة صارت عاجزة عن توفير حلول لمشاكل البلاد الملحة وفي مقدمها المشكلة الكردية، بعدما اضطلعت بدور إيجابي في تحديث تركيا وتأمين سلامتها الإقليمية.

وقد ساهمت عقيدة التوليف السياسية - الدينية التي اعتبرت علاجاً مضادا للاضطراب الاجتماعي، في إعادة تقدير مكان الإسلام في المجتمع. وصارت الدروس الدينية في التعليم الثانوي إجبارية، وانتشرت الدروس القرآنية التي ولدت على هامش التعليم الرسمي. وتنامت حركات سياسية وثقافية تتخذ الإسلام مرجعاً، وعاودت الطرق الدينية نشاطها على رغم الخطر القانوني الذي يطاولها. وساعد هذا التجديد الديني والسياسي والثقافي والاقتصادي في آن، في ولادة فئة جديدة من رجال السياسة والمقاولين الاقتصاديين: المهندسون المسلمون الذين يجمعون بين العقلانية التقنية والأخلاقية الإسلامية[26]. وهكذا لاحت في أفق السنوات 1990 في تركيا أشكالاً جديدة من الحداثة والديموقراطية حققت التوليف بين القيم الليبرالية لاقتصاد السوق والدين الإسلامي.

في مطلع التسعينيات لم يعد النصاب السياسي يضطلع بدور الهيئة الموصلة للتطلعات الاجتماعية بسبب تعطيل وظيفته واضطراب نقاط الاستدلال الكلاسيكية (للتبسيط المعارضة التقليدية بين اليسار واليمين) وزحف الليبرالية المتوحشة. وأمام اقتصاد ليبرالي مولد للتفاوتات، تولى النصاب الديني ملء الفراغ وتأمين مظلة اجتماعية توازن تفتت السياسي.

وتحت وطأة التفاوت المتزايد بين الفئات الاجتماعية والمناطق، والتدهور السريع للأجور الحقيقية والقوة الشرائية وعدم الارتياح العام الناتج من المسألة الكردية والنزوح الريفي والتمدد المديني الواسع، فإن البنى التحتية للمدن التي تظهر عجزاً متزايداً سرّعت وتيرة اللجوء إلى الديني ودفعت الجماهير الشعبية إلى التعبير عن وجودها بتبنّي الرموز الدينية.

وفي هذا السياق للانكفاء السياسي العميق، اقترح حزب الرفاه وضع الديني في وسط

السياسي وقدمه بوصفه قيمة مضمونة في وجه مظاهر عدم المساواة للنظام الاجتماعي. وصارت الهوية الإسلامية مصدر تمايز اجتماعي وإعادة بناء لصورة الذات. وقد شدد حزب الرفاه على أهمية الأخلاق مطالباً بنظام عادل أكثر (دوزان عادل) وركزت كادرات الحزب على التنديد بالبطالة والفقر وأزمة السكن والتضخم وفساد الحكومة ولم يترددوا في مهاجمة العلمنة الجمهورية من دون أن يتجاوزوا الحدود التي يفرضها القانون.

أمام العجز الذي أظهرته أحزاب الوسط التقليدية في حل المشاكل الأكثر إلحاحاً، بدت هذه الاستراتيجية الانتخابية القريبة من القاعدة الشعبية مثمرة جداً ما جعل حزب نجم الدين أربكان يفرض نفسه بصفته القوة السياسية الأولى في البلاد، بداية في الانتخابات البلدية في آذار 1994 حين اكتسح بلديات المدن الكبرى ومنها أنقرة وإسطنبول، ثم في الانتخابات النيابية في كانون الأول 1995 بإحرازه 21,35 في المئة من الأصوات.

الاضطراب السياسي

أثار وصول حزب الرفاه إلى السلطة قلق الأوساط العلمانية التي لم تتردد في التلويح بسيناريو الانقلاب. وراح العسكريون يظهرون أيضاً إشارات قلق متزايدة مع تقدم الإسلام السياسي وتوسيع دائرة نفوذه في القطاع الاقتصادي، والتعليم الخاص، والهيئات المحلية. أما التحالف الذي جمع مطلع الثمانينيات من القرن الماضي هيئة أركان الجيش والإسلام السياسي في المعركة ضد الاتجاهات اليسارية، فقد أخلى المكان لعداء لا حدود له إزاء التيار الديني. وأعيدت صورة أتاتورك إلى الواجهة على شكل ملصقات وأعلام تذكر بمبادئه.. وسيطرت أجواء من الشائعات المخيفة على وسائل الإعلام المرتبطة غالباً بالأوساط الاقتصادية والمالية في إسطنبول، وتحول كل اجتماع شهري لمجلس الأمن القومي (MGK) مناسبة لإصدار تحذير من العسكريين الذين لم يوفروا وسيلة لتشويه سمعة الحكومة. وكان لافتاً أن التصريحات والصور "المناوئة للعلمانية" لنواب من حزب الرفاه والتي تبين أنها تخرج من أرشيف الاستخبارات العامة، اجتاحت على نحو متواصل شاشات التلفزيون معززة بتعليقات وانتقادات لمقدمي برامج "مغالين في العلمانية". وجاء حادث سوسورلوك في 3 تشرين الثاني 1996[27] ليلعب دوراً حاسماً في أجواء التهديد والتهويل بخطر الإسلاميين ونظمت مسيرات ضد "الرجعية" الدينية وأطلقت حملة تحت عنوان "دقيقة ظلام من أجل النور الدائم"[28]. في هذا المناخ المتوتر عقد الاجتماع الشهري لمجلس الأمن القومي في 28 شباط 1997 وأسفر عن إصدار سلسلة "توصيات" تنطوي

على بعد تهديدي وتهدف إلى استئصال الخطر الإسلامي. وهنا أبرز التوصيات كما أوردتها جريدة "راديكال"[29]:

- يصار إلى تطبيق البنود الدستورية المتعلقة بحظر الطوائف الدينية.
- تعطى أولوية لعملية تأهيل الأئمة تحت الرقابة الصارمة لإدارة الشؤون الدينية واحترام مبادئ أتاتورك.
- يستمر الالتزام بجعل التعليم الابتدائي يتواصل 8 سنوات.
- يجري وضع الدروس القرآنية الخاصة تحت الرقابة الصارمة لوزارة التعليم.
- يصار إلى منع تسلل العناصر الدينية في جهاز الدولة وكذلك في الجيش.
- يصار إلى تطبيق المرسوم 5816 المتعلق بالجرائم ضد شخصية أتاتورك بوضوح ودون تردد.

وأثار تصميم رئيس الوزراء على تجاهل هذه "التوصيات" كونها تحمل قراراً بإعدامه سياسياً، أزمة كبيرة بين رئاسة أركان الجيش والحكومة.

وكان أن وفّر موعد انعقاد الاجتماع الشهري التالي لمجلس الأمن القومي في 31 أيار، الفرصة للقادة العسكريين للقيام بمهمة الادعاء العام إزاء رئيس الحكومة أربكان ومطالبته بجردة حساب في شأن تنفيذ مقررات 28 شباط. وأمام موجة الشائعات حول انتخابات مبكرة واحتمال حدوث انقلاب عسكري، تراجعت حكومة أربكان أمام الضغوط وأعلنت استقالتها في 11 حزيران. وبدت وزارة العدل متناغمة مع مجلس الأمن القومي إذ قررت المحكمة الدستورية في 16 كانون الثاني 1998 عدم شرعية حزب الرفاه وحظرت على زعيمه وخمسة من كبار قيادييه النشاط السياسي لفترة خمس سنوات.

ظهور حزب العدالة والتنمية

بعد حظره في 1998 أعاد حزب الرفاه تنظيم نفسه سريعاً تحت اسم حزب الفضيلة، لكن هذا الأخير تعرض للحظر بدوره في عام 2001. وأثار الحظر الجديد انشقاقاً في صفوف الحركة الإسلامية، بين حزب السعادة الذي يضم مجموعة محافظة ومتمسكة بالتوجهات والشعارات القديمة والتي نجد فيها نجم الدين أربكان، ومن جهة أخرى حزب العدالة والتنمية الذي يمثل التيار المسمى "تجديدياً".

وقدم حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان[30] وعبد الله غول[31] منذ انطلاقته صورة حزب "ديموقراطي محافظ" يتمسك بمرجعيته الدينية لكنه لا يحبذ الانفصال عن حركة

الرأسمالية المعولمة. وهو يستند إلى قاعدة انتخابية غير متجانسة سبق وأوصلت إلى السلطة حزب الوطن الأم عقب الانتخابات الاشتراعية عام 1983. ويتمتع حزب العدالة والتنمية بقاعدة قوية وسط الأناضول، ويطمح أعضاؤه إلى الصعود الاجتماعي وإن كان سلوكهم يميل إلى أن يكون تقليدياً.

القطاع الأساس لناخبيه يعيش في الأرياف، وبصورة رئيسية في المدن الصغرى والمتوسطة المحافظة في الأرياف. وانطلاقاً من محاولته علاج مظاهر قصور اليسار، يصور حزب العدالة نفسه على أنه "حزب الفقراء والمحرومين"، والحزب الذي سيأتي بـ "العدل" باعتباره شريفاً وليس فاسداً ويمكن الاعتماد عليه. إنه يُغري الفئات المحرومة في ضواحي المدن الكبرى خصوصاً إسطنبول، مثلما يستقطب قطاعاً من الجمهور الكردي شرق البلاد. كذلك يحوز على تعاطف مقاولي الأناضول الذين يسجلون صعوداً مذهلاً، لكونه "حزب المبادرة الحرة". أخيراً، يجتذب حزب العدالة بفضل انفتاحه السياسي الفئات الليبرالية التي تتطلع إلى فك ارتباط كامل بين الدولة والحياة الاقتصادية والاجتماعية. إذاً، في غياب أي توجه أيديولوجي راديكالي، يمكن حزب العدالة والتنمية أن يحتل مركز الوسط السياسي في المجتمع التركي، مستعيداً قطاعاً كبيراً من ناخبي أحزاب الوسط التقليدية.

سقوط الطبقة السياسية التقليدية

يمكن تشبيه فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات النيابية في تشرين الثاني 2002، بذاك الذي حققه الحزب الديموقراطي عام 1950 وحزب الوطن الأم عام 1983. وفي ضوء الرفض الكثيف للأحزاب التقليدية، توصل حزب العدالة والتنمية إلى اجتذاب ناخبي فئات اجتماعية مختلفة من طريق إقناعهم بأن مطالبهم قابلة للتحقق. وهو أفاد أيضاً من انعكاسات الأزمة الاقتصادية التي كانت تعانيها البلاد في حينه، والتي تسببت بموجة تشاؤم وإحباط في صفوف كل الفئات الاجتماعية، وأثارت كذلك حالة غضب ضد الطبقة السياسية التقليدية.

وكانت الدورة البرلمانية 1999-2002 انتهت بصورة فوضوية عبر ائتلاف ثلاثي غير متجانس يذهب من أقصى اليمين إلى اليسار القومي وينقصه برنامج واضح المعالم. وتميزت هذه السنوات بعجز حكومي مزمن، وبطبقة سياسية فاقدة الصدقية بسبب توالي الفضائح وتفشي الفساد ووضع اقتصادي يداني الإفلاس. ونتيجة للأزمة المالية الكبرى في شباط [32]2001 والتضخم المتصاعد ومديونية قياسية، انخفضت الليرة التركية بنسبة 40 في المئة. وقفزت البطالة في المدن من 12,6 في المئة عام 2001 إلى 15,1 في المئة عام 2002. كذلك ارتفع معدل بطالة الشباب (أقل من

25 سنة) من 14,3 في المئة عام 2000 إلى 16,7 في المئة عام 2001، قبل أن يبلغ 17,2 في المئة في منتصف [33]2002. وقد أسفر هذا الوضع الكارثي عن رفض كثيف للطبقة السياسية الحاكمة خلال الانتخابات المبكرة في تشرين الثاني 2002. وأصبح حزب العدالة القوة السياسية الأولى في البلاد بعد حصوله على 34 في المئة من الأصوات و363 نائباً من أصل 550 تضمهم الجمعية الوطنية. وللمرة الأولى منذ 1987 يتولى حزب تركي المسؤوليات الحكومية من دون أن يضطر إلى تشكيل ائتلاف. ولم يكن أمام حزب العدالة في البرلمان سوى تشكيل سياسي واحد هو حزب الشعب الجمهوري (178 مقعداً)، وهذه سابقة منذ 1945 في تركيا، فضلاً عن غياب الأحزاب التقليدية التي تلقت هزيمة طاحنة.

من الإسلام السياسي إلى الليبرالية

أخذ حزب العدالة والتنمية الذي بات وعاء يستقطب كادرات من أحزاب الوسط المنهارة، يقدم نفسه بصورة التنظيم "المحافظ المسلم" أو "المسلم المحافظ". لكن أي مكان يحتل الإسلام في مشروعه السياسي؟ وماذا عن هذا التحول الأيديولوجي للإسلام السياسي؟ هل هي محاولة لتمويه قضية إسلامية ليس في مقدور زعماء حزب العدالة التخلي عنها؟

بالنظر إلى الشكوك التي تحيط بأردوغان الذي يرى البعض أنه يمارس "التقية" لإخفاء الأهداف الحقيقية لحزبه، يتعين إعمال البحث الجدي لفهم هذا الحزب الإسلامي المنشأ والذي يبعث اليوم برسائل سياسية معتدلة ويطور خطاباً أوروبياً ساعياً إلى توسيع الحريات.

الواقع أن القطيعة بين زعماء حزب العدالة والتنمية ومرشدهم التاريخي نجم الدين أربكان، ليست تعبيراً عن مجرد صراع أجيال، بل تتصل بتجربة السلطة كما اختبرت عام 1997 عندما أجبرت حكومة أربكان على الاستقالة تحت وطأة ضغط العسكريين. هذا التدخل العسكري الذي وصف بأنه "انقلاب ما بعد الحداثة" من قبل بعض المراقبين، أثار في صفوف الحركة الإسلامية مقاربة جديدة لمفاهيم الديموقراطية والعلمنة وحقوق الإنسان. واستخلص أردوغان ورفاقه الدروس من فشل مرشدهم التاريخي ما جعلهم يختارون الانحياز إلى نموذج الديموقراطية الليبرالية "على الطريقة الألمانية" أو "الطريقة الأميركية"، المحافظة على المستوى الأخلاقي والداعية إلى مكان أوسع للدين في المجال العام.

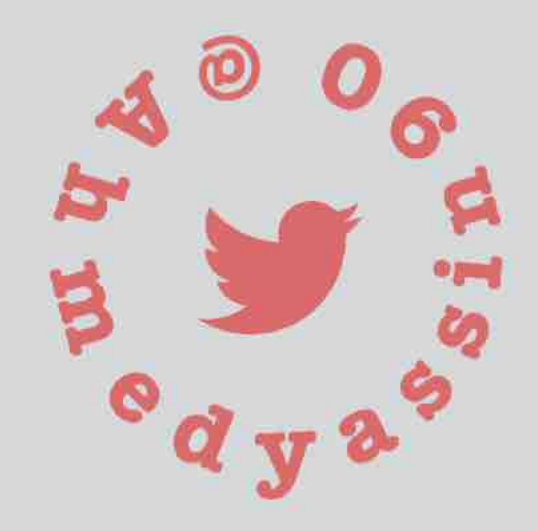
وعندها ابتعد زعماء حزب العدالة والتنمية عن "الخط المتصلب" المتمثل في حزب السعادة، لإدراكهم أن حزبهم قادر على تجاوز قاعدة انتخابية إسلامية تقدر بنحو 10 في المئة لتكون له

رسالة تمثيل الأكثرية. وعوض العمل لتمثيل شكل من الإسلام السياسي مهدد بالفشل، اختاروا إطاراً سياسياً من النمط المحافظ يجمع بين احترام القيم والدينامية الاجتماعية.

وقد جعل الحزب الجديد الليبرالي في الاقتصاد والمحافظ في قضايا المجتمع، الانتماء إلى الاتحاد الأوروبي هدفاً له أولوية في السياسة الخارجية التركية، وكذلك وسيلة ضغط توظف داخلياً من أجل تجديد في العمق للنظام السياسي التركي. ومنذ وصوله إلى السلطة التزم تطبيق إصلاحات بوتيرة لا سابق لها، وهي إصلاحات تبدأ بتعزيز الحريات العامة وتنتهي بتقليص صلاحيات مجلس الأمن القومي، مروراً بحق العمل وإصلاح الضمان الاجتماعي. ولوضع هذه الإصلاحات قيد التطبيق، شكلت حكومة أردوغان لجنة متابعة مهمتها درس كل المراجعات المتعلقة بعدم احترام القوانين الخاصة بالتجانس.

أن يأتي هذا الاهتمام بما كان يعتبر سابقاً "نادياً مسيحياً" بنظر بعض المسؤولين الأتراك من حزب يوصف بأنه "إسلامي"، أمر كاشف في ذاته للمسيرة الطويلة والمتعرجة التي قطعها الإسلام السياسي التركي. فقد أصبحت الهوية المسلمة والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في نظر زعماء "العدالة والتنمية" خيارين غير متناقضين، بحيث إن حزباً كان يصور أنه يمثل تهديداً للعلمنة والجمهورية بات يصر اليوم على تأكيد التموضع الأوروبي لتركيا. غير أن هذا التوجه الأوروبي الملازم للتمسك بالديموقراطية ومتطلباتها، يسمح للإسلاميين السابقين بالحصول على ضمانات كافية لمواصلة تجربة "إسلام ديموقراطي" في ظل مراقبة حثيثة لقطاع من النخبة السياسية - العسكرية[34].

وإذا كان الغياب المؤقت لمعارضة برلمانية قادرة على فرض نفسها كقوة حقيقية لتداول السلطة يمنح حكومة العدالة والتنمية فرصاً حقيقية في ظل هامش كبير للمناورة يوفره انكفاء القوى السياسية التقليدية التي يبدو أنها لم تدرك أبعاد الأزمة العميقة التي تواجه، فإن التحدي الحقيقي هو أن يواصل حزب الأكثرية المسيطرة مسار الإصلاحات والتغيير وأن يؤمن الاستقرار السياسي والاقتصادي. ومثل هذا الإنجاز يفترض أن يتجنب حزب أردوغان التورط في أزمات مع البورجوازية والنخب الليبرالية من نوع أزمة الحجاب التي اندفع إليها عام 2008 نتيجة لحسابات انتخابية قصيرة النظر، وأن يؤكد التزاماته الديموقراطية وقدرته على إيجاد حل سياسي للمسألة الكردية.


@Ahmedyassin90

الفصل الرابع

العراق في مفهوم العثمانية الجديدة

امتناع تركيا عن توفير التعاون المطلوب من واشنطن تمهيداً لغزو العراق عام 2003، لم يكن قراراً جريئاً فحسب، بل كان "ساعة الحقيقة" بالنسبة إلى الاتجاهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية في ظل حكومة أردوغان - غول. وأياً تكن الانتقادات الداخلية التي وُجِّهت إلى الطريقة المرتبكة التي حكمت اتخاذ هذا القرار في البرلمان - والذي جاء خلافاً للتوصية الحكومية في هذا الشأن - فإن القرار في النهاية كان صائباً بقدر ما كان يعني الموقف التركي من المسألة العراقية وتحول الرأي العام التركي حيال السياسات الأميركية في الشرق الأوسط.

فقد أثار القرار ارتياح غالبية الأتراك لكونه أبعد البلاد عن التورط في التزام عسكري يُعيد فتح جروح الذاكرة الجماعية المضطربة للسنوات الأخيرة لانهيار الإمبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى (1914-1918) وخسارة ما تبقى من الولايات العربية، خصوصاً العراق حيث ولاية الموصل التي تضم مدن الموصل وكركوك والسليمانية والمناطق المحيطة والتي اعتبرها مصطفى كمال، في أول أيار 1920، ضمن الحدود الجنوبية لتركيا. ومصدر مشكلة الموصل في التصور التركي أنه في الوقت الذي اعترفت هدنة *مودروس* بين الحلفاء وتركيا في 30 تشرين الأول 1918 بوضع الموصل تحت السيطرة التركية، فان بريطانيا انتهكت المادة 7 من اتفاق الهدنة واحتلت تلك الأراضي ونقلتها بعد ذلك إلى إدارتها في إطار نظام الانتداب على العراق وسوريا[35]. كما أن وجوداً عسكرياً طويل الأجل في شمال العراق كان من شأنه أن يفاقم التوترات التركية الكردية على جانبي الحدود، وأن يثير الشكوك لدى جيران العراق الآخرين في شأن ما يُسمى الطموحات "العثمانية الجديدة" الخفية للدولة التركية.

أكثر من ذلك، إن التصاقاً وثيقاً بالأداء الأميركي على الأرض، تضطلع فيه تركيا بدور ثانوي جداً، كان سيعيد إحياء خط الصدع القديم مع العرب الناتج عن صدمة الافتراق بين الجماعتين العربية والتركية عام 1913 وانتهاج الكمالية سياسة قطيعة حقيقية بين العرب والأتراك عبر إلغاء الخلافة الإسلامية وفرض الأبجدية اللاتينية بديلاً من الأبجدية العربية، ثم إصرار الجمهورية التركية خلال الثلاثينيات من القرن العشرين وأبان الحرب العالمية الثانية على تأكيد انحيازها إلى القوى الأوروبية. وجاءت الحرب الباردة أخيراً لتؤكد التباعد المتزايد للمصالح الجيوسياسية: أدى

انضمام تركيا إلى منظمة الحلف الأطلسي في مواجهة التهديد السوفياتي إلى تعزيز تموضعها في أوروبا فيما وضعها اصطفافها مع "العالم الحر" في صف الخصم المباشر للحركة القومية العربية التي كان يجسدها جمال عبد الناصر، بحيث ظهر الأتراك إزاء مشروع القيادة المركزية في الشرق الأوسط (1951) وحلف بغداد (1957) في جبهة واحدة مع الفرنسي والبريطاني ضد العرب.

المناقشة حول نتائج القرار (قرار فك "العلاقة الخاصة" التركية - الأميركية) لا يمكن أن تتجاهل الإجماع الذي حظي به لدى الرأي العام في حينه، خصوصاً أن أكثرية حاسمة من السكان عارضت الانصياع الأعمى للسياسة الأميركية في العراق. ويجب الإقرار بأن للرأي العام كلمته في دوائر صنع القرار، في دولة تساهم المصالح الاقتصادية الخارجية في توسيع قاعدة صوغ السياسة الخارجية وفي رفد هذه العملية بعناصر جديدة من رأي عام واسع يتشكل من الأهداف الاقتصادية والتجارية التي قد يطلبها رجال الأعمال من السياسة الخارجية، والمجموعات الإسلامية والمشاعر التي تقحم "عاملاً إسلامياً" في السياسة الخارجية التركية [36]. بل إن دور الجمهور يمكن أن يكون أكثر تأثيراً عندما يتعلق الأمر بموضوع سُلِّطت عليه لفترة طويلة أضواء وسائل الإعلام، ويتّسم بشحنة عاطفية لكونه يتعلق بـ "أتراك الخارج" أو أقلية تركية مثل التركمان في شمال العراق..

بالطبع، لقد تلازم تصويت أول آذار 2003 على رفض التعاون مع الغزو الأميركي للعراق مع ثمن تكبّدته العلاقة الثنائية التركية - الأميركية التي تدهورت إلى أدنى مستوى لها منذ حظر الأسلحة الأميركية عام 1975. بالنسبة إلى أعضاء في إدارة بوش كانوا ينظرون إلى تركيا بصفتها حليفاً موثوقاً، بلغت الخيبة درجة عميقة. وجاء دور مسؤولين في الإدارة الأميركية مثل نائب وزير الدفاع في حينه بول وولفوفيتز لتذكير تركيا بالدعم الكامل من جانب أميركا ضد العراق في عهد الرئيس تورغوت أوزال عام 1990، وذلك وسط حملة هجوم مركزة على المؤسسة العسكرية التركية، علماً أن أوزال وفّر خلال حرب الخليج الأولى كل الدعم السياسي والاقتصادي للحملة العسكرية الأميركية، فعززت أنقرة عقوبات الأمم المتحدة من خلال وقف تدفق صادرات النفط العراقي عبر خطوط الأنابيب التركية ونشرت 100 ألف جندي على الحدود العراقية وسمحت للولايات المتحدة بشن غارات على العراق انطلاقاً من القواعد التركية. وكبّدت هذه الشركة مع واشنطن تركيا ثمناً اقتصادياً باهظاً عقب حرب الخليج الأولى إذ خسرت ما يقارب الـ 35 مليار دولار كرسوم على خط

الأنابيب وعلى التبادل التجاري الضائع مع العراق خلال العقد التالي. كما أدّت الانتفاضة الكردية المناهضة لنظام صدام حسين عام 1991 في شمال العراق والتي شجعتها واشنطن إلى نشوب أزمة إنسانية خطيرة مع تدفق 450 ألف لاجئ كردي عبر الحدود التركية. وإضافة إلى هذه العوامل، جاء فشل واشنطن في تعويض تركيا خسائرها الاقتصادية ليرسخ تجربة سلبية بقيت مترسبة في الذاكرة التركية لعقد لاحق حين قطعت الولايات المتحدة وعودا جديدة بتعويض تركيا الكلفة الاقتصادية غير المباشرة الناتجة من الغزو المقترح للعراق والتي اعتبرها المسؤولون الأتراك بمثابة "رشوة". وفي حين أن علاقة الارتباط ما زالت قائمة بين تركيا والولايات المتحدة كحليفين، خصوصاً عبر عضويتهما المشتركة في حلف الأطلسي، فإن "خصوصية العلاقة" هي التي ذهبت ضحية الحرب من أجل تغيير النظام في العراق.

كذلك، سقطت نتيجة الرفض التركي كل الاستراتيجية الموجهة أمنياً إزاء العراق. فجأة هوت "مقاربة الخطوط الحمر" لمستقبل كردستان العراق والتي كانت تقوم على ضرورة السعي إلى تلافي دولة كردية مستقلة في شمال العراق والامتناع عن الحوار مع السلطات الكردية - العراقية ورفض أي اتصال بممثلي الأكراد العراقيين أو الاعتراف بإدارة الحكم الذاتي لإقليم كردستان في شمال العراق. وتستند هذه المقاربة إلى فرضية أنه للتطورات السياسية في شمال العراق انعكاسات حيوية مباشرة على الدولة التركية بسبب تمركز حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل شمال العراق ونزوع أكراد العراق إلى تحويل الحكم الذاتي إلى دولة مستقلة تهدد بتعزيز الاتجاهات الانفصالية لدى أكراد الأناضول... على سبيل المثال، إن رفض صيغ تتعلق بالسيادة العراقية مثل الفيدرالية، لم يعد له معنى في غياب القوات التركية على الأرض في العراق.

لقد انقضى بعض الوقت قبل أن تظهر روح جديدة من الواقعية في الموقف التركي إزاء العراق، بينما أخذت تتضح الوقائع الجديدة بالمسألة العراقية. وقد تبع ذلك بروز مواقف تركية متفرقة وجزئية تداخلت وتراكمت مع الوقت لتشكل سياسة تقوم على العوامل الدبلوماسية والاقتصادية أكثر منها على العوامل السياسية، على القوة الناعمة أكثر منها على القوة الشديدة. وتشمل مكونات بناء هذه السياسة ما يلي:

- حوار مع دول جوار العراق يتوسع ليضم الحكومة العراقية نفسها، وذلك لتحسين الإدارة المستقرة للأزمة العراقية على نطاق الشرق الأوسط.
- التخلي عن المقاربة "الأمنية" الضيقة إزاء العراق، والتي كانت تركز على قضيتي كردستان

العراقية وكركوك وانتهاج مقاربة سياسية أكثر للعراق تقوم على استراتيجية التوازن.

- علاقات حسنة بعدد من الأطراف والشخصيات العراقية، تتوسع لتشمل أطرافاً آخرين مثل الأحزاب الكردية.
- الابتعاد قليلاً عن سياسة تتسم بمشاغل إثنية إزاء التركمان العراقيين، خصوصاً بعدما تبين أن اعتبارات وطنية تحرك هؤلاء التركمان، وأن التركيز الاستثنائي على "جبهة التركمان في العراق" لم يكن في محله مطلقاً.
- مقاربة مرنة أكثر للسياسات العراقية وعملية البناء الدستوري، كانت حصيلتها ظهور استعداد لدى أنقرة لقبول الصيغة الفيدرالية للعراق.

اللحظة المؤسسة

يمكن النظر إلى تاريخ أول آذار 2003 - الذي يرمز بنظر العديد من الأميركيين إلى حجب تركيا دعمها عن الولايات المتحدة - وانعكاساته عراقياً وإقليمياً ودولياً، باعتباره "لحظة مؤسسة" في السياسة الخارجية التركية، وذلك لاهتزاز الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة.

من زاوية النظر الأميركية، لا تزال أزمة الثقة مع تركيا قائمة، وقد لا تنتهي ملابساتها إلا بانتهاء الأزمة العراقية. فقد أقدم الجيش الأميركي في شمال العراق في 4 تموز 2003 على اعتقال 11 عنصراً من القوات التركية الخاصة للاشتباه في تورطهم في مؤامرة لاغتيال شخصيات سياسية كردية محلية. أطلق الجنود الأتراك بعد مضي 48 ساعة، لكن بعدما غطّى الأميركيون رؤوسهم وعاملوهم كسجناء، مما أثار مشاعر الغضب والاستياء لدى الجمهور في تركيا. وفي حين تحدثت هيئة الأركان العامة التركية عن "أسوأ أزمة ثقة" بين أنقرة وواشنطن منذ ما يزيد عن خمسين سنة، حذر عبد الله غول الذي كان وزيراً للخارجية التركية في حينه من أنه "لا يمكن نسيان هذا الأذى"[37].

أما من زاوية الشرق الأوسط، فقد حددت تركيا لنفسها استراتيجية جديدة تستند إلى تقليد قديم يقوم على الممانعة إزاء نزول أعداد كبيرة من القوات الأجنبية على أراضيها على أسس غير محددة، خصوصاً إذا كانت هذه القوات تابعة لدولة كبرى، والاحتفاظ بحقها الفصل بين علاقاتها الاستراتيجية الشاملة وقضايا إقليمية محددة خصوصاً إذا كانت تتعلق بمنطقة الشرق الأوسط.

المدرسة الكمالية القديمة لم تكن لتمارس دوراً ناشطاً في الشرق الأوسط، بل كانت تعمل لتجنب دبلوماسية فاعلة في هذه المنطقة للتأكيد على انتمائها إلى حضارة وحداثة لا وجود لهما

في نظرها سوى في الغرب. مثل هذا النهج نجده في طي الممارسات السابقة للسياسة التركية الخارجية بحيث إن تركيا الكمالية لم تنجح قط في تعاملها مع قضايا الشرق الأوسط على ما يظهره مصير حلف بغداد أواخر الخمسينيات من القرن الماضي والموقف من الثورة الجزائرية. وبالنسبة إلى النخبة العلمانية التركية، فإن الشرق الأوسط يمثل منطقة مصدّرة للمشاكل يتعين الابتعاد عن التورط فيها. خلافاً لذلك، فإن التعامل بجدية مع قضايا الشرق الأوسط، خصوصاً في ضوء تداعيات 11 أيلول وغزو العراق، فرض على حزب العدالة والتنمية أن يكون لاعباً متأنياً في حقل صناعة السياسة الخارجية، وأن يأخذ في الاعتبار قوانين اللعبة والتوازنات التي يسمح بها النظام من دون أن يكبل نفسه عندما يرى مناسباً إعادة توجيه علاقات تركيا الخارجية في اتجاه مختلف سواء كان إسلامياً أو عربياً. ولنا أمثلة على ذلك في ملفات تتعلق بالقضية الفلسطينية والبرنامج النووي الإيراني والعلاقة بسوريا ولبنان...

ميزان للمسألة الفلسطينية

منذ العام 1996 وصعود حزب الرفاه الإسلامي إلى السلطة، بدت علاقات تركيا بإسرائيل بمثابة ميزان للمعادلة الإسلامية - الكمالية في السلطة في تركيا. لقد أجبرت القوات المسلحة حكومة أنقرة عندما كانت برئاسة حزب الرفاه الإسلامي على توقيع اتفاقات مهمة في مجال التعاون العسكري مع إسرائيل، على الرغم من نفور قيادة حزب الرفاه الواضح إزاء الدولة اليهودية. ومنذ مطلع العام 2000 دخلت العلاقات التركية - الإسرائيلية إجمالاً مرحلة اتسمت بالفتور. السبب الرئيس لهذا التحول كان ردة فعل الجمهور التركي إزاء استخدام إسرائيل القوة المسلحة المفرطة ضد الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية. قطاعات من النخبة السياسية أيدت هذا الموقف القائم على إدانة ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلية. قد تكون بداية هذا التحول موقف رئيس الوزراء الراحل بولند أجاويد الذي تحدث عن "إبادة" للشعب الفلسطيني على أيدي الاحتلال الإسرائيلي.

وفي ما يعتبر تصعيداً لا سابق له في سياق خطاب الاحتجاج التركي، اتهم رجب طيب أردوغان إسرائيل بممارسة "إرهاب الدولة" ضد الفلسطينيين، وهو أمر تقاطع مع مشاعر الغضب لدى الجمهور التركي الواسع. وربما التقط أردوغان أهمية الاستجابة للموجة المعادية لإسرائيل في المجتمع التركي أو على الأقل لدى معظم قطاعات هذا المجتمع انطلاقاً من حسه الشعبي السليم. وتعتبر مسألة فلسطين - إسرائيل الموضوع الذي أبدى فيه أردوغان قتالاً ضارياً ومكشوفاً

على الحد الفاصل بين المواقف السياسية المقبولة والمسموح بها من الإدارة التقليدية في "الدولة العميقة" والمواقف المطلوبة شعبياً.

إن المعضلة القائمة في طريقة "دوزنة" العلاقات مع إسرائيل والفلسطينيين، ظهرت أيضاً في السياسة العملية. وأفضل دليل على هذا، نجاح حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني 2006، وإقدام حكومة أردوغان على تجاوز المعايير التي تبنتها اللجنة الرباعية الدولية لإقامة علاقات طبيعية مع حماس (الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف الإرهابي والإقرار بالاتفاقات المعقودة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية). وهكذا، تجاوزت تركيا ضوابط "الرباعية" باستقبالها وفداً من حماس بقيادة خالد مشعل في شباط 2006، جاعلة من أنقرة أول محطة غير عربية لـ "حماس" منذ نجاحها الانتخابي.

الملف النووي الإيراني

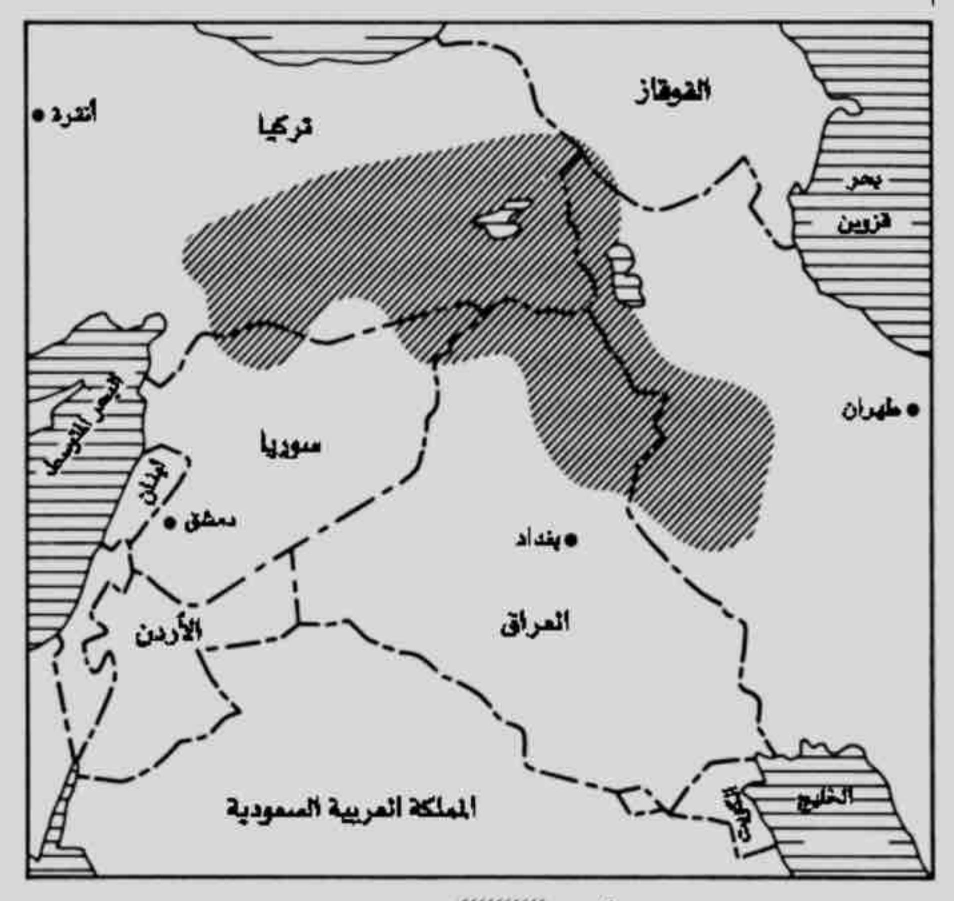
الإطار العام للسياسة التركية إزاء جمهورية إيران الإسلامية يتمثل في العمل الحثيث لتطوير نهج مستقل في مقاربة الجار الإسلامي الكبير، والحفاظ على روابط ثنائية مستقرة ومتوازنة مع إيران، ما يعني التصرف بحزم إزاء التجاوزات الإيرانية عندما تكون الأوضاع الداخلية في تركيا تحت وطأة التوتر واضطراب المعادلة الإسلامية الكمالية. وتتبنّى تركيا أردوغان مفهوم التسوية عبر دبلوماسية التفاوض لعلاج أزمة الملف النووي الإيراني، وتقرّ بحق إيران في تطوير التكنولوجيا النووية لغايات سلمية، وترفض التهديدات والضغوط العسكرية للتعامل مع هذه الأزمة، كما ترفض أي نوع من التنسيق أو التعاون مع الولايات المتحدة تمهيداً لتوجيه ضربة عسكرية لإيران. ومعلوم أن الموقف العام للدولة التركية إزاء السلاح النووي هو أن انتشار هذا السلاح في المنطقة يُعدّ خطراً ويجب تجنبه، وأن الهدف يجب أن يكون شرق أوسط خالياً من أسلحة الدمار الشامل. وفي إطار التعامل المباشر مع المخاطر الحالية للأزمة النووية، دعمت حكومة أردوغان المقاربة الأوروبية مع إيران، كما تولت محاولة إقناع إيران بقبول سلة الحوافز المقدمة من الدول الكبرى تمهيداً لوقف تخصيب اليورانيوم، واضطلعت ولا تزال بدور الوسيط الفاعل للتقريب بين إيران والغرب الأوروبي والأميركي.

إلا أن تركيا، مثلها مثل مصر والسعودية، لا تريد أن تكتفي بموقف المتفرج في حقل السباق النووي، ولذلك أزالت الغبار عن خطط قديمة للحصول على الطاقة النووية السلمية في موعد أقصاه العقد المقبل. كذلك يناقش الاستراتيجيون الأتراك الطريقة الأفضل لمواجهة احتمال

حصول إيران على قنبلة نووية. وتتراوح وجهات النظر بين مواصلة الاعتماد على التحالف الدفاعي لحلف الأطلسي، والاعتقاد بأن تركيا يمكنها فقط أن تكون آمنة وتتمتع بالسيادة إذا حققت خيارها الخاص في حقل السلاح النووي. ومع ذلك، فإن المسألة الكردية أكثر إلحاحاً بنظر أنقرة من المسألة النووية الافتراضية، وإيران تشاركها قلقها من تنامي النزعة الاستقلالية لكردستان. ويواصل البلدان التركيز على التعاون الأمني لمواجهة التهديد المشترك المتمثل في النزعة الانفصالية الكردية واحتمال قيام كيان كردي مستقل في شمال العراق.

العلاقة التركية - السورية

تطبيع العلاقات مع سوريا وتحويلها في اتجاه التعاون والتنسيق في قضايا لا تقتصر على عملية إحياء السلام مع إسرائيل، يعتبر من النجاحات الدبلوماسية الكبيرة لحكومة أردوغان، بل تتعداها إلى هموم أمنية مشتركة مثل احتمال ظهور دولة كردية مستقلة.



انتشار الأكراد في الشرق الأوسط

وفي حين أن الإدارة الأميركية في عهد الرئيس جورج بوش الابن أبدت تحفظات شديدة في

شأن التقارب التركي - السوري واعتبرت أنه لا يساعد استراتيجيتها لعزل سوريا، فإن التزام أنقرة المتزايد إزاء سوريا عبر زيارات متبادلة لمسؤولين رفيعي المستوى أو بناء علاقات شخصية "حميمة" بين عائلتي الرئيس بشار الأسد ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان وتكثيف المبادلات التجارية، كان بعيداً عن أي اعتراض يذكر، حتى وقوع جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في شباط 2005.

لقد بذلت حكومة أردوغان جهوداً كبيرة للحفاظ على سياسة الالتزام تجاه سوريا، خصوصاً خلال الأشهر الـ 15 التي تلت اغتيال الرئيس الحريري، عندما ظهر أن أنقرة هي من العواصم العالمية التي تميل إلى الاكتفاء بعلاقات عمل عادية مع دمشق في ظل الشكوك حول التورط السوري في اغتيال الحريري والشعور بالخسارة الفادحة لغياب شخصية استثنائية مثل الحريري عن المسرح الإقليمي.

وحجة أنقرة في ذلك أن استمرار العلاقة بدمشق يمكن أن يساعد في جلب قتلة الحريري إلى المحكمة، بعدما ساهمت على حد قول أردوغان في إقناع القيادة السورية في سحب جيشها من لبنان. ويبدو واضحاً أن تركيا لا تريد التفريط بعلاقة استراتيجية تعتبر مدخلاً طبيعياً لها إلى العالم العربي، بل إن المؤسسة الكمالية تريدها لأسباب تتعلق بالأمن والمصلحة المشتركة في التعامل مع الحركة الكردية واحتواء تهديد النزعة الانفصالية الكردية في شمال العراق، في حين أن الحكومة "ما بعد الإسلامية" التي باتت تمثل مركز القوة في تركيا تتطلع إلى أسباب معقّدة أكثر تتعلق بهيبة تركيا ومكانتها في الشرق الأوسط كقوة إقليمية صاعدة، وضرورة التموضع في المحيط الجيوسياسي إزاء الصعوبات والخيبة التي تكتنف عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي..

حرب تموز الإسرائيلية ضد لبنان

خلال العدوان الإسرائيلي ضد لبنان صيف العام 2006، راح الرأي العام التركي يركّز أكثر فأكثر على العنف الوحشي المدمر للعمليات الإسرائيلية أكثر من اهتمامه بالأسباب التي أدّت إلى انفجار النزاع في جنوب لبنان. ومع قوة الاحتجاج الشعبي التي لم يشهد العالم العربي مثيلاً لها، راحت قيادة حزب العدالة والتنمية تصعِّد مواقف التنديد بإسرائيل. وعلى سبيل المثال، تحدث أردوغان في اجتماع طارئ لمنظمة المؤتمر الإسلامي في ماليزيا، محذراً من أن حرب لبنان يمكن أن تقود إلى "صدام حضارات". في غضون ذلك كان نواب العدالة والتنمية يصدرون تباعاً

إداناتهم الخاصة بالسلوك العدواني الإسرائيلي.

الخطاب التركي المناهض لأعمال إسرائيل في الحرب ضد "حزب الله"، تناول أيضاً حلفاء إسرائيل الرئيسيين، الولايات المتحدة وبريطانيا. وكان مردّ ذلك تكتيكات المماطلة التي اعتمدتها واشنطن ولندن خصوصاً في الأمم المتحدة بأمل منح إسرائيل المزيد من الوقت لسحق القدرة العسكرية لـ "حزب الله" على الأرض. وهكذا فإن وزير الخارجية التركي في حينه عبد الله غول حذّر من أن عدم تحرك الولايات المتحدة إزاء الهجمات الإسرائيلية قد يضر بالجهود لدفع عمليات الإصلاح الديموقراطي في بلدان الشرق الأوسط.

وإزاء التبدل في الموقف الأميركي وشروع الأمم المتحدة في التركيز على الوسائل العملية لوقف النزاع، تحول الاهتمام التركي إلى طبيعة القوة الدولية التي يفترض تشكيلها للإشراف على المنطقة العازلة في جنوب لبنان. كان الرد الأولي لأنقرة على فكرة "اليونيفيل" المعززة يتّسم بالتردد، خصوصاً في ضوء مقاربة تركيا كقائد محتمل للقوة الدولية.

وعندما تبين بوضوح أن فرنسا مستعدة لتولي الدور القيادي، وأن إيطاليا قد تكون المساهم الرئيسي في القوة، طرأ نوع من الانفراج على الموقف التركي. وبدا كأن الموقف التركي يراوح بين نزعتين، الأولى هي الارتياح إزاء النظر إلى تركيا باعتبارها دولة أوروبية في حوض المتوسط الشرقي شبيهة بفرنسا وإيطاليا، والثانية الحرج إزاء احتمال دفع عدد كبير من قواتها نحو مجازفة في جنوب لبنان، في غياب انتداب واضح لليونيفيل المعززة يشمل قواعد الاشتباك.

في النهاية ساهمت تركيا فعلاً في اليونيفيل المعززة في جنوب لبنان، إنما فعلت ذلك تحت سقف الشرعية الدولية التي يوفرها القرار 1701، وبعد الحصول على موافقة الأطراف المعنية بوقف إطلاق النار. وكان واضحاً من البداية أن أنقرة، دولة وحكومة على حد سواء، لا ترغب في الاضطلاع بأي دور في نزع سلاح حزب الله، الأمر الذي انعكس في طبيعة القوة الدولية التي أوكلت إليها مهمة حفظ السلام.

إن اتجاهات السياسة الشرق أوسطية لتركيا كما تعبر عنها حكومة أردوغان تتّسم بالبراغماتية سواء من حيث التصرف إزاء الاتحاد الأوروبي على أساس أن "رصيد" العلاقات الإيجابية بإيران وسوريا قد يسمح بانتهاج دبلوماسية فاعلة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل؛ أو بين سوريا وإسرائيل؛ أو في الأزمة اللبنانية أو التوسط لاحتواء الأزمة بين العراق وسوريا عقب تفجيرات الأربعاء الدامي في بغداد (آب 2009) التي اعتبرت سوريا مسؤولة عنها والتي دفعت

وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو إلى التحرك سريعاً بين دمشق وبغداد، ثم حضور الاجتماع الذي رعته جامعة الدول العربية في القاهرة للمصالحة، بحضور وزيري الخارجية العراقي هوشيار زيباري والسوري وليد المعلم ونقل جهود المصالحة الصعبة، في مرحلة ثانية إلى إسطنبول بمشاركة طرفي النزاع والأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى؛ أو التطلع إلى لعب دور الوسيط أو المسهل الذي لا غنى عنه في عملية السلام بين العرب وإسرائيل.

مفهوم العثمانية الجديدة

يتعين إدراك إعادة توجيه علاقات تركيا الخارجية في إطار "التصور العثماني الجديد" الذي اعتمدته سياسة أنقرة الخارجية منذ أن تسلم حزب العدالة والتنمية زمام الأمور في تشرين الثاني 2002، استناداً إلى نظرية "العمق الاستراتيجي"[38] التي وضعها الدكتور أحمد داوود أوغلو بصفته كبير مستشاري أردوغان لشؤون السياسة الخارجية. ويذهب داوود أوغلو وهو أستاذ محاضر سابق في العلاقات الدولية إلى أن السياسة الخارجية التركية كانت تفتقر إلى التوازن بسبب تركيزها المفرط على العلاقات بأوروبا والولايات المتحدة إلى درجة إهمال مصالح تركيا مع الدول الأخرى، خصوصاً دول الشرق الأوسط. ويعتبر أنه خلافاً للقوى الاستعمارية، أهملت الجمهورية التركية خلال السنوات الثمانين الأولى بعد تأسيسها العام 1923، العلاقات بالدول المستقلة التي انبثقت من الولايات العثمانية السابقة في المشرق والمغرب العربيين، وأنها تحتاج إلى الاضطلاع بدور أكبر في هذه الدول.

وكما أشرنا سابقاً، أن المناظرة حول المفهوم السياسي "العثماني الجديد" بدأت غداة تفكك الاتحاد السوفياتي عندما انفتحت فجأة أمام تركيا عوالم جديدة من البلقان إلى القوقاز وآسيا الوسطى مروراً بالشرق الأوسط، وبرزت في المقاربات الحاجة إلى استلهام الصيغة العثمانية المتعددة القوميات علاجاً للفورة القومية الإثنية ولظاهرة التطهير العرقي في البيئة الجيوسياسية المحيطة بتركيا. أما تصوّر قادة حزب العدالة والتنمية الذي يستند إلى مقاربة الرئيس السابق تورغوت أوزال، فإنه يقضي بإعادة اكتشاف إرث تركيا الإمبراطوري والعمل لإجماع قومي جديد يمكّن الهويات المتعددة فيها من أن تتعايش، إضافة إلى موازنة الهاجس الكمالي الخاص بالهوية الغربية لتركيا.

ويتبين من مقاربة العثمانية الجديدة لحزب العدالة والتنمية أنها تقوم على مجموعة من الاستعدادات والتوجيهات الأساسية يتقدمها الاستعداد للتصالح مع إرث تركيا الإسلامي

والعثماني في الداخل كما في الخارج[39]. وفي إطار هذا المفهوم السياسي الجديد، يتعين على تركيا أن تمارس دوراً أكثر حيوية في السياسة الخارجية، وأن تعتمد "القوة الناعمة" سياسياً واقتصادياً في الولايات العثمانية السابقة وفي المناطق الأخرى حيث لتركيا مصالح قومية واستراتيجية.

وتتطلب هذه الرؤية الواسعة للسياسة الخارجية استحضار إرث "القوة العظمى" العثماني وإعادة تعريف هوية البلاد الاستراتيجية والقومية. ويقود هذا إلى المحور الثاني للعثمانية الجديدة التي تنظر إلى تركيا كقوة إقليمية كبرى. وبالتالي لا بد لتركيا بصفتها دولة محورية تعكس ثقافتها الاستراتيجية الأبعاد الجيوسياسية للإمبراطوريتين العثمانية والبيزنطية، أن تضطلع بدور دبلوماسي وسياسي واقتصادي فعال في منطقة واسعة تقوم فيها بوظيفة المركز.

أما المحور الثالث للعثمانية الجديدة فهو التمسك بهدف الانفتاح على الغرب على غرار ما كانت تفعل إسطنبول في العهد الإمبراطوري، مُراعية موضعها بين أوروبا وآسيا. وللإرث الأوروبي أهمية كبيرة للعثمانيين الجدد، فهم منفتحون على الغرب والنفوذ الغربي مثلما هم وثيقو الصلة بالإرث الإسلامي والشرقي، خلافاً للكماليين الذين يعتبرون الإسلام والتعددية الثقافية والليبرالية في موقع العداء لمشروع الكمالية.

الخلاصة أن هذه المحاور الثلاثة للثقافة الاستراتيجية تظهر مفارقة واضحة بين نهجي العثمانية الجديدة والكمالية: العثمانية الجديدة تميل إلى اتباع سياسة إقليمية فاعلة وطموحة في منطقة الشرق الأوسط، في حين تتبنّى الكمالية سياسة انعزالية وحذرة، كما أن انفتاح العثمانية الجديدة على التعددية الثقافية والعلمانية الليبرالية، يسمح لها بقبول الحقوق الثقافية للأكراد والتعبير عن الهوية القومية الكردية، وإفساح المجال للإسلام للعب دور في بناء الهوية المشتركة، بعيداً عن نزوع الكمالية وغلاة القوميين الأتراك إلى تذويب الهوية الكردية الثقافية والسياسية.

وإزاء التشكيك والنفور المتزايدين إزاء الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تحرص العثمانية الجديدة على ضرورة متابعة الجهود للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي وإلى الحفاظ على علاقات عمل وتعاون جيدة ومتوازنة مع الولايات المتحدة.

دفعت فوضى ما بعد غزو العراق تركيا إلى الانخراط بصورة أعمق في قضايا الشرق الأوسط حيث بدا أن أسوأ توقعات أنقرة أخذت تتحقق. فقد أصبح العراق ساحة مفتوحة لتنامي الإرهاب وتصاعد العنف العرقي والطائفي، وتوسعت دائرة نفوذ إيران في العراق بفضل صعود

القوة الشيعية، وباتت طهران المستفيد الأكبر من الغزو الأميركي والأوضاع الجديدة الناشئة عنه التي أفادت أكراد العراق بصورة أساسية في سعيهم إلى الحكم الذاتي، وفي نهاية المطاف تحقيق حلم دولتهم المستقلة. وبعدما ساد اعتقاد أن حزب العمال الكردستاني دخل مرحلة تفكك وضياع عقب اعتقال زعيمه عبد الله أوجلان وانقسام قيادته، عاود الحزب نشاطه المسلح في كانون الثاني 2005 وشنّ عمليات دامية متكررة داخل الأراضي التركية جنوب شرق الأناضول معتمداً إلى حد كبير على القواعد الخلفية التي أقامها في جبال قنديل شمال العراق.

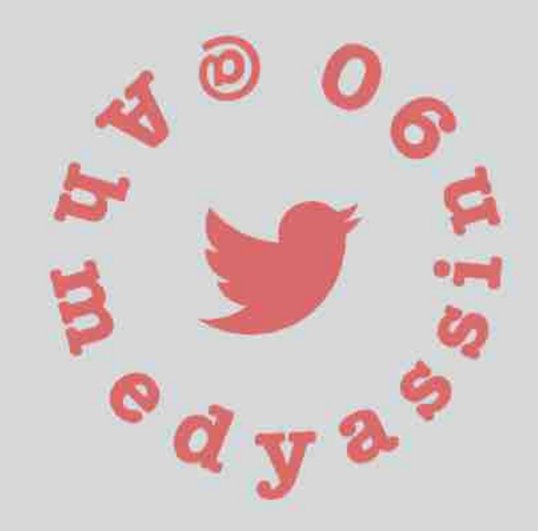
في ظل هذه التطورات ازدادت مشكلة كركوك المتفجرة تعقيداً بعدما عاد إليها خلال السنوات الماضية مئات الآلاف من الأكراد الذين ُطردوا من المنطقة خلال "حملة التعريب" التي نفّذها صدام حسين في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، ويسعى أكراد العراق إلى جعل كركوك عاصمة حكومة إقليم كردستان، فيما تريد أنقرة الحفاظ على وضع يسمح باستمرار التوازن القائم بين الأقليات في المدينة وحماية حقوق الأقلية التركمانية. وتسعى أنقرة القلقة من التغيرات الديموغرافية في منطقة كركوكالدافعة في اتجاه "تكريدها"،إلى تأجيل الاستفتاء الذي يفترض أن يحدد وضعها أملاً بتحديد وضع المدينة القانوني بوسائل أخرى.

وعلى وجه الإجمال إن موقف العثمانية الجديدة الذي يتخذه حزب العدالة والتنمية أكثر استعداداً لاستيعاب الأكراد وتأدية دور "الشقيق الأكبر" حيالهم، فيما الموقف الكمالي يعارض بشكل قاطع مجرد إقامة حوار معهم. ويبدو أن الواقع الاقتصادي على الأرض حيث الاستثمارات التركية بمليارات الدولارات في المنطقة الكردية في العراق، تؤكد الحاجة إلى تبنِّي سياسة مرنة ومنفتحة بعدما صارت تركيا الشريك التجاري الأساسي لشمال العراق.

وكما أن الإجماع القومي في تركيا يقضي بالسعي بكل الوسائل للحيلولة دون قيام دولة كردية مستقلة قد تفسح في المجال أمام انفصال كردستان تركيا أو التحاق الأكراد في جنوب شرق الأناضول بأشقائهم في شمال العراق، فإن أحد الهموم التركية الأساسية هو العمل الدؤوب للحفاظ على وحدة العراق ومنع تفككه ما يفرض دبلوماسية تركية متوازنة إزاء بغداد وكل الطوائف والقوى العراقية.

أخيراً، من المفيد التذكير أنه قبل أسابيع من اجتياح العراق (آذار 2003) تمكّنت حكومة حزب العدالة والتنمية من جمع ست قوى إقليمية - تركيا ومصر وإيران والأردن والمملكة العربية السعودية وسوريا - في إطار مبادرة "دول جوار العراق". أسفرت هذه المبادرة عن صدور "إعلان

إسطنبول" الذي كان يرمي بوضوح إلى تجنب أي هجوم عسكري أميركي على العراق. وبقدر ما استندت إلى التضامن الإسلامي، فإن هذه المبادرة التي تحولت آلية إقليمية للتشاور في شأن إدارة الأزمة العراقية انطلقت من إدراك ذاتي متنام بكون أنقرة قوة قيادية إقليمية في إطار العثمانية الجديدة المستندة إلى الثقة بالنفس ووعي العلاقة بين المصالح القومية والمصالح الإقليمية لتركيا. والواقع أن الدور الإقليمي الجديد لتركيا في الشرق الأوسط كما تظهره دبلوماسية حكومة أردوغان، يبدو موازناً في جزء منه على الأقل للدور الإيراني بحيث يملأ بعض الفراغ الناتج من تراجع الدور العربي ويستجيب ديناميات "مثلث القوة الإقليمي" العربي - التركي - الإيراني.


@Ahmedyassin90

الفصل الخامس

المقاربة التركية للشرق الأوسط

مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، دخل الشرق الأوسط مثله مثل أي منطقة أخرى من العالم عصراً من التغيرات الكبرى حيث كانت للولايات المتحدة اليد العليا في الترتيب العالمي الجديد الذي تصدرته على نحو غير مسبوق عسكرياً وسياسياً (تحرير الكويت من خلال التحالف الذي قادته، اتفاقات طويلة الأجل للانتشار العسكري براً إضافة إلى قواعد للقوات الجوية في الجزيرة العربية، جهود دبلوماسية مكثفة لحل النزاع العربي - الإسرائيلي في عهد الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون.. إلخ). ولغاية العام 2000، فإن التطورات السياسية التي كان مسرحها الشرق الأوسط أظهرت قدرة الولايات المتحدة على العمل مع العرب والإسرائيليين معاً.

إن فترة الزخم هذه التي تمتع بها الأميركيون لم تدم طويلاً، وتبين أن قدرة الأميركيين على إدارة النزاعات في الشرق الأوسط محدودة، ولا سيما بعد فشل مفاوضات السلام التي جرت في كامب ديفيد في نهايات العام 2000 بسبب الخلاف على مصير هضبة الجولان الاستراتيجية، فيما وصلت عملية السلام مع الفلسطينيين إلى طريق مسدود وتمّ التخلي عنها حينها. على أي حال، إن الشرق الأوسط يبقى حيوياً بالنسبة للولايات المتحدة بسبب موقعه الجيوستراتيجي، وكذلك بسبب ثرواته في مجالي الطاقة والمال، وبسبب التزام الولايات المتحدة أمن إسرائيل، وكذلك بسبب احتمال انطلاق الإرهاب من المنطقة إلى سائر أنحاء العالم وما يتعلق بانتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. ولذلك، فإن إدارة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش اضطرت إلى إعادة ترتيب أولوياتها والتحرك بطريقة مختلفة.

إن قرار إدارة بوش غزو العراق العام 2003، ولا سيما قيادة الولايات المتحدة لـ "تحالف عالمي" قام بتلك العملية، ثم الإقدام على احتلال ذاك البلد، وكذلك الخيارات السياسية الإسرائيلية (الانسحاب الأحادي من قطاع غزة، توسيع المستوطنات في الضفة الغربية والقدس المحتلة، بناء جدار الفصل، عدم وجود إرادة للمساهمة في جهود جادة لحل المشكلة الفلسطينية، تكرار الهجمات المسلحة ضد البلدان المجاورة.. إلخ)، كل تلك العوامل أدّت إلى تفجير الأوضاع في الشرق الأوسط والإمعان في إضعاف الصدقية والرصيد الأميركيين في المنطقة.

وإذا أضفنا إلى كل ذلك النزاع حول برنامج النووي الإيراني ونتائج الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان في خلال صيف 2006 والتداعيات المدمرة التي تسببت بها (مع أخذ المساعدة اللوجستية الأميركية في الاعتبار)، كل تلك الحقائق كانت مؤشرات على نهاية التفوق الأميركي وبداية عهد جديد في الشرق الأوسط، عهد سوف يكون الأطراف الذين يكتسبون القوة فيه وهم جاهزون لتغيير الوضع الراهن، إقليميين بشكل رئيسي.

ولذلك من الواضح تماماً أنه لا بد من أخذ السياسة التركية الإقليمية في الحسبان، كما الرغبة الإيرانية في دور قيادي في المنطقة مع ملاحظة برنامجها النووي الذي يؤكد بعض قادة الغرب ومنهم الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، أنه ينطوي على أهداف عسكرية، في وقت يظهر النظام العربي الإقليمي علامات تنذر بمزيد من الضعف والتفكك.

ويمكن الحديث الآن عن انهيار الهندسة القديمة للتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط بسبب عودة تركيا كقوة إقليمية كبرى في الشرق الأوسط وانفتاحها على العالم العربي واهتزاز الشراكة الاستراتيجية بينها وبين إسرائيل لإصرار تركيا على انتهاج سياسة مستقلة إزاء إيران بعيداً عن الضغوط الغربية.

تركيا وسيطاً في الشرق الأوسط

قبل أن يبلغ الحضور التركي في السياسات الشرق أوسطية الوضوح الذي صار عليه في أثناء العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة (24 كانون الأول 2008)، كان التحرك التركي في المنطقة بارزاً من خلال قيام الحكومة التركية برئاسة رجب طيب أردوغان بمهمة الوساطة الصعبة بين إسرائيل وسوريا ونجاحها في جمع الطرفين في إسطنبول أربع مرات من أجل استئناف المفاوضات.

وفي الواقع، أظهرت تركيا اهتماماً بلعب دور الوسيط بين سوريا وإسرائيل منذ العام 2004. ولكن في أثناء زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت إلى أنقرة في شباط 2007، أبدى الإسرائيليون حاجتهم إلى الخدمات التركية لجلب سوريا وإسرائيل معاً إلى طاولة المفاوضات، لاعتقادهم أن تركيا تمثل صمام أمان في الشرق الأوسط، ولأن تركيا هي الدولة المسلمة الوحيدة في المنطقة التي لها علاقات قوية مع إسرائيل في المجالين الدبلوماسي والتجاري، وأن لا أحد باستثناء رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان يستطيع أن يلعب دوراً بنّاءً لإطلاق مفاوضات بين سوريا وإسرائيل، بسبب علاقته الشخصية الحميمة مع الرئيس

السوري بشار الأسد.

لم يقتصر عمل تركيا على تهيئة الأرض لتشجيع مفاوضات غير مباشرة بين إسرائيل وسوريا من خلال مسؤولين رسميين أتراك عملوا وسطاء بعد ثماني سنوات من فشل آخر جولة من المفاوضات بين إسرائيل وسوريا في عهد الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون؛ ولكنها أيضاً كانت تعمل في الأشهر التي سبقت العدوان على غزّة للتوسط في المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، وتنسق جهودها مع بعض الرسميين اللبنانيين لاحتواء الأزمة اللبنانية (2007-2008)؛ ومن أجل إنجاز هذه المهمات دعت خالد مشعل وغيره من قادة حماس إلى أنقرة.

وفي أثناء الأسابيع الثلاثة لحرب غزة التي بدأت عقب ستة أشهر من الهدنة بين إسرائيل وحماس، فإن تركيا أخذت منحى مختلفاً بعد أن قام رئيس وزرائها بإلقاء اللوم بشدة على إسرائيل منذ اليوم الأول للاعتداء على غزة، واستمر أردوغان في مهاجمة إسرائيل بعنف وصولاً إلى حد مساءلته "هل لإسرائيل الحق في أن تكون عضواً في الأمم المتحدة"، معلناً أن زعماء إسرائيل لن يفلتوا من عقاب التاريخ بسبب المأساة التي أوقعوها بالفلسطينيين في قطاع غزة، ليبلغ النقد التركي ذروته في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس السويسرية (2009)، حين غادر رئيس الوزراء التركي المنصة بشكل عنيف بعد مناقشة حامية مع الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس.

وبخصوص معاودة مفاوضات السلام السورية - الإسرائيلية التي توقف الأتراك عن رعايتها منذ الحرب على غزة[40]، التي أضرت بعلاقات إسرائيل مع تركيا، فإن الرئيس السوري بشار الأسد أعلن في مقابلة نشرتها "الدايلي ستار"[41]، أن بلاده يمكنها أن تنتقل من المفاوضات غير المباشرة التي رعتها تركيا للدخول في محادثات سلام مباشرة مع إسرائيل، خصوصاً في ما يتعلق بمسألة استعادة هضبة الجولان التي تحتلها إسرائيل، في حال دخول إدارة الرئيس الأميركي الجديد باراك أوباما على خط المفاوضات الجارية توصلاً إلى سلام إقليمي.

الانخراط التركي في شؤون المنطقة

إن الموقف التركي القريب من العرب والمسلمين خصوصاً، هو نتيجة للديناميات التي أسفرت عنها ظروف ما بعد حرب العراق حيث شهدت القوة الأميركية العظمى محدودية قوتها. فقد أضاعت الولايات المتحدة تحت حكم جورج بوش الابن موقعها المتقدم في السياسات العالمية، ووجد كثيرون من حلفائها وفي مقدمهم تركيا، مجالاً للعمل في الشرق الأوسط في شكل شبه

مستقل إن لم يكن باستقلالية تامة عن واشنطن.

يضاف أن الظروف التي ظهرت في أعقاب حرب العراق لم تكن هي وحدها التي دفعت تركيا إلى الانخراط النشط في شؤون المنطقة، بل أيضاً انهيار اتفاقات أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما أن ظهور إيران قوة إقليمية شكل تحدياً لبعض الأنظمة الشرق أوسطية جعلهم يقرعون أجراس الإنذار من تشكل "هلال شيعي" في المنطقة[42].

إن التحديات الجديدة التي تضعها تركيا في حسبانها بعدما تحولت من دولة ملحقة بحلف شمال الأطلسي إلى دولة محورية في النظام العالمي الجديد تسعى إلى الاستقرار الإقليمي حفاظاً على مصلحتها الوطنية العليا، تدفعها إلى العمل لتكون لاعباً سياسياً نشطاً في الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، أعادت الدولة التركية ترتيب توجهات سياستها الخارجية بشكل عام، مركزة جهودها وإصلاحاتها الداخلية لتوافي المتطلبات الأوروبية وسائر الشروط الإلزامية لدخول الاتحاد الأوروبي بحلول العام 2015، تاريخ يسعى الرسميون الأتراك إلى ملاقاته بمجموعة من الإصلاحات أقرها البرلمان التركي في السنوات الأخيرة من أجل تحسين نسختهم من الديموقراطية - حقوق الإنسان، حكم القانون، الاقتصاد، البنية الاجتماعية والسياسية - وكان عليهم كذلك أن يطوروا مقاربة استراتيجية لتحويل مخزون تركيا التاريخي وموقعها الجغرافي إلى رصيد يعزز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

إن الانخراط التركي الجديد في الشرق الأوسط، في سياق التحول في ترتيب القوى عالمياً، قد تمّ الدفع به إلى الواجهة بعد الفشل الدرامي لسياسات إدارة بوش، وغياب أي حضور سياسي أوروبي ذي معنى والعجز الحالي لروسيا التي لم تستطع وراثة الاتحاد السوفياتي السابق في الشرق الأوسط، كل هذه العوامل سمحت لتركيا بتأكيد نشاطها الدبلوماسي المبني على معاملة أي أزمة في الشرق الأوسط باعتبار أنها تؤثر بشكل مباشر على الولايات المتحدة وأوروبا وتركيا كما سائر المنطقة.

ويعكس الانخراط التركي المتزايد في قضايا الشرق الأوسط استدعاء "العثمانية الجديدة" في أوساط النخبة التركية والتوجهات الحكومية والرغبة في أن تصبح أنقرة قوة إقليمية فاعلة، وقد اكتسبت سياساتها المحلية كما سياساتها الخارجية، دفعاً كبيراً منذ أن أصبح حزب العدالة والتنمية هو الحزب الحاكم: فمن البوسنة إلى شبه جزيرة القرم ومن قره باغ إلى العراق، يعاد

تذكير الأتراك بالمجال الجيوسياسي العثماني وبالماضي الإمبراطوري بما كان يحمله من تعدد ثقافي وديني.

وتظهر هذه الدبلوماسية النشطة مفارقة صارخة إن قورنت بالانعزال التركي التقليدي والابتعاد عن شؤون المنطقة لعقود من الزمن. وبمراجعة تأثير التطورات السياسية الأخيرة في ما يتعلق بالسياسة التركية عموماً، فإن عمر تشبينار[43] يؤكد أنه "يمكن العثور على دافعين متناقضين في النشاط السياسي التركي الجديد في الشرق الأوسط: أولهما العثمانية الجديدة التي تشجع التدخل خارج الحدود على نحو يعزز نفوذ تركيا، والكمالية التي تسعى إلى إلغاء خطر أي شعور قومي كردي محتمل على الشعور الوطني التركي، حماية لعلمانية تركيا وهويتها الوطنية"[44]. يبقى أن إحدى ركائز النشاط الدبلوماسي التركي في المنطقة هي امتناع تركيا عن أخذ جانب أي طرف في نزاع في هذه المنطقة، وعلى هذا النحو تستطيع أنقرة أن تقدم نفسها قوة إقليمية غير منحازة، ووسيطاً نزيهاً لأطراف الصراع في الشرق الأوسط. وحين يصل الأمر إلى المفاوضات أو أداء دور يسهل التفتيش عن حل ما لمشاكل المنطقة، فإن حكومة أردوغان تجد نفسها منفتحة على جميع الأطراف.

أكثر من ذلك، إن صعود حزب العدالة والتنمية الحاكم بزعامة رجب طيب أردوغان وخلفيته الإسلامية، ساعدا الحكومة التركية في لعب هذا الدور المخطط له بدقة، وذلك بسبب الشعور القوي بالتضامن مع العالمين العربي والإسلامي من جانب دولة إسلامية التوجه ومقبولة عربياً لكونها البديل من الدور الإيراني الذي تسعى مصر ودول عربية كبرى أخرى إلى احتوائه في المنطقة، علماً بأن أردوغان نفسه، وحكومته وحزبه كذلك الذي يتمتع بقاعدة شعبية واسعة، يشتركون في المشاعر نفسها حيال ما يسمى "الشارع العربي". ويجاهرون بتأييدهم للشعب الفلسطيني المظلوم ووقوفهم إلى جانب قضيته العادلة ولا سيما منها القدس والمسجد الأقصى، وهي ورقة تتوجه بها أنقرة إلى الداخل التركي والداخل العربي والإسلامي، فتعزز مصداقيتها ومكانتها في السياسة الإقليمية.

الشرق الأوسط في المنظور التركي

للشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية الحالية أهمية استراتيجية خصوصاً لجهة استقرار الأمن في العالم ولا سيما في مجال الطاقة، وهو يمثل المركز الأساس لتطور النظام العالمي الجديد. واستناداً إلى الرؤية التركية، فإن ظروف الحرب الباردة أعاقت أي مجهود جدي

لحل المشكلة الفلسطينية، وعندما انتهت تلك الحرب كان من المتوقع أن تكون الظروف مناسبة لإنجاز اتفاق سلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، ولكن ذلك لم يحدث، وبقيت الأمور تتفاعل بما يظهر جلياً أن المنطقة لا تزال تواجه هذه المسألة الرئيسية كما مسائل أخرى عرقية وطائفية تؤدي إلى توترات تهدد الاستقرار والسلام؛ ولا يمكن حل هذه المشاكل في المنطقة من غير مواجهتها.

كذلك، إن المشاكل في الشرق الأوسط مترابطة إلى درجة يصعب احتواؤها، فتراها تمتد بطريقة أو بأخرى إلى العالم، ثم إن خلفية تلك المشاكل الثقافية والتاريخية تربطها بأطراف سياسية مختلفة في العالم كله، وإن سكان المنطقة الذين تعيش جاليات منهم اليوم في أوروبا والولايات المتحدة تبقى مشاعرهم مرتبطة بالشرق الأوسط إلى حد أن التطورات الحاصلة فيه لا يمكن أن تتجاهلها الحكومات في أوروبا وأميركا. وإذا أضفنا الأمن العالمي للطاقة واستقرار طرق إمداداتها وكذلك السلام، كل ذلك يجعل المنطقة ذات أهمية استراتيجية لها تأثيرها حتى بالنسبة لأولئك الذين لم يكونوا أطرافاً فاعلين في ما يتعلق بالمسائل الإقليمية وتحدياتها.

واستناداً إلى أحمد داوود أوغلو، فإن "تركيا تريد أن تساهم في بناء السلام"[45]، وهي تسعى إلى التقريب بين دول الشرق الأوسط، معتمدة في ذلك على سياسة خارجية مبنية على ثلاثة مكونات أساسية: سياسية، ثقافية واقتصادية.

على المستوى السياسي:

إن واضعي السياسة التركية يركزون جهودهم على تهيئة الأرضية لحوار سياسي ومشاورات بين زعماء الدول الشرق أوسطية وأصحاب القرار فيها، وقد حاولوا مأسسة ذلك من خلال آليات منتظمة، فإضافة إلى رعاية مفاوضات السلام غير المباشرة بين السوريين والإسرائيليين، أطلق الأتراك عشية التدخل العسكري الأميركي في العراق مؤتمر دول الجوار العراقي من أجل دعم عملية المصالحة الوطنية والاستقرار في العراق للحؤول دون تدخل خارجي قد يضعف الثقة والتعاون الإقليميين. وباتت آلية دول جوار العراق التي تضم إلى تركيا السعودية ومصر وإيران والأردن والبحرين والعراق وسوريا والكويت، مؤسسة إقليمية تعمل بصورة منتظمة على مستويات عدة أمنية وسياسية.

ومن جهة أخرى، عملت تركيا بالتعاون مع جامعة الدول العربية لتأسيس المنتدى التركي - العربي الذي يهدف بشكل رئيسي إلى التعامل مع الحواجز النفسية والأحكام المسبقة التي وقفت في طريق حوار بنّاء بين الفريقين. وقد نشطت تركيا بتصميم من أجل تأسيس هذا المنتدى الذي

يعزز حضورها السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط، مقتنعة بأنه "سوف يتوسع مستقبلاً ليرسي العلاقات في كل المجالات بين تركيا والدول العربية من خلال إطار مؤسساتي يطور مجالات التعاون والمشاورات البنّاءة في كل مجالات الثقة المتبادلة"[46].

وهكذا، فإن قرار مجلس الأمن 1701 بشأن الهجوم العسكري الإسرائيلي ضد لبنان في 13 تموز 2006، الذي دخل حيز التنفيذ بعد وقف إطلاق النار بين الفريقين المتحاربين، وكان من نتائجه زيادة قوات الأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان (اليونيفيل)، سمح لتركيا بالدخول إلى الساحة العربية من خلال لبنان عامل استقرار للحفاظ على السلام في الشرق الأوسط[47]، بما يوازن الاستراتيجية الإيرانية للاختراق الإقليمي، وذلك بسبب هويتها الإسلامية المعروفة على الأرجح [48].

ويلاحظ أنه عندما يحل رسميون أتراك في دول تعاني أزمات شديدة، مثل لبنان أو أفغانستان أو باكستان، فإن كل الأطراف يبدون تلهفاً للتعامل معهم. وما من دولة مثل تركيا في الشرق الأوسط وعلى نطاق العالم العربي - الإسلامي تفتح لها الأبواب ويرحب بها في طهران والرياض والقاهرة ودمشق وموسكو والقدس. وأن تركيا بصفة كونها دولة إسلامية لها معرفة دقيقة بالمحيط الجيوسياسي حولها، يمكنها أن تذهب إلى أماكن وتلتزم شركاء وتعقد اتفاقات تعجز عنها الولايات المتحدة. ولكي يكون في إمكان تركيا الاضطلاع بهذا الدور الجديد الذي ينطوي على قدرات كامنة هائلة، كان عليها إعادة ترتيب بيتها والجوار المباشر، وهذا أحد الأسباب التي تدفع أنقرة إلى الانفتاح على أرمينيا وتطبيع العلاقات مع يريفان، والتي تفسّر الأهمية التي تعلقها القيادة التركية على المبادرة لتسوية المشكلة الكردية لديها في انتظار نضوج الظروف لتسوية المشكلة القبرصية وتعميق مسار الإصلاحات الديموقراطية على نحو يعيد الحقوق الثقافية والسياسية ليس للأكراد فحسب، بل لكل الأقليات الأخرى في الداخل التركي. وخلافاً لمصر أو إيران أو باكستان التي كان يمكن أن تقدم نفسها لقيادة العالم الإسلامي لولا ضعف قاعدتها الاجتماعية السياسية وعدم توافر إرادة القيادة لديها، تتوفر تركيا على تقاليد تاريخية للزعامة بفضل التجربة العثمانية فضلاً عن قربها من مركز الأزمات الإسلامية، وهي تحاول الآن التقاط هذا الدور وممارسته.

على المستوى الثقافي:

إن التوجه الثقافي التركي منشؤه في الحقيقة أن إسطنبول كما سائر مدن الشرق الأوسط،

تنتشر فيها الكنائس والمساجد حيث يظلل التعدد الثقافي مجتمعات تتعايش فيها مجموعات مختلفة ذات خلفية إثنية ودينية متباينة.

وتصرح المصادر الرسمية بأن هذا التعدد وبعيداً من كونه سبباً للمشاكل والانشقاقات، يمثل مصدراً للإغناء والأمل. ومن أجل تحفيز الحوار بين المجموعات ذات الخلفيات الثقافية المتنوعة ولأجل تعزيز التسامح، أطلقت تركيا "مشروع تحالف الحضارات" الذي يهدف إلى تشكيل برنامج لإرادة جامعة تعمل ضد الأحكام المسبقة، والتعصب، والاستقطاب، وسوء الفهم.

بدأ عمل هذه المؤسسة التي سمِّيت "مشروع تحالف الحضارات" في العام 2005 بدعم من إسبانيا والأمم المتحدة برئاسة أمينها العام كوفي أنان آنذاك، وقد باتت اليوم عملية أممية تجتذب الانتباه أكثر فأكثر، وهدفها الرئيس هو "تعزيز ضمان حقوق الإنسان والحريات التي هي قواسم مشتركة بين الحضارات سعياً إلى عالم أفضل"[49].

على مستوى التعاون الاقتصادي:

ترى تركيا أن تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط هو أحد أسس السلام والاستقرار في المنطقة، ذلك أن التعاون الاقتصادي يشجع الاستقرار السياسي. ففي عالم يقوم على الاعتماد المتبادل لا يمكن حل كثير من المشاكل بشكل منفرد، ولأجل ذلك لا بد من أن تتعاون تلك الدول في عدة مجالات ومنها المجال الاقتصادي. غير أن السياسة الخارجية التركية الجديدة لا تهدف فقط إلى الوصول إلى "صفر مشاكل مع الجيران"، على ما يقول داوود أوغلو، بل إلى تحقيق أقصى قدر من التعاون[50]. وفي هذا الإطار، إن الاتفاق على "مجلس استراتيجي" مع كل من العراق وسوريا على نحو متزامن عام 2008، وعقد اجتماعات مشتركة لمجلسي الوزراء مرتين على الأقل سنوياً يمكن أن يحقق أكبر قدر من التكامل الاقتصادي. يشار في هذا الصدد إلى أنه تمّ توقيع 48 اتفاقية بين تركيا والعراق تغطي مجموعة واسعة من المجالات - من الأمن إلى الصحة ومن النقل إلى الطاقة - كما أنه تمّ توقيع 40 اتفاقية بين تركيا وسوريا، بما في ذلك اتفاقية لفتح الحدود المشتركة وإلغاء التأشيرة بين البلدين.

وقد ألمح داوود أوغلو إلى إمكانية إنشاء مجلس مماثل مع إيران في حين يخطط البلدان لإقامة منطقة مشتركة للتجارة الحرة ومناطق صناعية، علماً أنه توجد حالياً استثمارات في البنية التحتية ويجري بناء إحدى الطرق السريعة الحديثة لوصل تركيا بأذربيجان الغربية ومدينة تبريز أيضاً لتكون جزءاً من منطقة اقتصادية وتجارية أوسع بكثير قد تشمل العراق وسوريا.

مبادئ أساسية في المقاربة التركية

إن الرسميين الأتراك يعتبرون أن هناك بعض المبادئ الأساسية التي لا بد من أخذها في الحسبان في المقاربة السياسية لتركيا في الشرق الأوسط. ويعتبر المهندس الرئيس للسياسة التركية الشرق أوسطية - أي سياسة أردوغان الشرق أوسطية - وزير الخارجية الحالي أحمد داوود أوغلو أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وعضويتها في حلف شمال الأطلسي (الناتو) أمرين غير قابلين للنقاش. وبناء على ذلك، فإن توجه تركيا الغربي لن يتأثر "وليس من الوارد أن تتحول تركيا بسبب موقفها المؤيد للعرب إلى دولة شرق أوسطية"[51].

مبدأ آخر في سياسة تركيا الشرق أوسطية هو التزامها بعلاقات جيدة مع كل من سوريا وإيران، فكل منهما مجاور لتركيا، وإذا رجعنا إلى نظرية داوود أوغلو: "صفر مشاكل مع دول الجوار"، فإن تركيا تنوي أن تحافظ بشكل مستمر على علاقات صحية وقوية مع كل الدول المجاورة لها كركن أساس في سياستها الشرق أوسطية، وهو ما تجلى أخيراً من خلال اتفاقية التعاون الاستراتيجي التي عقدتها الحكومة التركية مع كل من العراق وسوريا.

وعلى الرغم من أن تركيا تعلن نفسها رسمياً دولة علمانية وذات توجه غربي، إلا أنها في الوقت نفسه دولة ذات أغلبية إسلامية سنية، وهو ما تعيه أنقرة جيداً. وفي الوقت عينه فإن العلاقات الطيبة التي تربط تركيا بكل من إيران وسوريا، تجعل الأولى في موقع مختلف عن سائر مراكز القوى السنية في المنطقة.

وفيما تلتزم تركيا إبعاد نفسها عن الدخول في أي محور مع أي مجموعة من الدول الشرق الأوسطية، فإنها تريد تثمير علاقاتها المميزة مع كل من إيران وسوريا، على صعيد العلاقات مع مصر والأردن والمملكة العربية السعودية التي تشدّها إلى أنقرة مواقف استراتيجية متشابهة حيال قضية فلسطين ومكافحة الإرهاب والاستقرار الإقليمي وإن كانت علاقات أنقرة الدبلوماسية والاقتصادية بالسعودية اكتسبت بعداً نوعياً مع زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى تركيا في آب 2006 انعكس في ازدهار النشاطات المصرفية والاستثمارات السعودية، في حين تقرر عقب زيارة الرئيس حسني مبارك إلى أنقرة في آذار 2007 إقامة حوار وشراكة استراتيجيين يركزان على التعاون في مجالي الطاقة والأمن الإقليمي.

السياسة التركية كما يراها العرب

لقد تمّ الإقرار على نطاق واسع أن تركيا خطت خطوات إيجابية كبيرة ومطردة في المنطقة،

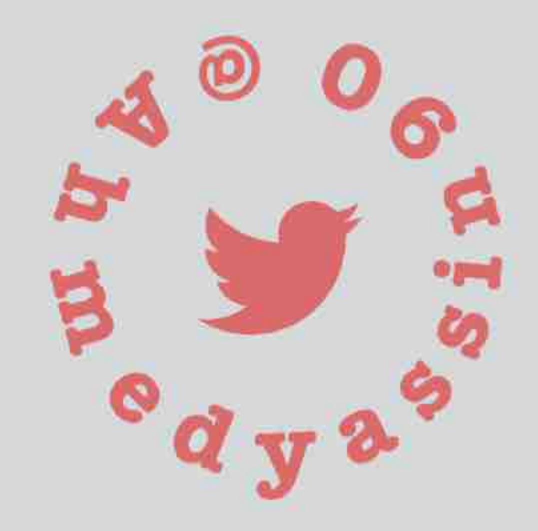
ومن الواضح أن تركيا تتمتع اليوم بثقة متجددة ومقبولة من الجمهور العربي، وهذا الموقف نتج من التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية. ذلك أن رفض أنقرة السماح للقوات الأميركية بفتح جبهة ثانية ضد العراق انطلاقاً من أراضيها، عزّز رصيد تركيا كقوة مستقلة. وكذلك، فإن دور أنقرة في توفير منطقة آمنة لأكراد العراق في التسعينيات من القرن الماضي قد نظر إليه بتقدير كبير. ثم إن هناك الحاجة إلى تركيا كعامل للاستقرار في عراق ما بعد صدام، بعدما دعمت وأسهمت في بناء العراق الجديد سياسياً واقتصادياً من عدة أوجه، وكذلك في دعم مصالحة المجتمع السني مع العملية السياسية الجديدة من خلال إقناع سنة العراق بالمشاركة في الانتخابات، وكلها أمور أدّت إلى تحسين العلاقات ما بين تركيا والدول العربية. أضف إلى ذلك، إن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ينظر إليه بشكل واسع على أنه "ناصر" جديد يلتزم الدفاع عن القضايا العربية ولا سيما القضية الفلسطينية.

إلا أن الانفتاح على العالم العربي - الإسلامي عندما يكون جدياً ومتلازماً مع الدفاع عن الحقوق العربية، خصوصاً في فلسطين والحرم القدسي الشريف، فإنه يقود إلى تبدل الديناميات الإقليمية وتفكك الشراكة الاستراتيجية بين تركيا وإسرائيل وهي من المكونات البنيوية لميزان القوى الإقليمية وحلول الشراكة الاستراتيجية بين تركيا والعراق وسوريا محلها. وقد بدأت العلاقات التركية السورية تتحسن منذ 1999، في حين دخلت العلاقات التركية - الإسرائيلية مرحلة برود ثم توتر واضح غداة حرب إسرائيل على لبنان صيف 2006، إلى أن بلغت طور الأزمة مع تصاعد السياسات العدوانية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني واستفزاز مشاعر المسلمين على نطاق العالم العربي - الإسلامي عبر تعرض سلطات الاحتلال الإسرائيلية للأماكن الإسلامية المقدسة وفي مقدمها المسجد الأقصى، إلى أن أفضت هذه الأزمة إلى انحلال الشراكة عقب القرار التركي استبعاد إسرائيل من مناورات "نسر الأناضول" (تشرين الأول 2009) احتجاجاً على سياسات إسرائيل في غزّة وتحوطاً من إقدام سلاح الجو الإسرائيلي على توجيه ضربة إلى المنشآت النووية الإيرانية انطلاقاً من أجواء الأناضول. ولكي لا يكون هناك سوء فهم للخطوة التركية، وجّه داوود أوغلو من حلب في سوريا في 13 تشرين الأول 2009 تحذيراً لإسرائيل مطالباً إياها بـ "إنهاء المأساة الإنسانية في غزّة وإظهار الاحترام للحرم القدسي".

ولقد أثبت الموقف التركي الجديد في ما يتعلق بالنزاع العربي - الإسرائيلي خلال الحرب ضد غزة وبعدها، أن أنقرة لم يعد ينظر إليها على أنها "حصان طروادة" للغرب. و ظهرت هذه الحقيقة

على سبيل المثال من خلال الثقة التي أوليت لأنقرة حين طلب رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة من تركيا التحرك في وقت كانت الحياة السياسية في لبنان مشلولة بسبب الأزمة التي شهدها قبل الانتخابات الرئاسية (2008)، كذلك حين لعبت تركيا دور الوسيط بين حماس ومصر من جهة وسوريا ومصر من جهة أخرى (2009).

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن تركيا تحتاج إلى أن تبذل المزيد من الجهد لتصبح شريكاً لا يمكن الاستغناء عنه للعالم العربي أو للدول في الشرق الأوسط. وإن كانت علاقات أنقرة مع كل من القاهرة والرياض وطهران كأطراف أساسيين على مسرح الشرق الأوسط لم يتم تظهيره بشكل واضح المعالم لغاية الآن؛ وبصفة كونها عضواً في منظمة الناتو وتملك ثاني أكبر جيش في هذه المنظمة، وما لها من روابط جيدة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى كونها دولة إسلامية، فإن تركيا مهيأة للمشاركة في عمليات لحفظ السلام في المنطقة، ويمكن المجتمعات العربية أن تثق في قوات حفظ السلام المسلمة الآتية من تركيا في حال دعمت هذا الوجود التركي دول إقليمية مؤثرة مثل مصر وإيران والمملكة العربية السعودية.


@Ahmedyassin90

معالم كرونولوجية

- القرن التاسع: تدفق كثيف للمجندين الترك للعمل في خدمة الخليفة العباسي.
- 862 : الخليفة في بغداد يعترف بالاستقلال الذاتي للمملكة الأرمنية في شرق الأناضول.
- 868-884 : الدولة الطولونية في مصر.
- 874 : الدولة السامانية في إيران وبلاد ما وراء النهر.
- 905 : الدولة الإخشيدية في مصر.
- 921 : الدولة الغزنوية في إيران - أفغانستان.
- 969 : سيادة الدولة الفاطمية على مصر.
- القرن العاشر: الدولة التركية الخوارزمية في آسيا الوسطى.
- 999-1030 : السيطرة الغزنوية على الهند.
- 1040 : معركة داندناكان تكرس غلبة الترك السلاجقة على الغزنويين.
- 1045 : البيزنطيون يجتاحون آني، عاصمة المملكة الأرمنية.
- 1054 : انشقاق الشرق الكبير.
- 1055 : السلاجقة يسيطرون على بغداد.
- 1064 : الأتراك يسيطرون على آني.
- 1071 : معركة مانتزيكرت وانتصار السلاجقة على الإمبراطورية البيزنطية.
- 1096 : انطلاق الحملات الصليبية.
- 1099 : سقوط القدس بيد الصليبيين.
- 1171 : صلاح الدين الأيوبي يبعد الفاطميين عن مصر. السلالة الأيوبية.
- 1176 : انتصار السلاجقة على بيزنطية، غرب الأناضول مفتوح أمام غزوات الأتراك.
- 1200-1220 : صعود الدولة الخوارزمية جنوب بحر أرال.
- 1204 : اجتياح الصليبيين للقسطنطينية وإعمال النهب والحرق فيها.
- 1206-1227 : حكم جنكيز خان.
- 1243 : انتصار المغول على السلاجقة.
- 1250 : دولة المماليك الأتراك في مصر.

- 1260 : ذروة السيطرة المغولية.
- 1260-1294 : كوبيلاي المغولي إمبراطور للصين.
- 1299 : بدء السلالة العثمانية.
- 1326 : العثمانيون ينتزعون بورصة.
- 1346 : العثمانيون في البلقان.
- 1361 : العثمانيون يسيطرون على أدرنة.
- 1371-1375 : الغزو العثماني لصربيا.
- 1370-1405 : حكم تيمورلنك الذي يتخذ سمرقند عاصمة.
- 1389 : معركة كوسوفو وانتصار العثمانيين على الصرب.
- 1389-1403 : حكم بايزيد الأول.
- 1394 : العثمانيون يجتاحون بلغاريا.
- 1396 : معركة نيكوبوليس وانتصار العثمانيين على الائتلاف المسيحي.
- 1402 : معركة أنقرة وانتصار تيمورلنك على العثمانيين.
- 1430 : تأسيس الإمارة التترية في القرم.
- 1444 : معركة فارنا وانتصار العثمانيين على المجر.
- 1445 : تأسيس إمارة قازان التترية.
- 1451-1481 : حكم السلطان محمد الفاتح.
- 1461 : زوال مملكة ترابزون اليونانية.
- 1462 : العثمانيون يحتلون البوسنة.
- 1474 : السيادة العثمانية على القرم.
- 1501 : شاه إسماعيل يؤسس الدولة الصفوية في إيران.
- 1512-1520 : حكم السلطان سليم الأول.
- 1514 : معركة تشالديران وانتصار العثمانيين على الصفويين.
- 1516 : سقوط الجزائر بيد العثمانيين.
- معركة مرج دابق، وانتصار العثمانيين على مماليك مصر، وضم سوريا إلى الإمبراطورية العثمانية.

- 1517 : الغزو العثماني لمصر والسلطان سليم الأول يصبح خليفة للمسلمين.
- 1520-1566 : حكم السلطان سليمان القانوني.
- 1525-1530 : حكم بابر في الهند.
- 1529 : حصار فيينا الأول.
- 1534 : تونس بيد العثمانيين وكذلك بغداد.
- 1541 : المجر تحت سيطرة العثمانيين.
- 1552 : سقوط قازان بيد الروس.
- 1555 : سقوط أستراخان بيد الروس.
- 1571 : معركة ليبانتي وهزيمة العثمانيين.
- 1663 : فشل الحصار الثاني لفيينا.
- 1713 : الروس يخضعون الكازاخ.
- 1757 : الصين تضم تركستان الشرقية (سينكيانغ).
- 1768-1774 : حرب روسية عثمانية.
- 1783 : الإمبراطورية الروسية تضم القرم.
- 1822-1844 : الإمبراطورية الروسية تضم الخانات الكازاخية.
- 1830 : استقلال اليونان، الإنزال الفرنسي في الجزائر وبداية الاستعمار الفرنسي في الجزائر.
- 1832-1837 : حملة محمد علي على سوريا والأناضول.
- 1839 : التنظيمات أو الإصلاحات الأولى في الدولة العثمانية.
- 1853-1855 : حرب روسية عثمانية في القرم.
- 1858 : الإنكليز يسقطون الإمبراطورية التيمورية في الهند.
- 1866 : الروس يخضعون بخارى.
- 1873 : روسيا تضم خيوى.
- 1876-1909 : حكم السلطان عبد الحميد الثاني.
- 1876-1878 : حرب مع صربيا وروسيا.
- 1878 : معاهدة سان ستيفانو، التخلي عن قبرص لإنكلترا، مؤتمر برلين، استقلال صربيا ورومانيا وبلغاريا، احتلال النمسا للبوسنة والهرسك، واحتلال الروس لشرق الأناضول.

- 1894-1896 : انتفاضة أرمنية، موجة أولى من المجازر.
- 1894 : تأسيس "لجنة الاتحاد والترقي".
- 1908 : ثورة "تركيا الفتاة".
- 1911-1912 : حرب طرابلس الغرب، إيطاليا تعلن ضم ليبيا.
- 1912-1913 : الحروب البلقانية.
- 1914 : التحالف مع ألمانيا.
- 1914-1915 : الغزو الروسي لشرق الأناضول.
- 1915 : كارثة الأرمن وإبعادهم.
- 1915-1916 : معركة الدردنيل وإحباط إنزال الحلفاء.
- 1916 : تمرّد الولايات العربية.
- 1917-1918 : الانسحاب العثماني من العراق وسوريا وفلسطين.
- 1917-1918 : إعلان استقلال أذربيجان وتتارستان وباشكيريا وتركستان والقرم.
- 1918 : هدنة مودروس عقب انكفاء القوات العثمانية إلى الأناضول.
- 1919 : الإنزال اليوناني في إزمير، مصطفى كمال يطلق في 22 حزيران نداء الهبة الوطنية التركية، في تموز - آب المؤتمر الوطني المنعقد في أرضروم يكلفه بقيادة الحركة الوطنية ويرفض أي امتياز للأقليات أو أي إلحاق وانتداب من جانب دولة أجنبية رداً على قرار الفرنسيين والإنكليز والإيطاليين تقرير مصير الإمبراطورية العثمانية.
- 1920 : بداية حرب التحرير بقيادة مصطفى كمال.
- 10/8/1920 : معاهدة سيفر تكرس نهاية الإمبراطورية العثمانية، وتقرر تقسيم آسيا الصغرى بين الإنكليز واليونانيين والفرنسيين والإيطاليين والأكراد تاركة لتركيا وسط الهضبة الأناضولية وبلاد البونط على البحر الأسود، ووضع مضائق البوسفور والدردنيل تحت مراقبة دولية.
- كانون الثاني 1920: عصمت باشا يهزم اليونان في إينونو ويجدد هذا النجاح في نيسان. وفي شرق الأناضول يهزم الجنرال كاظم قرابكير الميليشيات الأرمنية. الجمعية الوطنية تصوت على دستور مؤقت.
- 1921 : الروس يخلون شرق الأناضول.
- آب 1921: مصطفى كمال يخول سلطات كاملة من الجمعية الوطنية.

- آب - أيلول 1921: القوات التركية تسجل على اليونان نصراً كاملاً في معركة صقاريا.
- 20/10/1921 : اتفاقية أنقرة تضع حداً للنزاع الفرنسي التركي حول كيليكيا.
- آب - أيلول 1922: القوات التركية تفرض غلبة لا عودة فيها على اليونان وتستعيد إزمير بعد هدنة مودانيا (11 تشرين الأول) التي تجنبهم مواجهة مباشرة مع الإنكليز، سكان إسطنبول يعدون للقوات الكمالية استقبال الأبطال. إعلان إلغاء الخلافة في أول تشرين الثاني، وإبعاد آخر السلاطين العثمانيين، محمد السادس، إلى المنفى.
- 24/7/1923 : معاهدة لوزان تلغي معاهدة سيفر وتضمن استقلال تركيا الجديدة.
- 9/9/1923 : تأسيس حزب الشعب الجمهوري.
- 29/10/1923 : تركيا تصبح جمهورية وعاصمتها أنقرة.
- 3/3/1924 : إلغاء الخلافة وحظر الجمعيات الدينية والطرق الصوفية.
- 3/4/1924 : إعلان دستور 1924.
- كانون الأول 1924: تبادل سكاني بين تركيا واليونان.
- 11/2/1925 : الانتفاضة الكردية بقيادة الشيخ سعيد في جنوب شرق الأناضول.
- 25/11/1925 : تبنّي إصلاح اللباس: حظر الطربوش والحجاب وأي لباس ديني، وفرض القبعة واللباس الأوروبي.
- 17/12/1925 : تأسيس الحزب التقدمي الجمهوري.
- 26/12/1925 : إلغاء الروزنامة الإسلامية وتبنّي الروزنامة الغربية.
- 17/2/1926 : اعتماد القانون المدني السويسري. الاعتراف بالحقوق المدنية للمرأة. حظر تعدد الزوجات وفرض الزواج المدني.
- 1/6/1926 : حل الحزب التقدمي الجمهوري.
- 10/4/1928 : إلغاء بنود الدستور المتعلقة بالدين. الفصل بين الدولة والدين.
- 1/11/1928 : اعتماد الأبجدية اللاتينية مكان الأبجدية العربية.
- 1/8/1929 : إلغاء التعليم بالعربية والفارسية.
- 1930 : إنشاء الحزب الجمهوري الحر.
- 3/4/1930 : تبنّي قانون يقرّ بحق المرأة في الانتخاب والترشح.
- 17/11/1930 : حظر الحزب الجمهوري الحر.

- 26/3/1931 : اعتماد النظام المتري.
- 16/8/1932 : إنشاء المعهد الوطني لدراسات اللغة التركية. تطهير اللغة من العديد من العبارات العربية والفارسية.
- 26/11/1934 : إقرار القانون الذي يحظر استخدام الألقاب مثل أفندي وبك وباشا.
- 5/12/1934 : إقرار القانون الذي يقرّ للنساء بحق الانتخاب والترشح.
- 10/11/1938 : وفاة مصطفى كمال. عصمت إينونو يخلفه.
- 7/1/1940 : تأسيس الحزب الديموقراطي.
- حزيران 1940: تركيا تعلن الحياد في الحرب العالمية الثانية المندلعة منذ أيلول 1939.
- 11/11/1942 : فرض الضريبة على الرأسمال.
- 15/3/1944 : إلغاء الضريبة على الرأسمال.
- آب 1945: مذكرة سوفياتية إلى تركيا تعترض على اتفاقية مونترو للعام 1936 المتعلقة بعبور الأسطول الروسي مضائق البوسفور والدردنيل. حكومة أنقرة ترفض الاستجابة لضغوط ستالين.
- 21/7/1946 : الانتخابات التشريعية التعددية الأولى.
- 1/7/1949 : وضع قيادة الأركان للقوات المسلحة تحت سلطة وزارة الدفاع.
- 14/5/1950 : انتخابات تشريعية وفوز الحزب الديموقراطي.
- 8/6/1950 : الحكومة الديموقراطية تحيل على التقاعد الضباط المعارضين.
- 25/7/1950 : تركيا تشارك في الحرب الكورية.
- 18/2/1952 : انضمام تركيا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي.
- 1954 : انتخابات تشريعية وفوز الحزب الديموقراطي مجدداً.
- 1955 : تركيا تنضم إلى حلف بغداد إلى جانب إيران والعراق وباكستان والولايات المتحدة وبريطانيا. إنشاء المنظمة الانقلابية السرية "الجمعية الأتاتوركية".
- 1957 : انتخابات تشريعية. الحزب الديموقراطي يتمكن من البقاء في السلطة على رغم تفكك قاعدته الانتخابية.
- 26/12/1957 : توقيف 9 ضباط من "الجمعية الأتاتوركية".
- 1958 : حلف بغداد يصبح حلف "سنتو" (CENTO) عقب الثورة العراقية.

- 1959 : بريطانيا تعترف باستقلال قبرص وسط تصاعد التوتر بين الطائفتين اليونانية والتركية في الجزيرة.
- 5/5/1959 : معاهدة صداقة تركية أميركية يلتزم الأميركيون بموجبها حماية تركيا في حال تعرضها لعدوان عسكري مباشر أو غير مباشر.
- تموز 1959: أول طلب تركي للانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة.
- 29/4/1960 : إعلان الأحكام العرفية في أنقرة وإسطنبول.
- 21/5/1960 : مسيرة صامتة لضباط الكلية العسكرية أمام مقر الجمعية الوطنية في أنقرة.
- 27/5/1960 : انقلاب عسكري، تعطيل الحكومة الديموقراطية وحل الجمعية الوطنية، جهاز الزمرة العسكرية المسمى "لجنة الاتحاد الوطني" يتولى السلطة.
- 3/8/1960 : فرض التقاعد الإجباري على 235 جنرالاً و3380 ضابطاً بحجة ولائهم للحكومة الديموقراطية.
- 14/10/1960 : محاكمات "ياسياد" لزعماء ونواب الحزب الديموقراطي.
- 13/11/1960 : عزل 14 متشدداً من "لجنة الاتحاد الوطني".
- 6/6/1961 : قضية "طانسيل" عقب إنذار المنظمة الانقلابية "اتحاد القوات المسلحة".
- 9/7/1961 : اعتماد دستور جديد.
- 15/9/1961 : إعلان قرارات محاكمة "ياسياد".
- 17/9/1961 : تنفيذ حكم الإعدام بعدنان مندريس واثنين من وزرائه.
- 15/10/1961 : العودة إلى النظام البرلماني. انتخابات تشريعية وفوز الأحزاب السائرة على نهج الحزب الديموقراطي المحظور.
- 26/10/1961 : ائتلاف حكومي جديد برئاسة عصمت إينونو يضم حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة.
- 29/10/1961 : حل الزمرة العسكرية.
- 1962 : أزمة كوبا وسحب صواريخ جوبيتر من الأراضي التركية.
- 9/2/1962 : بروتوكول التدخل العسكري لمنظمة "اتحاد القوات المسلحة".
- 21-22/2/1962 : أول محاولة انقلابية فاشلة للكولونيل طلعت أيدمير.
- 1963 : انفجار الأزمة القبرصية عقب محاولة الجانب اليوناني تعديل الدستور من جانب واحد.

تعرض الطائفة التركية لأعمال عنف واعتداءات دامية.

- 21/5/1963 : محاولة انقلابية فاشلة ثانية للكولونيل طلعت أيدمير.
- 12/9/1963 : توقيع اتفاقية الشراكة بين تركيا والسوق الأوروبية المشتركة. الاتفاقية تقضي بالتعزيز المستمر للعلاقات الاقتصادية وإقامة اتحاد جمركي على 3 مراحل.
- 1964 : رسالة الرئيس ليندون جونسون التي تدين استخدام الوسائل العسكرية لحلف الأطلسي في إنزال تركي محتمل في قبرص وتهديد بعدم التدخل من جانب حلف الأطلسي في حال وقوع تدخل سوفياتي في قبرص ضد تركيا. إرسال قوة من الأمم المتحدة لحفظ النظام. تدخل سلاح الجو التركي في قبرص وتوقيع اتفاق دفاعي بين الاتحاد السوفياتي وجمهورية قبرص.
- 10/10/1965 : انتخابات تشريعية وفوز حزب العدالة بأكثرية الأصوات. زعيم الحزب سليمان ديميريل يصبح رئيساً للوزراء ويشكل الحكومة الجديدة.
- 28/3/1966 : انتخاب رئيس هيئة الأركان جودت صوناي رئيساً للجمهورية.
- 12/10/1969 : انتخابات تشريعية يفوز فيها حزب العدالة، وديميريل مجدداً في رئاسة الحكومة.
- 1970 : تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي.
- 21/6/1970 : مذكرة قائد سلاح الجو محسن باتور.
- 16-17/6/1970 : تظاهرة عمالية كبرى، سقوط 4 قتلى.
- تموز 1970: توقيع اتفاقية بين تركيا والسوق الأوروبية المشتركة تنصّ على انضمام كامل لتركيا إلى الكتلة الأوروبية في أجل مسمّى.
- 24/12/1970 : مذكرة ثانية لمحسن باتور.
- 1/1/1971 : بدء تنفيذ المرحلة الانتقالية بين تركيا والسوق الأوروبية.
- 15/2/1971 : اختطاف عسكري أميركي.
- 3/3/1971 : اختطاف 4 جنود أميركيين.
- 12/3/1971 : انقلاب أبيض. حركة تدخل عسكرية، سقوط حكومة سليمان ديميريل وإعلان الأحكام العرفية في 11 مدينة.
- 26/3/1971 : تشكيل حكومة تكنوقراط برئاسة نهاد إيريم.
- 3/5/1971 : حل حزب النظام الوطني ذي الخلفية الدينية.
- 27/3/1972 : اختطاف فنيين بريطانيين وكندي.

- 6/5/1972 : إنزال حكم الإعدام بالناشطين اليساريين دينيز غشميش ويوسف أصلان وحسين إينان.
- 14/5/1972 : بولند أجاويد يصبح رئيساً لحزب الشعب الجمهوري.
- 15/5/1972 : نهاد إيريم يخلي موقعه لفريد ميلين. إنشاء المحاكم الخاصة.
- شباط 1973: البروتوكول الإضافي يدخل في حيز التنفيذ، منهياً المرحلة التحضيرية ومحدداً شروط المرحلة الانتقالية. السوق الأوروبية تلغي من جانب واحد الضرائب الجمركية، فيما تخفض تركيا الحواجز الجمركية أمام المنتجات الصناعية الواردة من السوق الأوروبية المشتركة.
- 6/4/1973 : انتخاب الأميرال السابق فخري كوروتورك رئيساً للجمهورية.
- 12/4/1973 : نعيم طالو يشكل حكومة التكنوقراط الثالثة.
- 14/10/1973 : انتخابات تشريعية. حزب الشعب الجمهوري في المقدمة يشكل حكومة ائتلافية مع حزب الخلاص الوطني لنجم الدين أربكان والذي حل مكان حزب النظام الوطني المحظور. انتهاء الأحكام العرفية.
- 15/7/1974 : انقلاب ضد المطران مكاريوس في قبرص.
- 20/7/1974 : رداً على الانقلاب في قبرص الموجه من حكم الكولونيلات في أثينا، تركيا تنفذ إنزالاً عسكرياً في الجزيرة مستخدمة حق التدخل الذي يمنحها إياه دستور جمهورية قبرص. نزوح سكاني متبادل بين شمال الجزيرة وجنوبها، واعتماد خيار التقسيم من جانب أنقرة باعتباره الحل الأفضل لحماية الأقلية القبرصية التركية. تركيا تقرر الإبقاء على وجود كبير لقواتها في القطاع الشمالي متذرعة بكون أعمال العنف التي استهدفت القبارصة الأتراك قد حدثت في صورة خاصة في ظل انتشار قوات الأمم المتحدة. وقف المساعدة العسكرية الأميركية لتركيا.
- 18/11/1974 : تحركات عنيفة في الجامعات، استقالة حكومة بولند أجاويد.
- 31/3/1975 : أزمة سياسية كبيرة. سليمان ديميريل يتمكن بصعوبة من تشكيل ائتلاف حكومي جديد (الجبهة القومية) يضم كل أحزاب اليمين وأقصى اليمين الممثلة في البرلمان ومنها حزب العدالة وحزب الخلاص الوطني وحزب العمل القومي. استمرار الاضطرابات السياسية في الجامعات والمدن. إغلاق القواعد الأميركية رداً على الحظر الأميركي الخاص بالأسلحة.
- 6/6/1977 : انتخابات تشريعية مبكرة. الحزبان الرئيسيان (حزب الشعب الجمهوري وحزب

العدالة) يفشلان في حسم السباق. اضطراب سياسي واجتماعي لا سابق له. سليمان ديميريل يشكل حكومة أقلية.

- كانون الأول 1978: سقوط حكومة بولند أجاويد. سليمان ديميريل يلجأ إلى تأليف حكومة أقلية ثانية.
- 24/1/1980 : تورغوت أوزال وزيراً للاقتصاد. محاولة لتحرير الاقتصاد وإنعاشه. موجة أعمال إرهابية.
- 27/1/1980 : رسالة تحذير من هيئة أركان الجيش إلى حكومة ديميريل.
- 12/9/1980 : الجيش ينتزع السلطة. إسقاط الحكومة وحل البرلمان وحظر الأحزاب.
- 20/9/1980 : بولند أولوسو القائد السابق للقوات البحرية يصبح رئيساً للوزراء.
- 8/11/1982 : اعتماد دستور جديد عبر استفتاء. انتخاب رئيس الأركان كنعان أفرين رئيساً للجمهورية. حظر أي نشاط سياسي لزعماء الأحزاب السياسية المحظورة. الأسرة الاقتصادية الأوروبية تجمد علاقاتها بتركيا.
- 6/11/1983 : عودة إلى النظام البرلماني. السماح بأحزاب سياسية جديدة. ليبراليو حزب الوطن الأم بقيادة تورغوت أوزال يحققون الفوز في الانتخابات التشريعية. تورغوت أوزال رئيساً للوزراء.
- 1984 : حزب العمال الكردستاني يبدأ حرب عصابات.
- كانون الثاني 1987: تركيا تعترف لسكانها بالحق في رفع شكاوى إلى اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان.
- 14/4/1987 : طلب تركيا الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي.
- تموز 1987: استقالة رئيس هيئة الأركان نجدت أورولي لإخلاء موقعه لقائد القوات البرية نجدت أوزتورون.
- آب 1987: تورغوت أوزال يرفض نجدت أوزتورون. تعيين الجنرال نجيب تورومتاي في منصب رئيس هيئة الأركان.
- أيلول 1987: إعادة الاعتبار لزعماء الأحزاب السياسية من طريق الاستفتاء الشعبي.
- كانون الأول 1987: حزب الوطن الأم الحاكم يكتسح الانتخابات التشريعية. 1988: زيارة تورغوت أوزال إلى اليونان. محاولة اعتداء على تورغوت أوزال في تركيا. نزوح 120 ألف كردي عراقي

إلى تركيا التي تتولى عملية المساعدة الإنسانية.

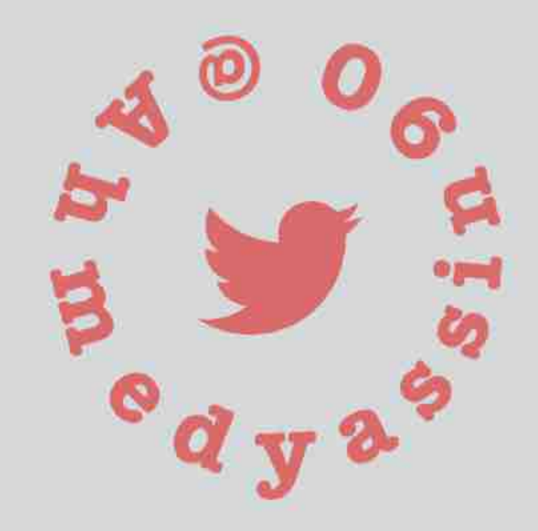
- 1989 : انتخابات محلية. الحزب الشعبي الاشتراكي الديموقراطي يصبح الحزب الأول في البلاد. حزب الوطن الأم الحاكم يسجل تراجعاً واضحاً. نجاح انتخابي كبير لحزب الرفاه الذي يتزعمه نجم الدين أربكان. أكثر من 300 ألف لاجئ تركي من بلغاريا إلى تركيا. تقارب اقتصادي وتجاري مع الاتحاد السوفياتي. مساندة دبلوماسية ثابتة لأذربيجان في نزاعها مع أرمينيا على إقليم قره باغ. أرمينيا تنجح في احتلال خمس أراضي أذربيجان.
- أيلول 1989: انتهاء الولاية الرئاسية لكنعان أفرين. تورغوت أوزال يصبح رئيساً للجمهورية. يلديريم أكبولوت يخلفه على رأس الحكومة.
- كانون الأول 1989: اللجنة الأوروبية تصدر رأياً سلبياً في شأن فتح مفاوضات لانضمام تركيا إلى الاتحاد.
- 2/8/1990 : اندلاع حرب الخليج الأولى.
- أيلول 1990: خلاف رئيس هيئة الأركان نجيب تورومتاي مع الرئيس تورغوت أوزال. استقالة نجيب تورومتاي. دوغان غوريش يصبح رئيساً لهيئة الأركان. تركيا تنحاز أخيراً إلى جانب التحالف الغربي ضد نظام صدام حسين في العراق، وتضع قاعدة إنجرليك جنوب شرق الأناضول في تصرف التحالف.
- 20/10/1991 : انتخابات تشريعية. هزيمة حزب الوطن الأم الحاكم. ائتلاف حكومي جديد بين حزب الطريق القويم لسليمان ديميريل والحزب الشعبي الاشتراكي الديموقراطي بقيادة إيردال إينونو.
- 1992 : تصاعد الحملة العسكرية في شرق الأناضول ضد المسلحين الأكراد. إعلان تأسيس هيئة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود. القمة الأولى لمنظمة "إيكو" للتعاون الاقتصادي التي تضم إيران وتركيا وباكستان ودول آسيا الوسطى المستقلة حديثاً. قمة رؤساء الجمهوريات الناطقة التركية وصدور إعلان أنقرة. تدشين سد أتاتورك على نهر الفرات في إطار مشروع جنوب شرق الأناضول يهدف إلى تنمية المنطقة اقتصادياً واجتماعياً وتالياً معالجة جذور الحركة الانفصالية الكردية. إنشاء "الوكالة التركية للتعاون الدولي" المكلفة بالعلاقات مع الجمهوريات والمجموعات الناطقة بالتركية في الاتحاد السوفياتي سابقاً.
- 17/4/1993 : وفاة تورغوت أوزال من جراء أزمة قلبية. سليمان ديميريل يخلفه وتانسو تشيلر

تصبح أول امرأة رئيسة للوزراء في تاريخ تركيا المعاصرة.

- 1994 : وحدة من الجيش التركي تشارك في عمليات "فوربرونو" في البوسنة والهرسك. أزمة نقدية. تدابير مهمة في 5 نيسان لدعم استقرار الاقتصاد. انتخابات بلدية. حزب الرفاه الذي يتزعمه نجم الدين أربكان يسيطر على 6 بلديات في مدن كبرى بينها إسطنبول وأنقرة، و22 بلدية في مدن متوسطة.
- آذار 1995: المؤسسات الأوروبية وتركيا تعيد إطلاق عملية التكامل الاقتصادي بموجب اتفاقية أنقرة. التوقيع بالأحرف الأولى على الاتحاد الجمركي الذي يمثل المرحلة النهائية لاتفاق الشراكة.
- 24/12/1996 : الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي يدخل حيز التنفيذ. أنقرة تلغي ضرائب الاستيراد على المنتجات الصناعية الواردة من الاتحاد الأوروبي.
- أيار 1996: أزمة حكومية رئيسية تسفر عن انهيار الائتلاف الحكومي الذي يقوده مسعود يلماظ.
- 8 تموز 1996: ائتلاف حكومي جديد بين حزب الطريق القويم وحزب الرفاه.
- 28/2/1997 : اجتماع لمجلس الأمن القومي وفي جدول أعماله نقطة واحدة هي النشاطات الإسلامية في البلاد. تجاهل حكومة أربكان لقرارات المجلس يؤدي إلى أزمة سياسية.
- 21/5/1997 : المحكمة الدستورية تطلب حظر حزب الرفاه.
- 18/6/1997 : سقوط الائتلاف الحكومي بقيادة نجم الدين أربكان تحت وطأة الضغوط العسكرية.
- 2/9/1997 : الرئيس سليمان ديميريل يقرّ ائتلافاً حكومياً جديداً يضم كل أحزاب المعارضة الممثلة في البرلمان. مسعود يلماظ رئيساً للوزراء.
- كانون الأول 1997: قمة لوكسمبورغ تؤكد أهلية تركيا للاتحاد الأوروبي، لكنها تضيف أن الشروط السياسية والاقتصادية التي تسمح بالانخراط في مفاوضات العضوية غير مكتملة. تركيا تعتبر أنها عرضة لمعاملة تمييزية مقارنة بالدول الأخرى المرشحة للعضوية الأوروبية وتفكر في سحب طلب العضوية.
- 16/1/1998 : المحكمة الدستورية تقرر حظر حزب الرفاه ومنع نجم الدين أربكان من ممارسة النشاط السياسي لمدة 5 سنوات.
- 15/6/1998 : قمة كرديف، تطبيع العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي.
- شباط 1999: اعتقال عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني.

- 18/4/1999 : انتخابات تشريعية وفوز الأحزاب القومية يميناً ويساراً. بولند أجاويد يشكل ائتلافاً حكومياً من حزب اليسار الديموقراطي وحزب الوطن الأم وحزب العمل القومي.
- كانون الأول 1999: قمة هلسنكي، الاتحاد الأوروبي يمنح تركيا صفة الدولة المرشحة للعضوية، أنقرة توافق على شروط الاتحاد.
- 5/5/2000 : أحمد نجدت سيزار، الرئيس السابق للمحكمة الدستورية، يُنتخب رئيساً للدولة.
- 19/5/2001 : البرلمان يتبنّى البرنامج الوطني للحصول على المكتسبات الأوروبية.
- 3/10/2001 : تعديلات دستورية في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- شباط، آذار وآب 2002: 3 مجموعات من الإصلاحات التي تتيح الانسجام مع التشريعات الأوروبية، وأبرزها إلغاء حكم الإعدام في زمن السلم، والاعتراف باللغات واللهجات الأخرى غير التركية، واستخدامها في البرامج السمعية البصرية والتعليم، وتطوير حرية التعبير وحق التجمع وإمكان مراجعة محاكمات في ضوء قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.
- 3/11/2002 : انتخابات تشريعية مبكرة. انتصار حزب العدالة والتنمية الذي تأسس في 14 آب 2001 على أيدي رجب طيب أردوغان الرئيس السابق لبلدية إسطنبول وعبد الله غول. حزب العدالة والتنمية ينتزع الأغلبية المطلقة في الجمعية الوطنية. حزب الشعب الجمهوري بقيادة دنيز بايكال يصبح حزب المعارضة الوحيد الممثل في البرلمان نتيجة حصوله على 19 في المئة من الأصوات. حزب اليسار الديموقراطي بقيادة بولند أجاويد لم يحقق سوى 1,23 في المئة من الأصوات.
- 12/12/2002 : قمة كوبنهاغن، المجلس الأوروبي يحدد موعداً لتركيا في كانون الأول 2004. في هذه الأثناء يتعين على تركيا أن تستجيب للمعايير المعلنة في كوبنهاغن إذا كانت ترغب في انطلاق المفاوضات.
- كانون الثاني 2003: سلسلة تدابير للانسجام مع التشريعات الأوروبية تتعلق بتخفيف القيود على الصحافة والجمعيات والأحزاب السياسية.
- 1/3/2003 : البرلمان يرفض التوصية الحكومية الداعية إلى السماح بانتشار كثيف للقوات الأميركية في الأراضي التركية تمهيداً لفتح الجبهة الشمالية في الحرب على العراق. تدهور العلاقات التركية - الأميركية.
- 20/3/2003 : حرب الخليج الثانية.

- 26/6/2003 : المجموعة السادسة من إصلاحات التكيف مع أنظمة الاتحاد الأوروبي ومنها إلغاء البند الثامن من قانون مكافحة الإرهاب، وتغيير القانون الخاص بالأعمال السينمائية والفيديو والموسيقى، والحق في حمل أسماء غير تركية.
- 30/7/2003 : المجموعة السابعة من الإصلاحات الآيلة إلى الاقتراب من التشريعات الأوروبية وفيها العديد من التعديلات المتعلقة بالبند 118 الخاص بعضوية مجلس الأمن القومي.
- 7/10/2003 : البرلمان يوافق على إرسال وحدة كبيرة من القوات المسلحة إلى العراق لمساندة قوات التحالف الدولي.
- 5/11/2003 : اللجنة الأوروبية تتبنّى تقريراً متحفظاً حول التقدم المتحقق في تركيا، وذلك قبل نحو سنة من استحقاق كانون الأول 2004، ويحض أنقرة على بذل كل الجهود الممكنة لتسوية المسألة القبرصية إذا كانت ترغب في تحسين فرص انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.
- 7/11/2003 : حكومة رجب طيب أردوغان تتراجع عن إرسال قوات إلى العراق.
- 26/9/2004 : البرلمان التركي يلتئم في دورة استثنائية ويعدل القانون الجزائي.
- 6/10/2004 : اللجنة الأوروبية تصدر تقريرها في شأن الوضع التركي بالنظر إلى معايير العضوية في كوبنهاغن. وتعتبر أن تركيا تحترم "بصورة كافية" المعايير الديموقراطية المحددة من الاتحاد الأوروبي. وتقترح اللجنة على رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الشروع في مفاوضات العضوية مع الحكومة التركية من دون الإشارة إلى موعد محدد.


@Ahmedyassin90

ببليوغرافيا

- Abramovitz Morton (Editor), *The United States and Turkey - Allies in Need*. Century Foundation Books, New York, 2003.
- Bazin Marcel, L'ouverture des campagnes, in Les Turcs: Orient et Occident, Islam et Laïcité, Editions Autrement, 1994.
- Bilici F., L'Etat turc à la recherche de la cohésion nationale par l'éducation religieuse, CEMOTI 6, 1988.
- Brzezinski Zbigniew, *Le grand échiquier - L'Amérique et le reste du monde*, Editions Hachette - Pluriel, 1997.
- Chaliand Gérard, *Le malheur kurde*, Editions du Seuil, Paris, 1992.
- Copeaux Etienne, Espaces et temps de la nation turque. Analyse d'une historiographie nationaliste, 1931-1993, Editions CNRS, Paris, 1997.
- Dirks, *Islam et jeunesse en Turquie aujourd'hui*, Editions Honoré Champion, Paris, 1977.
- Ertürk Korkut A. (Editor), Rethinking Central Asia - Non Eurocentric Studies in History, Social Structure and Identity, Ithaca Press, UK, 1999.
- Gölé Nilüfer, La revendication démocratique de l'Islam, in Les Turcs: Orient et Occident, Islam et laïcité, Editions Autrement, 1994.
- Gûvenç B. et al, *Türk-Islam Sentezi* (*La synthèse turco-islamique*), Istanbul, Sarmal, 1991.
- Hatipoglu Tahir, *Sayilarla Din Egitimi*, Cumhuriet, 4 Août 1986. (التعليم الديني عبر الأرقام)
- Hodgson Marshall G.S., *L'Islam dans l'histoire mondiale*, Editions Sindbad - Actes Sud, 1998.
- Inalcik Halil, *The Ottoman Empire - The Classical Age* 1300-1600, Phoenix Editions, Great Britain, 1988.
- Insel Ahmet, *La Turquie entre l'ordre et le développement*, Editions L'Harmattan, Paris, 1984.
- Kheir Elie (coordinateur), *Proche-Orient: Processus de paix ou guerre inachevée* ? Cahiers d'Etudes Stratégiques, N° 35. CIRPES - Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales, INSTAPRINT, Tours, 2003.
- Kutschera Chris, *Le mouvement national kurde*, Editions Flammarion, Paris, 1979.
- Marco Jean et Vardar Denise, *La Turquie aux portes de l'Europe*, Association Notre Europe, No.10, 2004.
- Oran B., « Occidentalisation, nationalisme et synthèse turco-islamique, CEMOTI 10, Juin 1990.
- Picard Elizabeth (direction), La nouvelle dynamique au Moyen-Orient - Les relations entre l'Orient Arabe et la Turquie, Editions L'Harmattan, Paris, 1993.

- Rustow Dankwart A. *Turkey, America's Forgotten Ally*, Council on Foreign Relations Books, New York, 1987.
- Thobie Jacques / Kançal Salgur, *Turquie, Moyen-Orient, Communauté Européenne*, Editions L'Harmattan, Paris, 1989.
- Thobie Jacques, Perez Roland, Kançal Salgur (coordinateurs), *Enjeux et rapports de force en Turquie et en Méditerranée orientale*, Varia Curcica XXVIII - Editions L'Harmattan, Paris, 1995.
- Todd Emmanuel, Après l'empire - Essai sur la décomposition du système américain. Editions Gallimard, 2002.
- Yalçin S., "Turkiyéde Fikir Hareketleri ve Kûltûr, Polikasin-daki Yanlislar,
- (الاتجاهات الفكرية في تركيا وأخطاء السياسة الثقافية)، Istanbul, Aydinlar Icage, 1992.
- Yerasimos Stéphane, *Questions d'Orient*, La Découverte/ Livres Hérodote, Paris 1993.
- Yeni Gûndem, n° 57, 5-11 Avril 1987.

2000 -'e Dogru, Yil 1, n° 1, 4-10 Janvier 1987.

- Foreign Policy Institute, *Cyprus and International Law,* Ankara, 2002.
- أومليل علي (تحرير وتقديم)، *العرب والأتراك - الاقتصاد والامن الاقليمي*، ترجمة فاتن خليل البستاني، منشورات منتدى الفكر العربي، عمان، 1996.
- أوغلو أحمد داوود، تركيا شريكاً لسياسة أوروبا الخارجية في الشرق الأوسط (في اللغة الانكليزية).
- أوغلو أحمد داوود، العمق الاستراتيجي: موقف تركيا الدولي الأوسط (في اللغة الانكليزية)، منشورات كور، اسطنبول، 2003.
- أكمل الدين إحسان أوغلو (إشراف) *العلاقات العربية التركية من منظور تركي*، الجزء الثاني، معهد البحوث والدراسات العربية، 1993.
- روبنس فيليب، *تركيا والشرق الأوسط*، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبا للنشر والتوثيق والأبحاث، ليماسول، قبرص، 1993.
- سعيد عبد المنعم، *العرب ودول الجوار الجغرافي*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.
- سليم محمد السيد، *العلاقات بين الدول الإسلامية*، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1991.
- كبييل جيل ويان ريشار (إعداد)، *المثقّف والمناضل في الإسلام المعاصر*، ترجمة بسام حجار،

دار الساقي، لندن، 1994.
- نورالدين محمد، قبعة وعمامة - *مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا*، دار النهار للنشر، بيروت 1997.
- نوفل ميشال، سياسة الأرض - إشكاليات المجال والسلطة في الفضاء العربي الإسلامي، دار الجديد، بيروت، 2000.
- *الغزو العراقي للكويت. المقّدمات - الوقائع وردود الفعل - التداعيات*. سلسلة عالم المعرفة، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

فهرس البلدان والمدن والمناطق والشعوب

فهرس المفردات والمفاهيم

فهرس الشخصيات

جورج بوش
جوزيف ستالين
حسني مبارك
حسين اينان
حسين كوجاداي
خالد مشعل
دنيز بايكال
دوغان غوريش
دينيز غشميش
رجب طيب أردوغان
رفيق الحريري
سادات بقرجاك
سليمان ديميريل
سليمان القانوني
شاه إسماعيل الصفوي
شمعون بيريس
صدام حسين
صلاح الدين الأيوبي
طلعت أيدمير
عبد الله أوجلان
عبد الله تشاطلي
عبد الله بن عبد العزيز (الملك السعودي)
عبد الله الثاني (الملك الأردني)
عبد الله غول
عبد الحميد الثاني (السلطان)
عثمان طوران

عدنان مندريس
عصمت إينونو
عصمت باشا
عمر تشبينار
عمرو موسى
فخري كوروتورك
فريد ميلين
فؤاد السنيورة
كاظم قرابكير
كمال أتاتورك أنظر أيضاً الكمالية
كنعان أفرين
كوبيلاي خان (المغولي)
كوفي أنان
ليندون جونسون
محرم ارغني
محسن باتور
محمد السادس (الخليفة)
محمد علي الكبير
محمد الفاتح (السلطان)
مسعود يلماظ
مصطفى كمال أنظر كمال أتاتورك
مكاريوس (المطران)
ميشال نوفل
نجدت أورولي
نجدت أوزتورون
نجم الدين أربكان

نجيب فاضل قساكوريك
نجيب تورومتاي
نعيم طالو
نفضت يالشنتاش
نهاد ايريم
نيكولا ساركوزي
هوشيار زيباري
وليد المعلم
يوسف أصلان
يلديريم أكبولوت

فهرس الهيئات والتيارات والوجهات والحركات والأحزاب

الحركات الإسلامية
حركة حماس
الحركة القومية العربية
حزب الله
حزب الأكثرية
الحزب التقدمي الجمهوري
الحزب الجمهوري الحر
حزب الخلاص الوطني
الحزب الديموقراطي
حزب الرفاه
حزب السعادة
حزب الشعب الجمهوري
الحزب الشعبي الإشتراكي الديمقراطي
حزب الطريق القويم
حزب العدالة والتنمية
حزب العمال الكردستاني
حزب العمل القومي
حزب الفضيلة
حزب النظام الوطني
حزب الوطن الأم
حزب اليسار الديمقراطي
حكومة أربكان
حكومة أردوغان
الحلف الأطلسي
حلف بغداد 1957
السلطة الفلسطينية

السوق الأوروبية المشتركة
القاعدة
القوات الأميركية أنظر الجيش الأميركي
القوات التركية الخاصة أنظر الجيش التركي
قوات حفظ السلام (المسلمة)
قوات الناتو أنظر حلف الأطلسي
القوات التركية أنظر الجيش التركي
القواعد التركية
لجنة الاتحاد الوطني
لجنة الاتحاد والترقي
اللجنة الرباعية الدولية أنظر أيضاً القضية الفلسطينية
مجلس استراتيجي مع سوريا أنظر العلاقات التركية-السورية
مجلس استراتيجي مع العراق أنظر العلاقات التركية-العراقية
مجلس الأمن القومي
المحكمة الدستورية
مدارس "امام - خطيب"
مشروع تحالف الحضارات
مشروع القيادة المركزية في الشرق الأوسط
المعارضة البرلمانية
المنتدى الاقتصادي العالمي
المنتدى الأول لـ "تحالف الحضارات" مدريد 2008
منتدى التعاون التركي - العربي
منظمة ايكو للتعاون الإقتصادي
منظمة التخطيط (DPT)
منظمة المؤتمر الإسلامي
مؤتمر التعاون والأمن في أوروبا

فهرس الصحف والإعلام والكتب

البرنامج التركي في مؤسسة بروكنغز

تركيا (جريدة)

تركيا شريكاً لسياسة أوروبا الخارجية في الشرق الأوسط، طاولة برغدوروف المستديرة

سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة (كتاب)

دار الجديد

الدايلي ستار

راديكال

سياسة الأرض- إشكاليات المجال والسلطة في الفضاء العربي الإسلامي (كتاب)

الصحافة التركية

العلاقات العربية التركية بين الحربين 1919-1939، في العلاقات العربية التركية من منظور تركي (كتاب)

كوربر - ستيفتونغ

المستقبل (جريدة)

معهد البحوث والدراسات العربية

مؤسسة الدولة للاحصاءات

مؤسسة كارنيغي

الواشنطن بوست

وكالة الأنباء الصينية شينخوا

فهرس المحطات والأحداث والقضايا والتحدّيات

ثبت الخرائط

---

[1] المقصود بالبيروقراطية المدنية إدارة الدولة والهيئات العليا المشرفة على القضاء والتعليم.

[2] كان تعدادها في حينه يراوح بين 800 ألف ومليون ونصف المليون.

[3] بذلت اليونان جهودا لافتة في ذلك الوقت لتطوير العلاقات الدبلوماسية والتعاون مع إيران في وقت كانت العلاقة اليونانية - التركية تشهد توتراً شديداً بسبب النزاع حول حوض بحر إيجه والأزمة القبرصية.

[4] كانت أنقرة تتطلع إلى مساندة "مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا" الذي يعترف بارتباط قره با غ بأذربيجان، وتراهن على فتح ممرات تربط قره با غ بأرمينيا، وشريط نخجوان - داخل أرمينيا - بأذربيجان. ومن شان هذا السيناريو أن يؤمن طريقا بريا يصل أنقرة بآسيا الوسطى عبر باكو.

[5] النزاعات في كوسوفو وأبخازيا وقره با غ وفلسطين والعراق عقب سقوط جدار برلين في 1989 كان لها تأثيرات عميقة على الأوضاع في المناطق المجاورة لتركيا وهي البلقان والقوقاز والشرق الأوسط.

[6] Cf. Etienne Copeaux, Espaces et temps de la nation turque. Analyse d'une historiographie nationaliste, 1931-1993, Editions CNRS, Paris, 1997, pp. 77-101.

[7] Milliyetsi-Mukaddesatçi (في اللغة التركية).

[8] S. Dirks, Islam et jeunesse en Turquie aujourd'hui, Editions Honoré Champion, Paris, 1977, pp. 129-143.

[9] S. Yalçin, Turkiyéde Fikir Hareketleri ve Kûltûr, Polikasin-daki Yanlislar, Istanbul, Aydinlar Icage, 1992, p.11. (الاتجاهات الفكرية في تركيا وأخطاء السياسة الثقافية).

[10] S. Yalçin, op. cit., p. 21. Egalement B. Gûvenç et al, Türk-Islam Sentezi (La synthèse turco-islamique), Istanbul, Sarmal, 1991, p. 188.

[11] عام 1994، انتقلت رئاسة هذه المؤسسة إلى متعاطف مع أيديولوجيا التوليف هو أحمد بيجان إيرجيلاسون.

[12] Gûvenç et al, op. cit., pp. 187-194.

[13] F. Bilici, L'Etat turc à la recherche de la cohésion nationale par l'éducation religieuse, CEMOTI 6, 1988, pp. 129-160. في 1985، كان عدد هذه المدارس 375 مدرسة تضم أكثر من 80 ألف تلميذ، في مقابل 1269 مدرسة "عامة" تضم 584000 تلميذ.

[14] Gûvenc et al, pp. 69-111, et B. Oran, Occidentalisation, nationalisme et synthèse turco-islamique, CEMOTI 10, pp. 33-54, Juin 1990.

[15] 2000'e, Dogru, Yil 1, no. 1, 4-10 Janvier 1987, pp. 8-13.

[16] Yeni Gûndem, no. 57, 5-11 Avril 1987, pp. 22-24.

[17] Tahir Hatipoglu, Sayilarla Din Egitimi, Cumhuriet, 4 Août 1986. (التعليم الديني عبر الأرقام).

[18] B. Oran, Occidentalisation, nationalisme et synthèse turco-islamique, op. cit., p. 46.

[19] B. Oran, op. cit., p. 47.

[20] Ilhan Tekeli, Turk-Islam Sentezi Ûzerine, Bilim ve Sanat, no. 77, Mai 1987, pp. 5-8. (حول التوليف الإسلامي التركي).

[21] Gûvenc et al, op. cit., pp. 101-103.

[22] Cf. Marshall G.S. Hodgson, L'Islam dans l'histoire mondiale, Editions Sindbad-Actes Sud, 1998.
بحسب مارشال هودجسون، يتطابق مفهوم "المنطقة الوسيطة" مع الإقليم الأفرو - أوراسي للحضارة الذي يمثل حتى العام 1800 وحدة تاريخية واحدة للتطورات الثقافية يتطلع فيها الإسلام بدور رئيسي. وتنقسم هذه الوحدة إلى أربع مناطق مركزية هي: أوروبا، الشرق الأوسط، الهند، والشرق الأقصى مع الصين واليابان.

[23] Cf. Stéphane Yerasimos, Questions d'Orient, La Découverte/Livres Hérodote, Paris, 1993, pp. 19-22.

[24] Cf. Marcel Bazin, L'ouverture des campagnes, in Les Turcs: Orient et Occident, Islam et Laïcité, Editions Autrement, 1994.

[25] يمثل انقلاب 1960 منعطفاً في العلاقات المدنية - العسكرية وتأكيداً لدور الجيش كمؤسسة فريدة في النظام ومأسسة لسلطته السياسية في الترتيب الدستوري. وعبر اللجوء إلى تدخلات تؤدي إلى انقطاعات سياسية، فإن الجيش أبعد عن السلطة الفلاحين والقطاعات الزراعية العاملة في التصدير عام 1960، والنقابات والأحزاب اليسارية عام 1971، وكل الأحزاب والهيئات النقابية عام 1980، والإسلام السياسي عام 1997. غير أن ضربة 1980 تعتبر عملاً مباشراً من هيئة أركان الجيش لاجتثاث الاضطراب داخل الجسم الاجتماعي، ولوضع حد في أن معاً لانقسام المؤسسة العسكرية بين اتجاهات متنافسة.

[26] Nilüfer Gölé, La revendication démocratique de l'Islam, p.136, in Les Turcs: Orient et Occident, Islam et laïcité, Editions Autrement, 1994.

[27] وقع حادث خطير في 3 تشرين الثاني 1996 في منطقة سوسورلوك غرب تركيا. فقد وجد عبد الله تشاطلي ميتاً في إحدى السيارات وهو من زعماء اليمين المتطرف ومتهم بتهريب الهيروين والتورط في محاولة اغتيال البابا عام 1981. وإلى جانب تشاطلي وجدت جثة حسين كوجاداي وهو مساعد رئيس جهاز الأمن في إسطنبول، فضلاً عن جريح هو سادات بقرجاك نائب عن حزب الطريق القويم وزعيم عشيرة كردية. وعثر في صندوق السيارة على كمية كبيرة من بطاقات الهوية المزورة والسلاح المسجل في خانة الشرطة. وكشف تحقيق اللجنة البرلمانية المختصة حول العلاقات المتشابكة بين أجهزة الدولة والجريمة المنظمة، تلاشي الحدود بين الشرطة والاستخبارات وعصابات المافيا.

[28] كانت الحملة تقضي بإطفاء الأنوار دقيقة واحدة كل مساء في التاسعة تماماً احتجاجاً على الإسلام السياسي في السلطة.

[29] راديكال، 21 آذار 1997.

[30] رجب طيب أردوغان رئيس بلدية إسطنبول سابقا، دخل السجن حيث أمضى 4 أشهر لأنه ألقى في مهرجان أبيات شعرية اعتبرت مخلة بالأمن، وحظر عليه ممارسة النشاط السياسي. إلا أن تعديلاً دستورياً أعاد إليه حق الترشح الذي سمح له بخوض الانتخابات في سيرت في آذار 2003. حل مكان عبد الله غول في منصب رئيس الوزراء في 11 آذار 2003.

[31] كان عبد الله غول الرجل الثاني في حزب العدالة والتنمية، تولى حقيبة الخارجية ثم منصب رئيس الوزراء في خلال وجود أردوغان في السجن، قبل أن يصبح رئيساً للجمهورية.

[32] تميزت هذه الأزمة بهروب كثيف للرساميل قاد إلى انهيار البورصة وإفلاس نحو 12 مصرفاً ومئات المؤسسات الصغيرة وبيوت التجارة. ولجأت الحكومة فوراً إلى التخلي عن خطة مكافحة التضخم وتعويم العملة.

[33] تقرير مؤسسة الدولة للإحصاءات.

[34] راجع جان ماركو ودنيز فاردار، La Turquie aux portes de l'Europe, Association Notre Europe, No.10, 2004, p.11

[35] راجع إسماعيل صويصال، "العلاقات العربية التركية بين الحربين (1919-1939)"، في "العلاقات العربية التركية من منظور تركي"، الجزء الثاني، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1993، ص 155-.193

[36] راجع ميشال نوفل، سياسة الأرض - إشكاليات المجال والسلطة في الفضاء العربي الإسلامي، دار الجديد، بيروت 2000، ص 177-.194

[37] راجع عمر تشبينار حول توجهات العثمانية الجديدة في سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي، مركز الشرق الأوسط، العدد 10، أيلول 2008.

[38] راجع أحمد داوود أوغلو: Strategic Depth: Turkey's International Position, Kore, Istanbul, 2003.

[39] راجع ميشال نوفل، مرجع مذكور.

[40] إسرائيل قصفت قطاع غزة بعد 24 ساعة من مغادرة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت تركيا. وفي أثناء زيارته إلى تركيا، لم يلمح أولمرت إلى أي نية إسرائيلية للهجوم على غزة، ما أشعر تركيا بخيبة أمل فعبّرت عن غضبها بقسوة، مدينة القصف والخسائر البشرية التي تكبدها الفلسطينيون ولاسيما العدد الكبير من الضحايا نساء وأطفالاً، ما بات مادة ملتهبة في الصحافة التركية مع تظاهرات عمّت أنحاء الجمهورية كما سائر أنحاء العالم.

" [41]الدايلي ستار"، الأربعاء 11 آذار 2009.

[42] صحيفة "الواشنطن بوست"، 8 كانون الأول 2004. ورجوعاً إليها، استعمل الملك الأردني عبد الله الثاني هذه العبارة خلال زيارته إلى الولايات المتحدة تعليقاً على وصول حكومة شيعية إلى السلطة في بغداد تتعاون مع طهران ودمشق لتشكيل هلال شيعي يلقي بظلاله على لبنان كذلك. لقد عبّر العاهل الأردني عن مخاوفه إزاء المحور العراقي - الإيراني - السوري واحتمال توسعه ليشمل لبنان حيث قد يعمل ضد الطرف السنّي ما يؤدي إلى اختلال موازين القوى.

[43] عمر تشبينار أكاديمي متخصص في السياسة التركية وهو أستاذ في المعهد الوطني للاستراتيجية في الكلية الوطنية الأميركية للحروب، ومدير البرنامج التركي في مؤسسة بروكنغز.

[44] عمر تشبينار، مرجع مذكور.

[45] انظر أحمد داوود أوغلو في "تركيا شريكاً لسياسة أوروبا الخارجية في الشرق الأوسط"، طاولة برغدوروف المستديرة، إسطنبول، مطبوعة كوربر - ستيفتونغ، هامبورغ 2007.

[46] راجع الإعلان المشترك الذي صدر إثر الاجتماع الوزاري الافتتاحي لمنتدى التعاون التركي - العربي الذي عقد في إسطنبول في 11 تشرين الأول 2008 (وكالة الأنباء الصينية شينخوا، 11 تشرين الأول 2008).

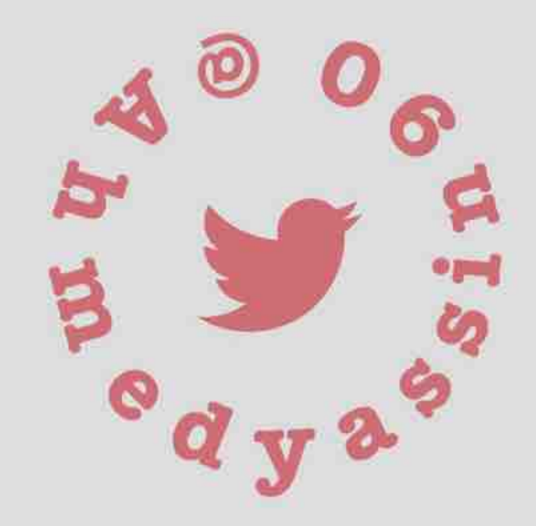
[47] نستطيع أن نفترض بشكل منطقي أن المعادلة نفسها يمكن تطبيقها في كل الأراضي الفلسطينية المحتلة. في الواقع، فإن فكرة إرسال قوات للفصل من الناتو إضافة إلى وحدات من دول إسلامية مثل تركيا، تمت مناقشتها بجدية في السنوات الأخيرة.

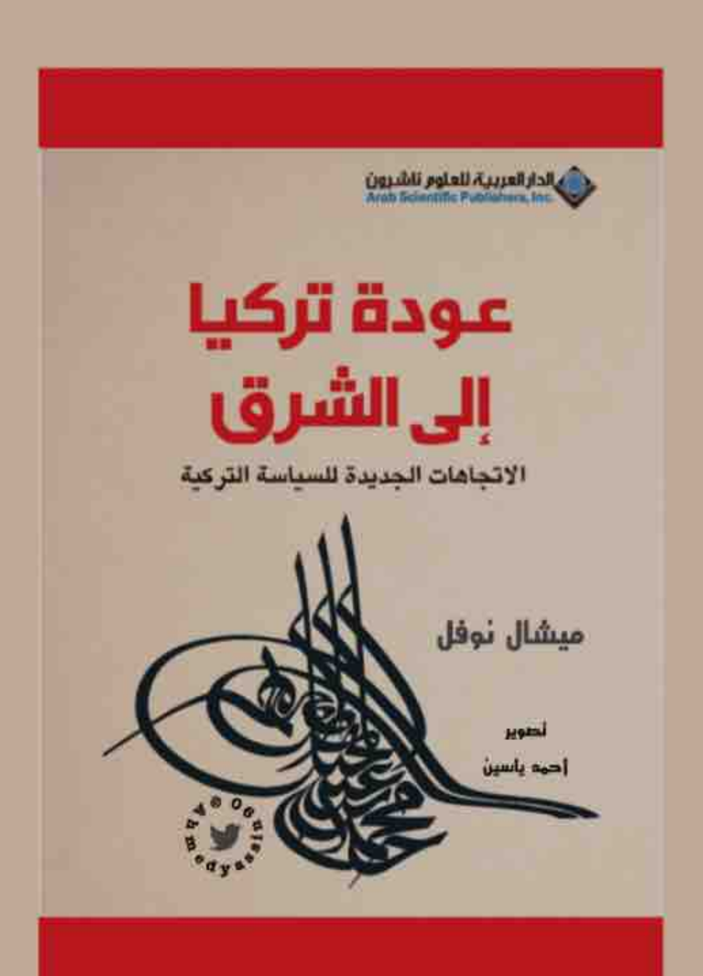
[48] أحمد داوود أوغلو، مرجع مذكور، صفحة 30.

[49] على الرغم من مرور ثلاث سنوات منذ تأسيس "مشروع تحالف الحضارات"، فإن هذه الهيئة يشترك في عضويتها حالياً 76 دولة و13 مؤسسة دولية، ولا تزال تجتذب المزيد من الأعضاء. المنتدى الأول لـ "تحالف الحضارات" انعقد في العاصمة الإسبانية مدريد في كانون الثاني 2008، والثاني في إسطنبول التي تم اختيارها عاصمة أوروبية للثقافة.

[50] راجع جنكيز تشاندار، المنهج التركي إزاء إيران، جريدة المستقبل، 2 تشرين الأول 2009.

[51] أحمد داوود أوغلو، مرجع مذكور، صفحة 31.


@Ahmedyassin90


الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
عودة تركيا
إلى الشرق
الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية
ميشال نوفل
تصوير
أحمد ياسين